

السياسة الثقافية في
عهد ثروت عكاشة
صور ووثائق نادرة

السياسة الثقافية في عهد ثروت عكاشة صور ووثائق نادرة

محمد سيد ريان

الطبعة الأولى / ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م
حقوق الطبع محفوظة



دار العين للنشر

٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة

تليفون: ٢٣٩٦٢٤٧٥، فاكس: ٢٣٩٦٢٤٧٦

E-mail: elainpublishing@gmail.com

الهيئة الاستشارية للدار

أ.د. أحمد شوقي

أ. خالد فهمي

أ.د. فتح الله الشيخ

أ.د. فيصل يونس

أ.د. مصطفى إبراهيم فهمي

المدير العام

د. فاطمة البودي

الغلاف: عبد الرحمن الصواف

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٥٣٠١ / ٢٠١٨

I. S. B. N 978 - 977 - 490 - 531 - 5

السياسة الثقافية في عهد ثروت عكاشة

صور ووثائق نادرة

محمد سيد ريان

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

ريان، محمد سيد

السياسة الثقافية في عهد ثروت عكاشة: صور ووثائق نادرة/ محمد سيد ريان.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٩

ص؛ سم.

تدمك: ٥ ٥٣١ ٤٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الثقافة العربية

٢- عكاشة، ثروت، ١٩٢١ - ٢٠١٢

أ- العنوان

٣٠١،٢

رقم الإيداع / ٢٥٣٠١ / ٢٠١٨

إهداء

إلى شباب المثقفين الجادين
نحو سياسة ثقافية
تليق بمصر والمصريين

المحتويات

مقدمة	9
- لماذا السياسة الثقافية الآن؟	11
- الثورة الثقافية	29
- صفحة مطوية من تاريخنا الثقافي	71
- مشروع السياسة الثقافية	81
- تجربة ثروت عكاشة بين المؤيدين والمعارضين	129
خاتمة: نحو سياسة ثقافية جديدة لمصر	147
الملاحق	155
المصادر والمراجع	207
ملحق الصور	213

مقدمة

على الرغم من الأعمال العديدة التي قام بها الدكتور ثروت عكاشة خلال فترة توليه مسئولية وزارة الثقافة، وأهمها إنقاذ آثار النوبة، وإنشاء قصور الثقافة في أنحاء الجمهورية، والفرقة القومية للفنون الشعبية، وفرقة الموسيقى العربية، وإنشاء نظام تفرغ الأدباء والفنانين، وتشيد دار الكتب والوثائق القومية الجديدة، وإحياء العيد الألفي لمدينة القاهرة، ووجود معرض القاهرة الدولي للكتاب، ووضع اللبنة الأولى لأكاديمية الفنون وغيرها من المؤسسات المهمة التي تستكمل دورها حتى الآن؛ إلا أنني أعتبر أن أعظم أعماله بلا شك هو محاولته في وقت مبكر جداً وضع سياسة ثقافية للمصريين، لتكون بمثابة خط عام يحدد خطوات مصر الثقافية بكل ثبات وثقة نحو مستقبل أفضل.

كانت الثقافة بعد قيام ثورة يوليو إحدى أدوات العهد الجديد لتثبيت دعائمه وقدرته على إدارة شؤون البلاد، وكان الاعتماد في ذلك على وزارة الإرشاد القومي التي كانت تضم بداخلها وزارة الثقافة بشكلها الحالي ثم انفصلت عنها بعد ذلك، وكان الكتاب والأدباء والمفكرون في هذه الفترة يعتبرون الوزارة بمثابة المنفذ لمبادئ الثورة في المجال الثقافي.

وعلى الرغم من محاولات عديدة لوضع سياسات ثقافية، إلا أنه لم يتم

تجميعها أو استكمالها لتحقيق إطار عام لثقافة تليق بالمصريين.
ويناقش الكتاب فكرة الإنجاز في السياسة الثقافية، وليس في جانب
المشروعات والبرامج المنفذة لاعتقادنا بأن التطبيق من دون فكر يوضحه
وسياسة توجهه لا فائدة منه.

الكتاب محاولة للبدء في موضوع حاضر غائب دائماً في أذهان كل من
يهمه حل الأزمة الثقافية للمصريين ووضع حلول واقعية نحو مستقبل
أفضل.

حاول كثيرون ممن تولوا أمر الوزارة الإصلاح والتغيير من أجل تحسين
الخدمة الثقافية للمصريين ووضع سياسة ثقافية ناجحة ومؤثرة تصل لكل
فئات الشعب، ولكن قليلين من وضعوا أيديهم على صلب المشكلة، ويحاول
هذا الكتاب إلقاء الضوء على واحدة من أهم تلك التجارب المتفرقة من
أجل صياغة مشروع وطني وقومي للسياسة الثقافية يُسهم في تحقيق مستقبل
أفضل.

وعلى الرغم من أن الكتاب لم يكتب مرة واحدة متصلة، ولكن كُتب
على مراحل طويلة منفصلة، وأحياناً كنت أعتقد أنه لن يكتمل، ولكن مع
الوقت تجمعت أشلاؤه، ودبت الروح بين أوصاله ليظهر للنور ويشجعني
على نشره بعد فترة طويلة من بدء العمل فيه.

هذا الكتاب يسعى للخروج من النفق المظلم وتمهيد طريق للخلاص
بالثقافة والمعرفة الحقيقية.

وإنني إذ أقدم للقراء والحياة الثقافية هذا الكتاب أرجو من الله أن
يكون مفيداً وهادفاً وأن يُنفع به كل طالب علم وفكر جديد.

لماذا السياسة الثقافية الآن؟



يشير مصطلح الثقافة في معظم التعريفات إلى أنها وسيلة اتصال وأداة تواصل فكري ولغوي، فتعريف كوينسي رايت يذكر أن "الثقافة هي النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش في حالة الاتصال المستمر بين أفرادة"، بينما يوضح مالينوفسكي أن "الثقافة هي جهاز فعال ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل، وضع يواجه المشاكل والأطروحات الخاصة التي تواجه الإنسان في هذا المجتمع أو ذاك، في بيئته وفي سياق تلبية احتياجاته الأساسية".

ولا يمكن بأي حال تجاهل تعريف تايلور الشهير بأنها "كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون، والقانون، والعرف، وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع".

وأصل كلمة ثقافة بالعربية من الجذر (ثَقَفَ)، وقد بين ابن منظور في لسان العرب أن معنى ثَقَفَ: جَدَّدَ وَسَوَّى، مما يشير إلى أن الصفة الأساسية للثقافة هي التجدد والتطور المستمر.

كما ذكر المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن المقصود بـ(الثقافي) هو: "كل ما فيه استنارةٌ للذهن، وتهذيبٌ للذوق، وتنميةٌ لملكَةِ النقد والحُكم لدى الفرد والمجتمع"؛ مما يدل على أن دور المثقف يختلف عن دور المتعلم أو المتلقي أو القارئ التقليدي، فدور المثقف لا يقتصر على مجرد قراءة النص ولكن نقده وإعادة إنتاجه واستغلاله في حياته الشخصية ونظرته للعالم من حوله وينبغي أن نؤكد على مبدأ "الثقافة من أجل الحياة" في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية وتفعيل دور المثقف في المجتمع والبيئة المحيطة. كما أنه لا بد للمثقف من فهم المعاني، والربط بين الخبرة السابقة وهذه المعاني، والاستنتاج والنقد والحكم والتذوق وحل المشكلات.

ويمكن تلمس ثلاثة معانٍ لمصطلح الثقافة:

- 1- المعنى الحضاري (ويعتبر تعريف تايلور نموذجاً مثالياً لذلك).
- 2- المعنى الفكري (ويظهر في التعريفات الحديثة السابق الإشارة إليها).

3- المعنى الثالث ويتصل بفكرة الحق الثقافي التي أشارت إليها المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتذكر أنه لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه. كما أن لكل شخص حقاً في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه⁽¹⁾. ويعتبر هذا المعنى الأخير هو الأقرب لفكرة السياسة الثقافية.

أما السياسة فهي في جوهرها منظومة من الغايات والأهداف والوسائل التي ينتجها البعض وتنفذها سلطة، وتحظى بقبول نسبي من الجمهور. ويشير مصطلح السياسات الثقافية بشكل مختصر إلى أنه مجموعة القيم والمبادئ التي توجّه المجتمع في شئونه الثقافية⁽²⁾.

ومفهوم السياسة الثقافية مفهوم جديد، وقد بدأ بالتحديد سنة 1960 حيث بدأت بعض الدول الأعضاء في اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - تفصل الثقافة وشؤونها عن متطلبات التربية، لأن الموضوعين - وإن اتفقا في الجوهر والهدف - فإنهما يختلفان في المكونات والعناصر.

وضرورة وضع سياسة ثقافية فكرة وليدة للتخطيط لميادين أخرى

(1) <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

(2) حسام فازولا وآخرون، السياسات الثقافية (النشأة - التطور - العقلانية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، د. ت، ص 5.

مثل سياسة الاقتصاد والتنمية الزراعية وسياسة الإسكان وغيرها من المجالات⁽¹⁾.



وهذا ما جعل منظمة اليونسكو تأخذ الموضوع بجدية وبما يحمل من خطورة وأبعاد كثيرة وتعد له عدة مؤتمرات على مستوى كل مناطقها الجغرافية؛ بحثاً عن وضع سياسات ثقافية تجمع العناصر الأساسية لكل مجموعة من الدول التي لها طابعها الخاص بها، واحتراماً للهوية الثقافية.

(1) المختار ابن حمينا، مفهوم السياسة الثقافية في العالم، مجلة التربية، قطر، يوليو 1986، ص 46 - 47.

وهكذا نظمت اليونسكو أول مؤتمر حول السياسة الثقافية في فبراير 1970، وتلا ذلك مؤتمرات عديدة حول نفس الموضوع. كما عقدت منظمة اليونسكو المؤتمر الدولي حول السياسات الثقافية عام 1982 بالمكسيك، ثم بعدها كان مؤتمر آخر توجه بشكل خاص إلى قضايا التنمية وعملياتها بعنوان (السياسات الثقافية من أجل التنمية) عام 1998 وعقد بستوكهولم، وهو المؤتمر الذي أعاد بشدة تأكيد أهمية التخطيط الثقافي⁽¹⁾.



وتكمن مشكلة التخطيط للسياسة الثقافية كما يوضح معظم الباحثين في أن العملية الثقافية في مجتمعات البلدان المتقدمة تتم بشكل تلقائي: فهي

(1) مجموعة مؤلفين، السياسات الثقافية في الوطن العربي، مجلة التربية - قطر، ديسمبر 2010، ص 151.

مجتمعات انتقلت منها الأمية ويتلقى فيها الأفراد الحد الأدنى من المعارف والمهارات في المدارس - بمستوياتها المختلفة - وتوالي تزويدهم بالجديد من المعارف مؤسسات ثقافية متنوعة تدريبية وتعليمية وترفيهية. والفرد في هذه المجتمعات، يجد نفسه محاطاً بمناخ ثقافي زخم يبدأ في البيت ويظل مستمراً في محيط العمل وأوقات الراحة والترفيه. ويصبح التزود التلقائي بالمعرفة أو التثقيف، إن صح التعبير، عادة يومية، وحاجة لا غنى عنها. في حين أن الأمر في البلدان المتخلفة أو البلدان النامية كما يسميها البعض، على النقيض تماماً. فهناك قطاعات واسعة وشرائح عريضة من المجتمع تترشح تحت عبء الأمية، وثقافتها لا تعدو المعلومات المتوارثة والعادات المألوفة التي غالباً ما تكون مختلفة عن العصر وعائقة للتقدم⁽¹⁾.

ومن أبرز وثائق السياسة الثقافية العربية خطة العمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي التي اعتمدها الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (2002)، وتؤكد على أهمية الثقافة باعتبارها عنصراً من عناصر التنمية الشاملة والمستدامة، والإشارة إلى دور النهوض بالتصنيع الثقافي في الوطن العربي وإنشاء سوق ثقافية عربية مشتركة، وأهمية العمل على تحقيق الأمن الثقافي العربي في عصر العولمة الاقتصادية والثقافية في تحقيق السياسات الثقافية.

(1) عدنان بغجاتي، التكامل في مجال تخطيط السياسة الثقافية، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 1984، ص 26.



وقد ركز المجتمعون على جوانب عديدة أهمها أن الثقافة، إلى جانب كونها سلوكاً بشرياً وفكرياً جماعياً ونمط عيش مشتركاً، وإلى جانب كونها قيمة روحية وعقائد وتقنيات، فهي أيضاً أساس علاقة الإنسان بمحيطه وموطنه الطبيعي، وتقتضي هذه النظرة الاندماجية تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي، وتشكيل السياسات الثقافية لصالح التنمية باعتبارها شرطاً لا غنى عنه في البناء الحضاري للأمة العربية. وإن التنمية الثقافية لا تقوم وحدها بل هي جزء من كل، ولا بد أن تكون جزءاً من مشروع حضاري للتنمية الشاملة؛ فالعلاقة عضوية بين

ما هو ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي⁽¹⁾.
وتقع مسؤولية السياسة الثقافية - كما توضح المراجع - على عاتق القيادات. بما أنها هي راعية لمصالح الشعب، وعلى القيادات الرسمية أي على الدولة. بما أنها هي مؤتمنة على الموارد العامة والإمكانات. ولرسم السياسة الثقافية يفترض أن تبادر الدولة إلى فتح حوار مع القوى الحية في المجتمع ولا سيما مع وسطاء الرأي من مثقفين وإعلاميين ومربين ومرشدين وروحيين وأساتذة وأدباء وعلماء وفنانين مبدعين وكتاب ومنظمات غير حكومية على اختلاف أنواعها، بهدف تشخيص الواقع القائم ورصد الحاجات التي تكتسب أولوية قصوى، ومن ثم تكوين رؤية عامة وتحديد أهداف تحاول خطط وبرامج ومشاريع لاحقة بلوغها⁽²⁾.

وعلى كل الأحوال فالسياسة الثقافية تعتبر "إجراءات بمقتضاها تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم الثقافة وإدارتها، بما يوفر جسور التواصل بين الفنون وحياة الناس. بحيث يمكن للحكومات والجامعات والحركات الاجتماعية والمؤسسات والشركات والأحزاب بتقديم الدعم المالي لضبط حركة الثقافة والترويج لها وتعزيزها وتعليمها للناس وتقييمها،

(1) خطة عمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي: اعتمدها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 2009، ص 139 - 140.

(2) فاديا كيوان، السياسة الثقافية أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 2010، ص 68.

مرتكنة في ذلك إلى أسباب ودوافع قانونية أو سياسية، أو لغرس قيمة المواطنة، أو من باب فعل الخير⁽¹⁾.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن هناك ثلاثة أشكال للسياسة الثقافية:

1- السياسة الشمولية: وهي السياسة التي تهيمن فيها الدولة على إدارة الثقافة وحظر أي مساحة ممكنة لأي مبادرات فردية ومجتمعية، فتكون مؤسسات إنتاج الثقافة وتوزيعها مؤسسات تابعة للدولة، خاضعة لها.

2- السياسة الليبرالية: وهي سياسة تترك فيها الدولة حق إنتاج الثقافة وتوزيعها للأفراد والمجتمع المدني، دون تدخل منها.

3- السياسة التسلطية: وهي سياسة تجمع بين النوعين، بحيث يبدو أن السوق هو المتحكم في نشر الثقافة وإنتاجها، بينما تسيطر الدولة على الثقافة، وتدخل عبر آليات عديدة، لل منع والمصادرة، والسجن⁽²⁾.

وهنا يجب التأكيد على الأبعاد الأساسية لتأسيس سياسة ثقافية مقترحة بمشاركة كل من:

- 1- القطاع الحكومي والعام.
- 2- القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني.
- 3- القطاع الخاص والربحي.

(1) محمود أحمد عبد الله، السياسة الثقافية والإرهاب: حالة مصر: تحليل نقدي ورؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، يونيو 2015، ص 13 - 14.

(2) محمود أحمد عبد الله، نفس المرجع، ص 15.

4- المؤسسات المستقلة والأفراد.

كسر الحواجز الثقافية في عصر الثقافة الرقمية

تُعد ثقافة المجتمعات هي آخر ما تبقى من الهويات القديمة وتراثها وأصولها الحضارية، وهي حائط الصد الأخير ضد طغيان موجات العولمة الثقافية ومحاولات الاختراق الثقافي والفكري وصعود نجم ما يسمى بالمواطن العالمي في مقابل المواطن الملتزم بثقافة مجتمعه وقيمه وتاريخه.



ارتبطت نشأة الدول بالمركية، فالمرکز هو العاصمة وهو الجهاز الإداري بكل بيروقراطيته وأجهزته التنفيذية والأمنية، الذي لا يستوعب إلا في حالات نادرة وقليلة في أغلب الأحيان من هم في الهامش.

وكما أثر الاهتمام بالمركز على حساب الهامش في الطرق والمواصلات والخدمات والمرافق الممتدة إلى الأقاليم البعيدة، فقد كان له عظيم الأثر على الثقافة، وأبرز الأمثلة في هذا الاتجاه هو الحالة المصرية، فالكاتب والمثقف المركزي العضوي المقيم في القاهرة كان هو الأقرب إلى الانتشار وتحقيق المجد الأدبي - ربما كان الكثيرون منهم أقل موهبة - من غيرهم من أدباء الأقاليم والهامش الذين لم يستطيعوا أن يحققوا ذلك إلا بالإقامة في القاهرة.

وهكذا ظل لمدينة القاهرة أهميتها للأدباء والكتاب والمفكرين والمثقفين عامة، فهي المسرح الحقيقي للأحداث في معظم الأعمال الأدبية العربية، وهي المدينة التي تمثل الواقع بكل شخوصه وهمومه وآماله وطموحاته، والمدينة المركز بالنسبة لكل القادمين من الأقاليم والمدن والقرى والنجوع هي مصر؛ وما زالت رغم وسائل الاتصال الحديثة تجذب مزيداً من الشعراء والأدباء للإقامة والاستقرار فيها ونشر باكورة أعمالهم.



ولعل أبرز مَنْ منحوا القاهرة جانبًا كبيرًا من إبداعهم فصعدوا بها للعالمية هو أديب نوبل نجيب محفوظ، فقد كانت القاهرة بأحيائها وشوارعها وأزقتها هي البطل الحقيقي في روايات نجيب محفوظ، وقد استطاع بذلك أن يفعل مع القاهرة كما فعل ديكنز في مدينة لندن، وجويس في دبلن، واديث وارتون في نيويورك.

ويمكن عقد مقارنة بسيطة بين الكتابات المرتبطة بالبيئة المصرية لكاتبين كليهما ينتمي لمكانين مختلفين، وهما رواية الأرض لعبد الرحمن الشرقاوي ورواية الشمندورة لخليل قاسم، ففي الحالة الأولى اندمج الكاتب مع مجتمع القاهرة مما كان له أثره من الصيت والشهرة وانتشار أدبه، بينما ظل الثاني بعيدًا عن الأضواء والانتشار رغم أهمية روايته وتعبيرها عن نظرة أهل النوبة للتاريخ، وسنركز في السطور التالية على رواية الشمندورة لخليل قاسم.



كان لانتشار شبكة الإنترنت في دول العالم مع بداية الثمانينيات دور كبير في الربط بين دول العالم، وسهولة نقل البيانات والمعلومات؛ بينما كانت البداية الحقيقية للإنترنت في العالم العربي في أوائل التسعينيات، وكان في مقدمة الدول التي ظهر بها وتم تزويدها بخدمة الإنترنت هي: تونس والكويت ومصر، ثم تلتها باقي الدول العربية بمرور الوقت وتوافر البنية التكنولوجية لاستخدام الإنترنت.

ومع ظهور الإنترنت وانتشار خدماته بمعظم القرى والنجوع بدأت الطفرة الحقيقية في أن يصل أديب الهامش سواء في الصعيد أو في سيناء أو الصحراء إلى التواصل مع المؤسسات الثقافية المختلفة بالعاصمة دون أن يغادر مكانه عن طريق إرسال أعماله بالبريد الإلكتروني إلى دور النشر والمجلات الثقافية، وربما يتم التوقيع الإلكتروني على التعاقد المبرم بينهما عبر الإنترنت.

أما الثورة الحقيقية في هذا المجال، فجاءت من مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً فيس بوك وتويتر ويوتيوب، فقد أصبح الكاتب المقيم في الإقليم البعيد أكثر انتشاراً من الأديب المقيم في العاصمة، ويظهر ذلك في عدد معجبيه ومتابعيه على الموقع، وأصبح الفنان الذي لا يجد مراكز أو مسارحاً أو قاعات لعرض فنه وإبداعه الغنائي والموسيقي يستطيع أن ينشئ قناة على اليوتيوب ليعرض فيها إنتاجه ويجد من يتابعونه، وربما يستطيع بعدها أن ينافس الفنانين في العاصمة ويتفوق عليهم.

وينبغي الإشارة على أنه لا بد من الاهتمام بالسياسات الثقافية الجديدة وقضية المحتوى على الإنترنت، خاصة أن عدم وجود محتوى جيد أو حتى وجود محتوى هلامي غير ناضج شيء سيعود بنتيجة سيئة على الجيل الجديد، فعلى الرغم من أهمية الشبكات الاجتماعية والخبارية إلا أنها من دون صياغة جيدة وثقافة تقوم على أسس وأخلاقيات المجتمعات تصبح ترسيخاً لقيم مادية لا توضع مجالاً للإنسان أو قيمه أو طموحاته أو مستقبله الشخصي والمهني.

وفي هذا المجال من الممكن الاستفادة من الأساليب التكنولوجية والشبكات الاجتماعية كوسيلة للربط والوحدة في ظل التنوع، فنحن لدينا فرصة ذهبية وهي تواجد الشباب بصورة كبيرة على الإنترنت وهم طاقات يمكن للدولة استغلالها بصورة جيدة ليشكلوا حائط صد ضد كل محاولات التشييت والفرقة بعيداً عن قضايا الأمة الحقيقة والمصيرية، وحين نستطيع تجاوز تلك الخلافات نستطيع تحقيق القوة الحضارية للعرب كما يذكر المفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري، والتي تعود أسباب نكستها وتراجعها إلى تكوين العرب السياسي وافتقاد عنصر الوحدة، وكذلك التدخل والمؤامرة الأجنبية. ونطرح سؤالاً طرحه منذ سنوات إلى أي مدى سنستطيع إثبات قدرتنا على إدارة السياسة، وبخاصة إدارة السياسة المحلية؛ هذا هو سؤال اللحظة التاريخية الحالية، فهل نستطيع الإجابة عليه وننجح في إدارة المرحلة القائمة والمرحلة القادمة.

جدير بالذكر أن الفترة الأخيرة شهدت تزايداً كبيراً في الصفحات الشخصية للأدباء والكتّاب والمثقفين وبدأ الجمهور يلاحقهم على الفيس بوك، ولعل ذلك أسهم بقدر كبير في تغيير الصورة النمطية للكتّاب واندماجهم في المجتمع عبر الفيس بوك، وساعد ذلك أيضاً على متابعتهم لأصدقاء كتاباتهم ومواقفهم عبر التعليقات التي ينشرها المتابعون على صفحاتهم لتشكل تغذية راجعة ونقاشات ثرية حول الإنتاج الأدبي والفكري هؤلاء الكتاب.

أما دور النشر والمكتبات فقد أطلقت الجروبات والصفحات للدعاية للكتب والإصدارات الحديثة لاستغلال كافة أساليب التسويق الإلكتروني والدعاية من بوسترات وتصميمات وشعارات تجذب الزوار، ونجحت دور النشر الجديدة في ذلك على عكس دور النشر القديمة والمؤسسات الحكومية التي لا تزال لا تعتمد على الشبكات الاجتماعية بصورة كبيرة، ولكن تعتمد على أساليب الدعاية التقليدية مثل الصحف والمجلات المطبوعة.

ولاشك أن التحديات، والعقبات، والمشكلات السياسية، وحقوق الإنسان، والتطورات الدولية، والتوقعات الاقتصادية، والحروب والفتن، والفساد الحكومي، والنمو المتزايد في أعداد السكان؛ ومن ثم الزيادة في أعداد المراهقين سياسياً، وزيادة الفجوة التكنولوجية، والتفاوت الكبير في مستوى المعيشة كان لها دور كبير في الاتجاه نحو دراسة السياسات الثقافية للجماهير الغفيرة في عصرنا الحالي، كما أثرت زيادة أعداد مستخدمي الإنترنت

ليشكلوا فكرًا، ورأيًا معارضًا أو مؤيدًا، ولتنتج ممارسات ديموقراطية على الإنترنت كالتصويت الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والحملات الإلكترونية المضادة، مما كان له أبلغ الأثر في حياتنا الثقافية والفكرية.

كذلك لا بد من ربط الثقافة بالحياة والمجتمع عند التخطيط للسياسات الثقافية المقترحة، فدراسة المشكلات الحياتية وسلوكيات الناس اليومية توضح الكثير من خبايا وأسرار التفكير البشري المعقد، فأشكال الانفلات الاجتماعي كمشاهدة سائقين يكسرون إشارة المرور، أو موظفين فاسدين يعتمدون على الرشوة والاحتيال، أو تصرفات رجال أمن يستغلون وظيفتهم لقهر المواطنين، كل تلك السلوكيات الخاطئة ناتجة عن تفاعلات وأنماط مجتمعية وثقافية خاطئة، ولا بد من إيجاد حلول لها في إطار من التوافق الاجتماعي القائم، وفي المقابل فإن تنمية الأفكار الابتكارية والسلوكيات الصحيحة مثل الحملات التطوعية وتطوير التعليم وتنشيط الاقتصاد أو نشر الثقافة يسهم في زيادة التماسك الاجتماعي.

الثورة الثقافية



جمال عبد الناصر وفلسفة الثورة

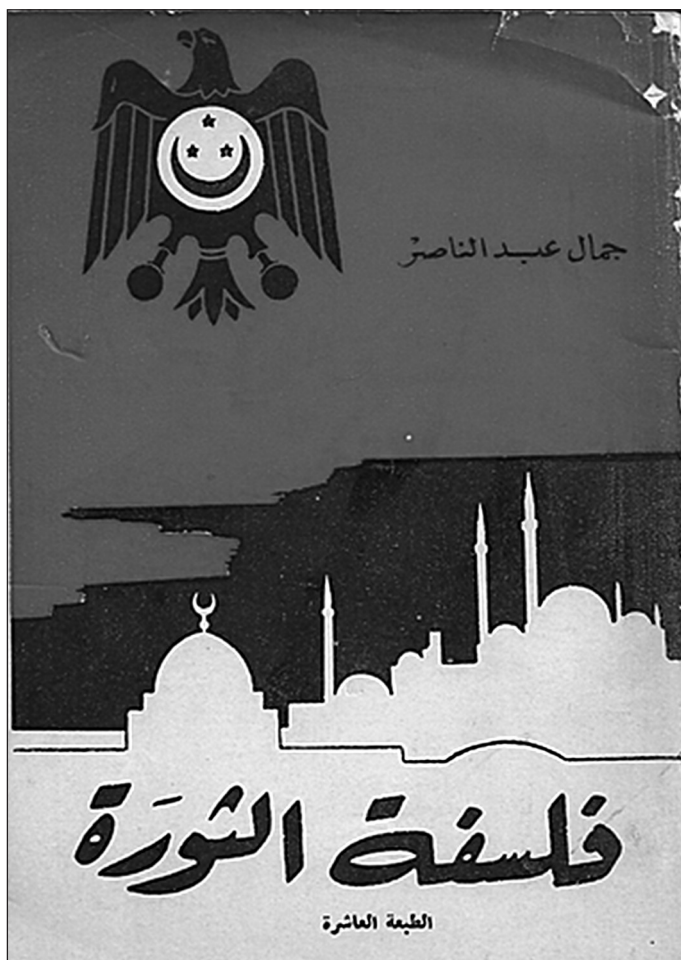
في كتابه المهم "فلسفة الثورة" يوضح عبد الناصر أن الثورة السياسية لا تصلح بمفردها، وإنما يلزمها ثورة اجتماعية. وبالطبع كان يدرك أن الثقافة أحد أهم أدوات هذه الثورة، فيذكر "لكل شعب من شعوب العالم ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش مُعتدٍ أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية تتصارع فيها

طبقاته، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين، ولكنها لم تعشهما معاً، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي أن تعيش الثورتان معاً في وقت واحد"⁽¹⁾.

كما أكد قبلها على أهمية "استكشاف نفوسنا؛ لكي نعرف مَنْ نحن وما هو دورنا في تاريخ مصر المتصل الحلقات، ومحاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا في الماضي والحاضر، لكي نعرف في أي طريق نسير، ومحاولة لاستكشاف أهدافنا والطاقة التي يجب أن نحشدنا لتحقيق هذه الأهداف، ومحاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا، لنعرف أننا لا نعيش في جزيرة يعزلها الماء من جميع الجهات"⁽²⁾.

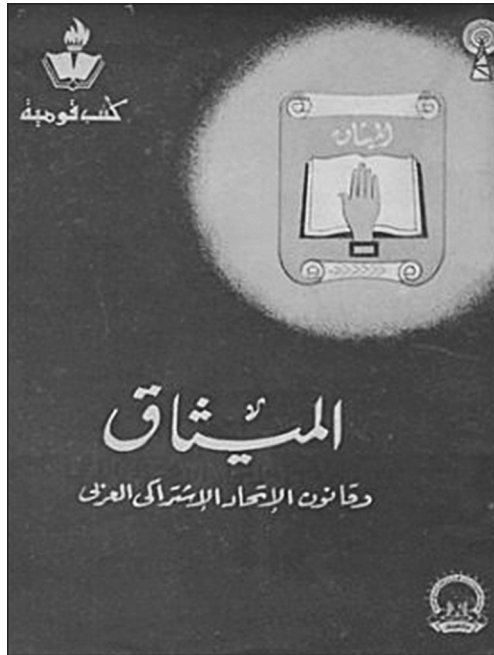
(1) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، 1996، ص 33.

(2) نفس المرجع، ص 9.



وفي خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام اللجنة التحضيرية لمجلس الأمة في 25 نوفمبر 1961، ذكر أنه "من أول يوم في الثورة قلنا إن إحنا بنجابه ثورتين؛ ثورة سياسية وثورة اجتماعية، في كتاب "فلسفة الثورة"، في الخطب اللي قلتها من أول يوم من أيام الثورة، إن علينا أن نجابه ثورتين؛ ثورة سياسية وثورة اجتماعية، ومرة قلت إن علينا أيضاً أن نجابه ثورة ثقافية؛ الثورة الثقافية مهمة جداً، الثورة الثقافية هي أساس للثورة السياسية، وأساس للثورة الاجتماعية".

وفي خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد العلم من المنصة الرئيسة في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة في 19 ديسمبر 1961، قال: "اليوم حينما أتكلم عن الثقافة إنما أعني بالثقافة المذهب الفكري؛ فالثقافة في رأيي تختلف عن العلم؛ والعلم هو عماد بناء هذه الأمة، أما الثقافة فهي عماد بنائها الفكري. وكلنا نعلم أن الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية تؤثر على الثقافة، وأن الأوضاع الثقافية تؤثر على الأوضاع السياسية وتؤثر على الأوضاع الاجتماعية، فالثورة الثقافية للشعب مرتبطة بالثورة السياسية وبالثورة الاجتماعية".



كما أكد مشروع الميثاق (1962) على أن "الوضوح الفكري أكبر ما يساعد على نجاح التجربة، كما أن التجربة بدورها تزيد في وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر في الواقع وتتأثر به، ويكتسب العمل الوطني من هذا التبادل الخلاق إمكانيات أكبر لتحقيق النجاح، وإنه لمن أُلزم الأمور تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل، كما أنها تستكمل حلقة هامة في الصلة بين الفكرة والتجربة"⁽¹⁾.

(1) مشروع الميثاق، قدمه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في 21 مايو 1962، ص 86.



كانت الثقافة بعد قيام ثورة يوليو إحدى أدوات العهد الجديد لتثبيت دعائمه وقدرته على إدارة شئون البلاد، وكان الاعتماد في ذلك على وزارة الإرشاد القومي التي كانت تضم بداخلها وزارة الثقافة بشكلها الحالي، ثم انفصلت عنها بعد ذلك، وكان الكتاب والأدباء والمفكرون في هذه الفترة يعتبرون الوزارة بمثابة المنفذ لمبادئ الثورة في المجال الثقافي، ففي عدد 19 سبتمبر 1963 من مجلة الرسالة كتب أحمد حسن الزيات مقالاً مهماً تحت عنوان "ثورة في وزارة الثقافة" يذكر فيه أن "وزارة الثقافة والإرشاد الوطني تسير في صفوف الزحف الثوري العارم بوقار العالم وأناة الأديب وتؤدة الفنان، تحيش بالحياة ولا تفيض، وتقرر المشروعات ولا تشرع، وكنا نقول

إنها فترة الحشد قبل الهجوم، وتنظيم الهجوم قبل المعركة، ولكن الروح الثورية أنبتت في كل شيء وانبتت في كل عمل".

كما يطلق الزيات في نفس المقال على مشروعات وزارة الثقافة لقب (السد العالي للثقافة) الذي "يجمع وراءه العلم والأدب والفن والمعرفة ليزعها على العقول والقلوب والأرواح، كما يجمع وراءه السد العالي للاقتصاد الخصب والنماء والرخاء والقوة ليزعها على الموت والزروع والناس، وبهذين الخزانين الأدبي والمادي يجتمع لنا مقومات الروح والجسد ووسائل الرفاهية والأمن ودوافع السبق والتفوق".

وربما يوضح ذلك أن وزارة الثقافة كانت أحد مشروعات الثورة من أجل السيطرة على العقول لتنفيذ المبادئ الثورية التي نادى بها. وكانت تلك النظرة واضحة عند الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذي قال لثروت عكاشة منذ البداية "مهمتك تمهيد المناخ الثقافي لإعادة صياغة الوجدان الوطني والقومي والأخلاقي.. وبناء الإنسان أصعب جدا من بناء المصانع!!".

هيكل والمثقفون



دار نقاش طويل في أوساط المثقفين المصريين في الفترة من 12 مارس إلى 14 يوليو عام 1961 حول تعريف ودور المثقف في ثورة يوليو. وقد بدأ هذا النقاش بسلسلة من المقالات كتبها لطفي الخولي، في هذا الوقت عبّر هيكل عن موقف ورؤية الدولة تجاه المثقفين ودورهم في مقالاته بالأهرام ومجموع هذه المقالات أصدرها هيكل في كتابه "أزمة المثقفين" الذي نشرته الشركة العربية المتحدة للتوزيع عام 1961.

ويذكر الباحثون أن هيكلم لم يهتم بالثقفيين عموماً، وإنما بفئة منهم فقط هم المثقفون الناشطون سياسياً، والمنضمون إلى أحزاب أو حركات سياسية غير رسمية مثل التنظيمات الشيوعية وغيرها.

كتب محمد حسنين هيكلم سلسلة مقالات تحت عنوان "أزمة المثقفين"⁽¹⁾ نشرت خلال شهر يونيو 1961 بجريدة الأهرام، ذكر في بدايتها أسباب كتابتها وهي كالتالي: أولاً: إن التلاقي والامتزاج، بين ما أسميه "قوة الدفع الثوري"، وبين ما يسمونه "بالمثقفين" أمر حيوي لتوسيع وتعميق مجرى العمل الثوري اندفاعاً إلى إقامة المجتمع الجديد.

ثانياً: إن المحاولة هنا ليست محاولة تاريخ، بل هي مجرد تأمل وتفكير حر مفتوح في مشكلة قائمة، وإنما هو "تأمل وتفكير" بصوت عال، على حد التعبير الأثير لدى الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية.

ثالثاً: إنه بدا في الفترة الأخيرة، وكأن الثلوج تذوب، ما بين "قوة الدفع الثوري" وما بين "المثقفين"، وبدا وكأن هناك استعداداً للتفتح راح يهز التحفظ والسلبية وغيرهما من السمات التي قيدت التبادل الفكري ما بين الاثنين، وهو أمر يتعين تشجيعه وتأمينه، بمزيد من المناقشة المفتوحة ومن التفكير الحر ومن التطلع الطليق إلى كل جنابات الأفق.

ولقد كانت هناك حوافز أخرى غير هذه الأسباب الرئيسة الثلاثة، تدعو إلى الكلام وتغلب جانبه على جانب التزام الصمت وإيثاره".
ويدلل على وجود تلك الأزمة "دليل وجود الأزمة من حيث هو دليل

(1) <http://nasser.bibalex.org/Besaraha/BesarahaAll.aspx>

على الفراغ الكامل الذي كان يملأ ميدان العمل الوطني قبل الثورة. إن الجيوش ليست بالطبيعة طليعة الثورات. الجيوش بالطبيعة هي حماية الأمر الواقع. والثورة بالطبيعة هي محاولة تغيير الأمر الواقع. ومن ثم فالصدام بين الاثنين أقرب إلى التصور من أي احتمال آخر". ثم قام بتفسير العبارات الواردة، فذكر أن قصده بعبارة (قوة الدفع الثوري) هو "هذه الطلائع الثائرة التي تحركت ليلة 23 يوليو، تسعى إلى إحداث تغيير أساسي وشامل، في شكل المجتمع المصري. والذي أقصده بكلمة (المثقفين) هم هؤلاء الذين واتتهم الفرصة ليتعلموا، وليتولوا القيادة الفكرية في شتى المجالات، وليس معنى ذلك أنني أقصد كل واحد فيهم، وإنما الذي أقصده هو الشكل العام، أو بمعنى أدق الكثرة الظاهرة!".

وحدد في مقالاته الأزمات الثلاث، التي بلورت بشكل أو بآخر ما يسمونه بأزمة المثقفين "قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته في أعقاب تصديده لتنفيذ ثورة 23 يوليو، وكان هناك من يبنى هذه المطالبة على أساس أن الجيش ليس سلطة حكم، وأنه وقد قام بالثورة، عليه أن ينتحي، ويترك الحكم "لأربابه" والعارفين بأصوله! وقامت الأزمة الثانية حول المطالبة، بعودة الحياة النيابية، وعودة الأحزاب السياسية، باعتبار أن ذلك في رأي المطالبين به هو أساس الديمقراطية وصورتها التي لا تتغير، ثم قامت الأزمة الثالثة حول ما أسموه في ذلك الوقت، بالمفاضلة بين "أهل الثقة" و"أهل الخبرة"، وتركزت هذه الأزمة في الواقع حول تعيين بعض

العسكريين في عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات، وفي وظائف يبدو أنها فنية بحتة لا تحمل غير المتخصصين في أعمالها".



وعن أزمة أهل الثقة وأهل الخبرة يوضح هيكل أنه "لكي نستطيع العودة إلى جذور حكاية المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ونهاشيتها حتى فروعها، فإني أستأذن في تقسيم الطريق إلى مراحل تيسر أمر البحث

والتقصي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه المراحل يمكن أن تكون محطات وقوف، نستريح عندها لحظات نلتقط فيها أنفاسنا من عناء التطلع والمسير.

المرحلة الأولى: مرحلة الحيرة بعد 23 يوليو، حتى اكتشفت الطليعة التي تصدت لتنفيذ الانقلاب أنها مضطرة لأن تتصدى أيضاً لمسئولية الثورة. المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن طريق للعمل الثوري، وسط الضباب الفكري وبين الشد والجذب.

المرحلة الثالثة: مرحلة العثور على نقطة البداية اتجاهاً إلى الثورة، ثم التصدي للآمال الكبرى على هدى خطوط عقائدية واضحة، لم تكن قد استطاعت بعد أن تصنع نظرية شاملة لإحداث التغيير الثوري، ولكنها بالقطع كانت تسير على الطريق الصحيح في ذلك الاتجاه".

وعن قصده من تلك السلسلة من المقالات ذكر أن "إنني أشعر أن حياتنا الفكرية في حاجة إلى مزيد من المناقشات العامة الحرة لبلورة عقائدا الوطنية والمساعدة على صياغتها في صورة شبه كاملة. ولقد تصورت أن هذا الموضوع بالذات يجب أن يكون بداية أي مناقشة؛ لأنه يتصل في صميمه بحق المناقشة أصلاً وأساساً. إن مرور الأيام على الأزمات، من غير مواجهتها مواجهة صريحة لا يحل هذه الأزمات، وإنما يحولها إلى عقد. ومن ناحية أخرى، فليس في حياة الأمة شيء "فات" وشيء "لم يفت".

وكان الحل في رأي هيكल أنه "لا بد أن يتم التلاقي والامتزاج بين "قوة الدفع الثوري" وبين المثقفين، حتى تنصهر طاقات الاثنين معاً، وتذوب في

حركة النضال الشعبي من غير انفصال فكري أو انفصال طبقي. لا بد أن يتم ذوبان الثلوج، ويشعر آلاف الشباب من المثقفين الجدد الذين يقومون اليوم على تنفيذ خطة التنمية وهي البلورة الفعلية والتجسيد الحي لمطالب الجماهير أنهم أصحاب حق شرعي وطبيعي في قيادة معركة التطوير الكبرى تحقيقاً لأهداف الثورة الشعبية".

جدير بالذكر أن الكاتب الصحفي الكبير صلاح عيسى قال إن تلك المقالات جاءت مع إعلان عبد الناصر القرارات الخاصة بالتأميمات الواسعة التي تنقل بمقتضاها إلى الدولة ملكية الأعمدة الرئيسة للاقتصاد المصري، ليكتشف الذين تابعوها أن هذه المقالات كانت تمهيداً لتلك القرارات، وأنها أشبه بمذكرة تفسيرية سياسية واجتماعية واقتصادية للقوانين الاشتراكية التي تتالت بعد ذلك، ويتأكد لديهم أن هيكل لم يكن مجرد كاتب يقتصر دوره على الترويج لسياسات عبد الناصر، وحشد الجماهير حولها بعد صدورها، ولكنه كان يكلفه - كذلك - بأن يمهد الرأي العام لفهم ما ينوي أن يصدره من قرارات أو سوف يتبعه من سياسات.

بينما أشار أحمد حمروش أحد أبرز مؤرخي ثورة يوليو في كتابه "زيارة جديدة لهيكل" أن عبد الناصر كان من المؤمنين بأهمية دور الثقافة في بناء المجتمع، ولكن لم يستطع أن يتعامل مع المثقفين بالقدر الذي يرضيهم، وقد كان لعبد الناصر رأي ولهيكل رأي آخر وهما لا يتطابقان، وليس صدقاً ما كان يدعيه البعض بأن تلك المقالات كانت بالونات يطلقها عبد الناصر ليتعرف منها إلى خبايا الرأي العام، ولكن حقيقة الأمر هي أن هيكل اكتسب ثقة عبد الناصر خلال هذه الفترة.

٢٢١	(١) أزمة المثقفين ملفات بصراحة - الأهرام، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩١
(2) أزمة المثقفين لماذا فتحت المناقشة في هذا الموضوع الآن؟ 3 ملاحظات أستأذن في إيادها... من حيث تركت الخيوط أعود إلى التقاطها من جديد، لكي أذهب مع الحديث إلى الأزمة السالفة التي بلورت - ولا أقول صنعت - أزمة المثقفين في علاقتها بقوة الدفع الثوري، وتلك هي أزمة المطالبة بعودة الحياة النيابية ورجوع الأحزاب! ولكنني أقترح قبل الذهاب، وقفة قصيرة عند الضجة التي أثارها الجزء الأول من هذا الحديث، هذا الجزء الذي تعرضت فيه لأزمة المثقفين في شكلها العام قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952، ثم - على وجه التخصيص - لأزمة المطالبة بعودة الجيش إلى مكانته في أعقاب تصديده لتنفيذ الثورة. والوقفة القصيرة التي اقترحها هي في تصوري ضرورية. ذلك أن الجزء الأول من الحديث هو نقطة بدايته، ومن المحتم دائماً لضمان سلامة أي حديث أن تكون نقطة بدايته واضحة. إن وضوح نقطة البداية في الحديث هي قوة دافعة له في الاتجاه الصحيح، وبالتالي فهي عامل هام في الوصول به إلى هدفه. ولست أريد أن أجري في الحديث وحدي، أقول ما عندي وانتهى الأمر! لقد تضمنت أن يتحول هذا الحديث إلى مناقشة عامة واسعة النطاق.	



نشأة وزارة الثقافة

تعد وزارة الإرشاد التي ظهرت بعد ثورة يوليو - كانت تضم مهام الثقافة والإعلام والسياحة والآثار - هي الأب الفعلي الذي ورثت عنه وزارة الثقافة فيما بعد كل الاختصاصات الثقافية لتمارس مهامها حتى هذه اللحظة.

قبل الثورة كانت مؤسسات وإدارة الثقافة في أغلبها تابعة لوزارة المعارف، وبعضها تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأشغال العمومية، بالإضافة لبعض الوزارات الأخرى التي تقوم بمهام ثقافية. وقد ظهرت الوزارة لأول مرة بالأوراق الرسمية في خطاب من وصي العرش المؤقت بتعيين وزير الإرشاد القومي:

مرسوم بتعيين وزير الإرشاد القومي

"باسم ملك مصر والسودان

وصي العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في 7 سبتمبر 1952 بتأليف الوزارة، وعلى المرسوم بقانون رقم 270 لسنة 1952 بإنشاء وزارة الإرشاد القومي، وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء،

رسم بما هو آت

مادة 1- عُيِّنَ حضرة فتحي رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومي.

مادة 2 - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم".

صدر بقصر عابدين في 29 صفر 1372 (17 نوفمبر 1952).

وقد حدد قرار إنشاء الوزارة الغاية من الوزارة كالآتي:

- توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادي والأدبي ويقوي روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية، ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد في خدمة الوطن.
- تيسير سبل الثقافة الشعبية لأفراد الشعب، وتنويعها وتزويدها بما يعين على توسيع نطاقها وإفادة أكبر عدد ممكن بها.
- عرض نتائج النشاط الأهلي والحكومي على الرأي العام المحلي والعالمي.
- بسط وشرح قوانين ولوائح الحكومة الجديدة والدعوة إلى تنفيذها والتعاون مع الحكومة والموظفين في تحقيق الأغراض التي تهدف إليها.
- تنظيم السياحة في مصر وتنشيطها.
- تزويد الرأي العام ودوائر الثقافة والسياسة بأصدق البيانات والإحصائيات والأرقام والصور والرسوم عن حقائق الأمور في مصر.



وعن ميلاد وزارة الإرشاد القومي يذكر فتحي رضوان الذي كان أول وزير اختارته الثورة لها: "كانت مكروهة وخوفية، مشكوكًا فيها، وكانت رسالتها غير مفهومة، وأدواتها غير متوافرة، والجو كله يرفضها ويأبأها،

مع أنها لم تكن خالصة للثقافة، ولولا الرئيس جمال عبد الناصر وإيمانه بها لما ولدت، ولولاه لطل تعثرها أكثر مما طال، ولمانت وهي في المهد، وإذا كانت باقية رمزاً على الحقيقة دون الحقيقة كلها، فقد كان فضلاً ومنة لا يسوغ لنا أن نطمع في أكثر منهما فضلاً ومنة. ولهذا تأخر ميلاد وزارة الثقافة ست سنين كاملة، فلما طالعت الحياة، كان الخوف أن توارى التراب في اليوم التالي"⁽¹⁾.

كان فتحي رضوان يعد من أقطاب المثقفين والسياسيين في تلك الفترة المهمة في تاريخ مصر، وقد اعتمد عليه الضباط في تسير كثير من المهام الوزارية بعد قيام ثورة يوليو.

حيث عين وزيراً للإرشاد القومي من 17 نوفمبر عام 1952 حتى 9 ديسمبر عام 1952، ثم مرة أخرى عُين وزيراً للإرشاد القومي من 28 يونيو عام 1956 حتى خرج من الوزارة في 7 أكتوبر عام 1958.

كما تولى الأستاذ محمد فؤاد جلال منصب وزير الإرشاد القومي في الفترة من 8 ديسمبر 1952 إلى 17 يونيو 1953، وقد كان فؤاد جلال أحد أبرز المتخصصين في مجال علم النفس والتربية، وكانت الثورة قد اتجهت للاستعانة بالخبرات والكفاءات من خارج العسكريين، كما حدث سابقاً مع فتحي رضوان لتسيير الأمور بعد قيام ثورة يوليو.

(1) فتحي رضوان، ذكريات مع عبدالناصر: الثقافة والثورة، مجلة الأدباء العرب، عدد 1، 1971، ص 27.



أول وزير للثقافة السيد الأستاذ فخرى ضوان رصفه محنة الثقافة

✳ الثقافة أمل .. والامل فى ثقافتنا أمل فى أنفسنا

✳ تحيط بثقافتنا مخاطر جسيمة وثقافة العالم بأسره تبتاز محنة
✳ ثقافة الارسل ، أو الثقافة الجماهيرية والعامة .. أشاعت
السوقية والعامة ..

✳ شكت الدنيا من غلبة السطحية لكن المناعة المتأصلة قاومت المحنة
✳ الخوف على ثقافتنا فادح ، بفعل الماضى ومآئمه .. والحاضر وعوامله
✳ الخوف على ثقافتنا يساوى الامل فيها .. بفضل رصيده الماضى
وجهاد الحاضر ..

✳ أكبر واجبنا حماية ثقافتنا من السوقية ، والتفاهة ، والسطحية

✳ نحتاج الى سياسة ثقافية .. تخططها وتنفذها كل الهيئات والافراد
والقادرين ..

★ ★ ★ ★

وزارة الثقافة بين الضباط والمثقفين



كان تولي صلاح سالم أحد أبرز الضباط الأحرار وزارة الإرشاد أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا خاصة مع وجود الضباط في معظم المناصب القيادية. ولأن أهمية الوزارة بدأت تظهر أمام الجميع فقد تم إسناد منصب الوزير إليه؛ ربما عملاً بمبدأ "أهل الثقة".

وقد تولى الوزارة في الفترة من 18 يونيو 1953 إلى 29 يونيو 1956، بالإضافة إلى منصب وزير الدولة لشئون السودان، وهو المنصب الذي شغله كثيرًا أكثر من أمور الثقافة والمثقفين، فقد شهدت تلك الفترة قضية الجلاء وكان لصلاح سالم دور كبير في ذلك الموضوع، وفيما بعد كتب كتابًا باسم (الجلاء) تناول فيه الموضوع بكثير من التفصيل والتوضيح ويعد مرجعًا

مهمًا نظرًا لأنه كان شاهد عيان على المباحثات واتفاق الجلاء، كما حاول تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية بين شمال السودان وجنوبه.

وزارة الحشد والتوجيه

شهدت الفترة التي تولى فيها الصاغ صلاح سالم الوزارة أحداثًا عديدة، كانت تجعل الاهتمام بأمور الوزارة في مرحلة التأسيس والتخطيط شيئًا ترفيهيًا إلى جانب الصراعات السياسية والعسكرية داخل وخارج البلاد، فقد كانت الثورة تواجه المعسكر الغربي بكل إعلامه وثقافته ودعايته ضد مصر، بالإضافة للصراع على الحكم والمناصب بين الضباط.



ومع ذلك فلا يمكن أن ننسى جهود صلاح سالم في محاولة إعادة تنظيم وزارة الإرشاد، حتى وإن كان ذلك مجرد من سياسة ثقافية وطنية لمصر وخطوة واضحة الملامح تستمر من دون أشخاص مرتبطين بها.

وقد جاء في جريدة الأهرام بتاريخ 13 سبتمبر 1953 تصريحات مهمة لصلاح سالم عن إعادة تنظيم الوزارة، وضم مختلف الكفايات لوضع سياسة عامة للإرشاد في البلاد، وتنظيم الدعاية لمصر وتوجيه رسالة المسرح والسينما توجيهاً قومياً، كما قام الوزير بتعديل تكوين الوزارة، ومن أهم أقسام الوزارة اللجنة الفنية، وتختص بوضع السياسة العامة للإرشاد القومي والدعاية بداخل البلاد وخارجها، وتتولى المراقبة التنفيذية الإشراف العام على تنفيذ سياسة الوزارة في مختلف الهيئات والمصالح والإدارات التابعة لها، كما تتولى مراقبة الاستعلامات بشتى الوسائل جمع وتلقي البيانات والإحصائيات والتقارير والنشرات والمعلومات من الوزارات والهيئات والأفراد في الداخل والخارج، وهناك أيضاً مراقبة النشاط الأهلي والحكومي، ومراقبة المسرح والسينما والموسيقى، ومراقبة المتاحف والمعارض والأسواق.

وتعد فكرة اللا مركزية متميزة وخطوة جيدة في طريق الإصلاح الإداري، ولكن التنفيذ كان على خلاف ذلك؛ فقد غاب التنسيق، وساد التخبط بين الإدارات كنتيجة لحداثة الفكرة بالنسبة لهم وعدم تدريبهم على استخدامها الاستخدام الأمثل لها.

جدير بالذكر أن كثيراً من المثقفين والكتاب والإعلاميين كانت شخصية صلاح سالم غير مريحة لهم، وكانوا أكثر تفهماً لعبد الناصر، ومن ذلك ما رواه أحمد سعيد المسئول عن صوت العرب في هذه الفترة، فنلاحظ أنه حين ذهب صلاح سالم إليه يدعو أن يدعو المثقفين لتأييد عبد الناصر في خلافاته مع بقية العرب المؤيدين للخطر الغربي، وطلب منه أن يأتي بالمثقفين ليدافعوا عن أفكار الثورة، سألته أحمد سعيد: هل هذه رغبة عبد الناصر؟ فأكد له بالنفي، إنما هي رغبته الشخصية، فأعاد عليه أحمد سعيد إننا لا نستطيع أن نأخذ موقفاً من المثقفين ضد رغبة عبد الناصر، وإنه لا مانع لديه أن يدعوهم في لقاءات (تعليق يومي) لتأييد وجهة النظر الرسمية أو رفضها، فصمت صلاح سالم⁽¹⁾.

(1) د. مصطفى عبد الغني، جريدة الأهرام، صفحة دنيا الثقافة، 31 يوليو 2008.

ثروت عكاشة



تعد الفترات التي عُيِّن فيها فيها ثروت عكاشة وزيراً للثقافة سواء في الوزارة الأولى (1958 – 1962)، أو حين جاء مرة أخرى كنائب رئيس الوزراء ووزير للثقافة في عامي (1966 و1970) من أهم الفترات في تاريخ الوزارة.

وفي مذكرات ثروت عكاشة التي نشرها تحت عنوان (مذكراتي في

السياسة والثقافة) يحكي عن مفاجأة تكليف عبد الناصر له بالوزارة: "لم يكد يحل مساء الثامن من أكتوبر 1958، حتى كنت في رفقة زوجتي نشغل مقعدين في الصفوف الأولى من دار الأوبرا بروما؛ كي لا تفوتنا لفتة أو همسة تبدو من المغني الموهوب بوريث كريستوف الذي كان يقدم أوبرا دوريس جودفون. وظلت الألحان تتردد في وجداننا بعد انتهاء العرض حتى امتدت يدي إلى مفتاح جهاز الراديو لأستمع كالعادة إلى نشرة أخبار الحادية عشرة من إذاعة القاهرة، فإذا بالخبر الأول الذي يحمل مفاجأة مذهلة، فقد كانت القاهرة تذيع قرار تشكيل حكومة جديدة تضم بين أعضائها اسمي وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

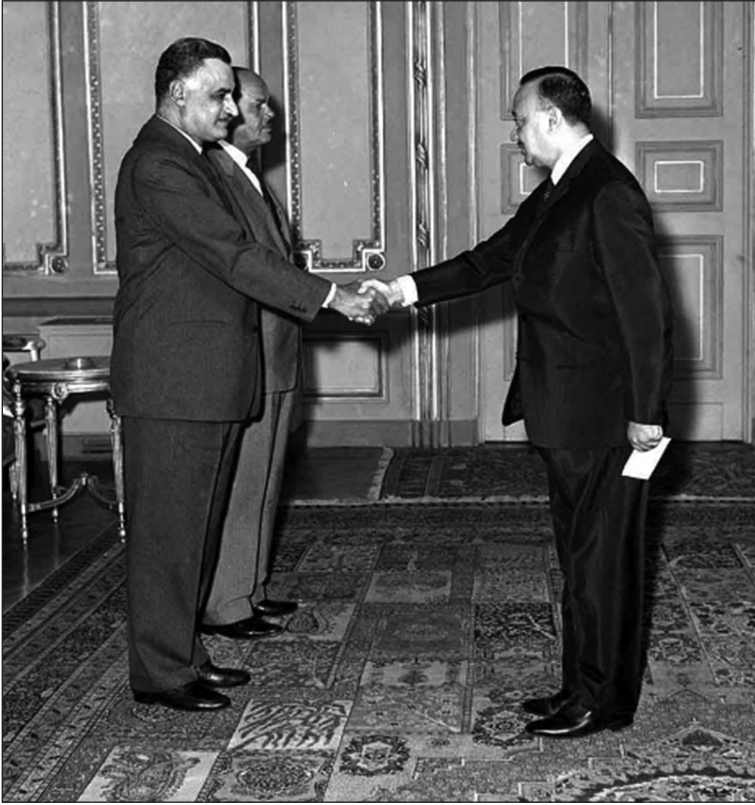
انمحت صورة الحفل من فكري وخدمت ومضاته فجأة، وشملني قلق غامر، وشرد ذهني إلى ما ينتظرنى من عمل في القاهرة. وبرغم إيماني بأهمية العمل الثقافي، إلا أن منصب الوزير ذاته لا مفر من أن يدخلني في غمرة المشتغلين بالسياسة، وهم في كل بلاد العالم وليس في مصر وحدها رجال ذوو استعداد طبيعي وطباع خاصة تمليها عليهم حرفة السياسة، وأنا على طبع مغاير. فحين انتميت إلى الضباط الأحرار كنتُ أحمل بين جوانحي شعوراً عاماً لتحرير الوطن والشعب دون تفكير في أن أزعج بنفسى في غمرة السياسة.

لهذا وبعد نجاح الثورة تنازلت طواعية عن مكاني الذي عرضه عليّ جمال عبد الناصر في مجلس قيادة الثورة لزميل فاضل، مبتعداً بنفسى عن تيارات السياسة، واضعاً نصب عيني أن أقدم لوطني ما تسمح به إمكاناتي.

وكان ظمئي إلى المعرفة يجعل الكتاب أقرب رفيق لي، وكان ولعي بالموسيقى يشدني إلى مواطن النغم، وهكذا كانت هواياتي الفنية تستحوذ على أوقات فراغي كلها وتثير في نفسي ضيقا وتبرما بجلوسات الدردشة، وتصبغ خطواتي وتنقلاتي بطابع العجلة التي تترك في نفوس البعض شعورا بأن في نفسي تباعدا أو تعاليا، وإن لم تكن تلك حقيقة مشاعري، بل هي مجرد الرغبة الملحة في مطالعة كتاب جديد أو سماع لحن شجي⁽¹⁾.

كانت المخاوف الكثيرة من المنصب تشغل فكر ثروت عكاشة، ولكن الرئيس ضيق عليه الحصار لقبولها رغم اعتذاره الهادئ، وبعدها اعتكف الدكتور ثروت عكاشة في بيته ليلتين كما أشار عبد الناصر، وفي صباح اليوم الثالث تلقى مكالمته منه يسأله عما انتهى إليه، فصارحه أنه لم يحس بالراحة لقبول المنصب، فردّ عبد الناصر ضاحكا: هيا إلى مكتبك على بركة الله؛ لا تهتم براحة النفس هذه فأنا كفيل بتحقيقها لك، ونظر بعدها إلى رفيق السلاح يوسف السباعي، وكان يزوره، ولم يكده عكاشة يكرره عليه قول عبد الناصر حتى انفجر ضاحكا وقال له بمرحه المعهود: أسرع يا ثروت، فأنت لا تدرك مفهوم كلمة "الراحة" في لغة أهل الصعيد؛ إنها تعني أحيانا "الراحة الأبدية" وما أظنك ترحب بها الآن!

(1) ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000، ص 390 - 391.



وعن رؤيته للعمل بوزارة الإرشاد قبل توليه المنصب، يذكر: "الحق أن وزارة الإرشاد القومي -رغم انحصار وظيفتها الأولى في الدعوة لمبادئ الثورة والتعريف ببرامجها واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية- قد مهدت الطريق، حين أضافت إلى مهامها الإعلامية والتوجيهية مهمة ثقافية فنية

حملت من أجلها فيما بعد اسم "وزارة الثقافة والإرشاد القومي" في 22 فبراير 1958، فأنشأت مصلحة الفنون وإدارة للثقافة والنشر ومركزاً للفنون الشعبية وبرنامجاً إذاعياً على موجة خاصة سُمي "بالبرنامج الثاني" يهدف إلى الارتفاع بذوق الجماهير في مجالات الأدب والفن والموسيقى الرفيعة، وكانت مدة إرساله ساعتين كل ليلة، ثم امتدت إلى ثلاث ساعات، وقد كان للعالم الفنان الدكتور حسين فوزي فضل المشاركة بالجهد الأساسي الواعي في هذا العمل الطليعي الجليل.

ويضيف "أود بادئ ذي بدء أن أسجل إيماني بأن أي إنجازات علمية أو عملية، فكرية أو فنية لا يمكن أن تولد من فراغ وإنما هي حصيلة أفكار وآمال وجهود أجيال من المثقفين على مر السنين، وحين اضطلعت بعبء وزارة الثقافة للمرة الأولى (من نوفمبر 1958 إلى سبتمبر 1962) وجدت الفرصة أمامي مواتية لكي أضيف إلى تلك الجهود الأولى جهوداً أخرى واجبة تتم ما فات، ولقد وفقني الله أن وجدت مناخاً مهيأ بفضله اهتمام أهل العلم والفن والثقافة، وعلى رأسهم أستاذنا النابه (فتحي رضوان) الذي حقق وزارة الثقافة والإرشاد القومي في عهده إنجازات فنية عظيمة فيها الجدة والابتكار، وأرست أسساً للفنون على قاعدة صحيحة بالرغم من قصر المدة التي تولى خلالها مسئوليتها الجديدة"⁽¹⁾.

(1) ثروت عكاشة، نفس المرجع، ص 397.



ولأن ثروت عكاشة كان يعتقد أن وجوده بالمنصب ليس تشريعاً ولا حتى تكليفاً بالمعنى المفهوم الآن، ولكنه دور يجب أن يؤديه ورسالة ينبغي أن يعمل على أن تصل للهدف المنشود، فكان لا بد من أن يسير الأمر وفق

منهج محدد وخطة واضحة، وربما هذا ما جعله ينتبه مبكرًا لأهمية السياسة الثقافية.

ففي نفس هذه المذكرات يطرح ثروت عكاشة مفهومه لمصطلح "السياسة الثقافية"، فيذكر أن السياسة الثقافية ليست محاولة من الدولة لصنع ثقافة حكومية، وإنما هي - في الأساس - تشجيع ازدهار القيم والتطلعات بكل أنواعها النافعة، فكانت خطته في ذلك أن يسلك طريقين في آن واحد. طريق قصير يرمي إلى إمتاع الجماهير بالثمار الثقافية العاجلة، وآخر طويل يهدف إلى تنشئة أجيال تنضج على يديها هذه الثمار، وذلك بإنشاء المعاهد الثقافية العالية.



ويوضح في مذكراته أهمية وضع سياسة ثقافية أو ما أسماه الإطار العام للعمل الثقافي، وذكر أن الاتجاه العالمي استقر على أن السياسة الثقافية يجب أن ترتبط بالخطة الشاملة للتنمية، وبمعنى آخر ترتبط السياسة الثقافية بالسياسة الاقتصادية للمجتمع وبالتطور العلمي والتكنولوجي فيه، وسعى إلى الاتصال بكبار المثقفين حتى لا تكون سياسة وزارة الثقافة، سياسة فوقية يتخذها الوزير مع نفر من أعوانه، ولذلك رأي بعد عدد من اللقاءات أن أنسب شكل يستطيع من خلاله التعرف إلى مشكلات الواقع الثقافي في مصر، هو حشد أكبر عدد من المفكرين والأدباء والنقاد والفنانين في مؤتمر عام للثقافة. كان من نتائجه اكتشاف الرؤية الثقافية كاملة على لسان أصحابها. وكأنه بذلك قد انطوى عزمه على ألا يتخذ قراراً إلا إذا كانت الشورى رائدة له، ولغيره، ومن هذا تركزت في ذهنه فكرة ثقافية متكاملة في جملتها وتفصيلها، وهي أنه لا ازدهار لثقافة قومية إلا إذا عبرت بصدق عن فئات المجتمع كله؛ القرية والمدينة، ولا يمكن قيام ثقافة جامعة إلا إذا أتيح للجميع الارتشاف من المناهل الثقافية العالمية، ولا يمكن تصور قيام أي نهضة ثقافية قبل محاولة إزالة الحواجز والحدود بين طبقات المجتمع.

وعلى الرغم من تحقيق إنجازات عديدة للوزارة ومحاولات ثروت عكاشة لتحقيق الأهم وهو التنمية الثقافية الشاملة إلا أن أموراً عديدة لم تتحقق ربما؛ لأن معظم ما كان يتم في المؤتمرات لا ينفذ.

ويؤكد ثروت عكاشة على أنه "إذا كانت الإنجازات الثقافية لا تنشأ

- كما سبق أن ذكرت - من فراغ، فكذلك لا يمكن انبثاق أي سياسة ثقافية من أفكار عشوائية أو نزوات فردية عابرة، بل لا بد أن تكون منبثقة من مبادئ راسخة تحدد مسارها وترعاه كما تحدد أهدافها مرحلياً واستراتيجياً، والسؤال التقليدي الذي يطرح نفسه دائماً عند مناقشة موضوع الثقافة هو ماهية الثقافة أو تعريفها، إن الحديث عن الثقافة اليوم تجاوز هذا السؤال التقليدي إلى سؤال آخر هو "السياسة الثقافية" أو الإطار العام للعمل الثقافي، وذلك بعد أن وجد الباحثون والمثقفون أن الوصول إلى تعريف محدد للثقافة ليس أمراً سهلاً أو يسيراً أو متفقاً عليه تماماً، فطرقوا المشكلة بأسلوب أكثر كياسة وذكاء من خلال "السياسة الثقافية"، بل إن منظمة اليونسكو حين دعت إلى مناقشة من هذا القبيل لم تستطع أن تفترض أن هناك شيئاً واحداً يمكن أن يُسمى "السياسة الثقافية"؛ لأن هذه السياسة الثقافية تختلف من مكان إلى آخر، وعلى أساس هذا الاختلاف تصبح هناك مناهج أو سياسات ثقافية لا سياسة ثقافية عالمية واحدة يمكن أن توحد أو تعمم أو توضع في قالب قابل للنقل من مكان إلى مكان والتطبيق في مواقع متفرقة من الدنيا، فالسياسة الثقافية ليست قالباً تصب فيه الأشياء، ولا هي كيان مادي يمكن أن يقاس بالطول أو العرض أو العمق، وما هي بالمادة تحكمها الأرقام والإحصاءات أو تدل عليها الرسوم البيانية، ومع ذلك كان علينا ونحن نضع تفاصيل الخطة التي تجسد سياستنا الثقافية المتوائمة مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة أن نلجأ إلى الأرقام والوسائل الرياضية، فلم يكن من الممكن تحديد تكاليف المشروعات الثقافية

دون استخدام الأرقام مع إيماننا بأن العائد منها لا يمكن تحديده رقمياً، بل له معايير أخرى لتقييم جدواه، فليس من المنطقي قياس نتائج عرض مسرحية ذات مستوى فني رفيع بما تحقّقه من دخل، ذلك أن المفروض ألا يقبل على مشاهدة مثل هذه المسرحية إلا عدد قليل من المثقفين، غير أنه من المؤكد أن هذا العدد القليل سينبض بشحنة فكرية وعاطفية عميقة التأثير إلى حد أنه يمكن أن تسفر مشاهدتها عن تغيير جذري في مفهوم من المفاهيم الشائعة أو في عادة من العادات القائمة، وقد توجّح إلى من شاهدها من كتاب ونقاد فنانين بإبداع أعمال أخرى أبعد أثراً منها لدى الجماهير وأوسع انتشاراً بين صفوفهم". ويضيف عكاشة موضعاً "ثمة صعوبة أساسية في تحديد المستوى الثقافي سواء على الصعيد القومي أو على الصعيد العالمي؛ لأن قياس الرقي يقتضى دائماً عقد المقارنة بين ما نصل إليه وما يصل إليه سوانا في مجال الثقافة، وهذه المقارنة تحتاج معياراً ثابتاً نقيس به، فنحن إذا أخذنا الميزانيات المرصودة للثقافة معياراً لهذا القياس لاكتشفنا على الفور أنها لا تفي بالغرض كاملاً، فعندما نقول على سبيل المقارنة إن السويد وبولندا تخصصان 1% من الميزانية القومية للأعمال الثقافية بينما تخصص فرنسا 43% من ميزانيتها القومية للنشاط الثقافي نكتشف أننا قد ارتكبنا خطأً مركباً؛ لأن الأرقام على هذا الوجه لا تصلح للمقارنة، فمقارنة أرقام البسط وحدها لا تدل على شيء، فضلاً عن أن مفردات رقم البسط لا تضم الأنشطة نفسها في هذه البلاد كلها، فبينما تشتمل في فرنسا على جهاز الوثائق القومية مثلاً ولا تشتمل عليها

في بولندا، تضم الحرف الفنية في بولندا ولا تضمها في فرنسا. كذلك فإن رقم المقام متغير لأن مجمل الميزانية الثقافية في هذه البلاد ليس واحدا، وعلى هذا النحو نكتشف أننا قد اخترنا معيارا واحدا في مظهره، ولكنه متغير في تفصيله بما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة"⁽¹⁾.

بناء وزارة الثقافة



يذكر ثروت عكاشة في مذكراته أن "حكومة الثورة قد اهتمت بالثقافة منذ بداياتها الأولى، فأصدرت في 25 يناير 1956 قانونا بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في شكل هيئة مستقلة ألحقت بمجلس الوزراء، وأوكلت إليه تنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة

(1) ثروت عكاشة، نفس المرجع، ص 401 - 402.

في ميادين الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وربط هذه الجهود بعضها ببعض وابتكار وسائل تشجيع العاملين في هذه الميادين والبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تنشئة أجيال من أهل الآداب والفنون يستشعرون الحاجة إلى إبراز الطابع القومي في الإنتاج الفكري المصري بشتى ألوانه ويعملون على التقارب في الثقافة والذوق الفني بين المواطنين، مما يتيح للأمة أن تسير موحدة في طريق التقدم محتفظة بشخصيتها وطابعها الحضاري المميز، وقد عهد القانون برئاسة المجلس إلى وزير التربية والتعليم، وتطورت تبعية المجلس على مدى الأيام إلى أن صار جزءاً من وزارة الثقافة، وبعد ذلك أقامت حكومة الثورة وزارة الإرشاد القومي التي حملت بين مهامها بعض الشئون الثقافية المحدودة لاسيما في مجال الفنون، وفي عام 1958 نشأت أول وزارة للثقافة بمصر، وكان هذا الإنشاء إيذاناً بإقدام الحكومة المنبثقة عن الثورة على بذل جهد واع ومخطط من أجل تنظيم العلاقة بين الدولة وجهود المثقفين واستثمارها في إثراء منجزاتها المالية والسياسية والاجتماعية بمنجزات ثقافية وفنية⁽¹⁾.

وعن الوضع القائم وقتها وتأسيس نواة الوزارة الأساسية يقول "وما إن أخذت أمضي في مهمتي، حتى تبين لي من الدراسات الأولى أنه لم يكن ثمة جهاز ثقافي قائم له تقاليده العريقة بحكم امتداد عمره الطويل عبر التاريخ إلا في مجالين اثنين هما الكتاب والآثار، أعني دار الكتب ومصلحة الآثار، أما ما عدا ذلك فلم يكن سوى نواتين إحداهما أدبية وأخرى فنية،

(1) ثروت عكاشة، نفس المرجع، ص 396.

أما النواة الأدبية فقد غرستها وزارة التربية والتعليم بإنشائها إدارة عامة للثقافة انضمت بعد بھئاتها المختلفة إلى وزارة الثقافة، وأما النواة الفنية فهي مصلحة الفنون التي أنشأها سلفي "فتحي رضوان" كما قدمت لترعى فنون المسرح والسينما والفنون التشكيلية، واستحدثت من هذه المصلحة الوليدة جهازا له من المرونة والقدرة على الانطلاق والتحرر من القيود النمطية المعتادة ما يتيح له الانفساح وسط الحقول الثقافية العريضة على النحو الذي يفی بتطلعات شعبنا وحاجاته.

وكان هذا مما مهد لي أن أمضي في أداء رسالتي عندما اضطلعت بأعباء الوزارة فوجدت بين يدي هاتين النواتين، وكان عليّ أن أراهما الرعاية الحقة وأن أطورهما حتى تصبح ثارهما يانعة مظلة تعم الوطن المصري والعربي، هذا العبء الكبير كان يقتضي من الوزارة حينذاك لكي تحقّقه وتبلغ به المدى جهداً أي جهد، لذلك ارتبطت بالمتقّفين لتفيد منهم أولاً في إدارة أعمالها الثقافية، ثم لتربط ما بينها وبينهم حتى تهبّ لهم المجال الخاص لإنتاجهم فترعاه الوزارة وتكفله".

وعن البداية الحقيقية للوزارة وأهمية دور المتقّفين يوضح أنه "إذا نظرنا إلى التاريخ الذي أنشئت فيه وزارة الثقافة وهو عام 1958 لعرفنا أنها لم تكن إلا في طور النشوء، بل لقد عاب هذا الطور في رأيي ارتباطها بما كان يُسمى وزارة الإرشاد القومي التي تحولت فيما بعد إلى وزارة الإعلام سالحة معها دار الإذاعة وهيئة الاستعلامات، أي أن وزارة الثقافة لم تنشأ حاملة مهامها الذاتية إلا قبل تسلمي شئونها بثمانية شهور، وهي فترة ضئيلة لم يكن من

الممكن أن تحقق أكثر مما حققته، والذي يعتبر بكل المقاييس إنجازاً قيماً ملحوظاً، لهذا قرر في وعيي أن على هذه الوزارة الوليدة أن تخلق وتشقى في شتى المجالات قدر استطاعتها، واضطرت لهذا أن تتحمل عبء الإنشاء والإنتاج معاً، وهو أمر تنوء به أي قدرة مهما عظمت إن لم تستعن بالمتقنين أنفسهم؛ لأنهم أصحاب القضية، وكان لزاماً عليها أن تجند أكبر عدد منهم وتسلم إليهم قيادات أجهزتها الثقافية، غير أن تلك القيادات كانت تقتضي من هؤلاء المتقنين أعمالاً إدارية إلى جانب أعمالهم الثقافية، وهذان العاملان معاً كانا يستنفدان جهود هؤلاء المتقنين، الأمر الذي لم يترك لهم أحياناً فراغاً كافياً يؤدون فيه أعمالهم الثقافية الخاصة، وكانت هذه تضحية منهم لها شأنها ولا معدل للوزارة عنها، فمن أولى بخدمة الثقافة من المتقنين؟".

غير أن ذلك كله لم يكن يتم في تلك المرحلة من دون مساندة قوية من القيادة السياسية، وهو ما يؤكد ثروت عكاشة، "لحسن الحظ كان جمال عبد الناصر معنياً بمسائل الثقافة، حريصاً على دعم المشروعات الثقافية، مؤمناً بأن ازدهار الثقافة يؤدي في مجال الفكر ما يؤديه التصنيع الثقيل في قطاع الصناعة، شغوفاً بأن يرى للقلم رسالة في شحذ وجدان الأمة لا تقل عن رسالة المدفع في حماية حدود الوطن، وفي تعانقهما معاً ما يتيح للأمة التطور والارتقاء، ولا ننسى أنه للمرة الأولى في التاريخ المصري قد أنشأت وزارة للثقافة وأخرى للبحث العلمي أثناء اضطلاع الوزارة بأعبائها"⁽¹⁾.

كان ثروت عكاشة محدداً وصاحب رؤية استطلاعية في مذكراته

(1) ثروت عكاشة، نفس المرجع، ص 399.

الشخصية، فذكر أن الهدف من إنشاء تلك الوزارة هو (رعاية الوجدان القومي وتغذيته وتنميته)، وعن آليات التنفيذ قال: "كان أمامنا طريقان لا مناص من أن نسلكهما معًا وفي الوقت نفسه، أولهما قصير والآخر طويل. ويرمي الطريق القصير إلى إمتاع المواطنين بالثمار العاجلة للثقافة التي تتنوع بين مسرحية جيدة وفيلم ممتاز ولوحة أخاذة وكتاب ممتع وبحث لامع إلى غير ذلك من ثمار الثقافة، أما الطريق الطويل فيقصد إلى تنشئة جيل تنضج على يديه هذه الثمار، سواء خارج الوزارة أو داخلها بإنشاء المعاهد الفنية لتربية جيل جديد من الفنانين المبدعين، فمهمة الوزارة هي استكشاف المواهب في كل حقل ورعايتها وتيسير السبيل أمامها للخلق والإبداع، هذا إضافة إلى اضطلاعها بإقامة المشروعات الثقافية الكبرى التي لا يقوى لها الأفراد"⁽¹⁾.

(1) ثروت عكاشة، نفس المرجع، ص 400.

صفحة مطوية من تاريخنا الثقافي

(مؤتمر الكتاب العربي سنة 1967)

لعل "مؤتمر الكتاب العربي"، الذي عقد في فبراير 1967 - قبل النكسة بأربعة أشهر - من أبرز تلك الحلقات المفقودة، وترجع أهميته إلى عرض الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة وقتها لخطة تفصيلية لوزارة الثقافة، وهي خطة منسية، وتجاهلها معظم الوزراء الذين جاءوا بعده رغم تميزها وتفرداها في تاريخ الوزارة.

يبدأ وزير الثقافة حديثه بسؤال مهم (أين موضع الكتاب العربي في حركة التغيير الاجتماعي والثوري التي تشمل كل جانب من حياة الناس في بلادنا وفي كل جزء من أجزاء الوطن العربي؟) مشيراً بذلك إلى أولى المشكلات وهي ارتفاع إنتاج الكتب في الجمهورية العربية المتحدة من 369 كتاباً عام 1951 إلى نحو 2626 كتاباً عام 1965، وأشار وزير الثقافة إلى ندرة الكتب الجيدة والتي تتسم بالأصالة والعمق وسط هذا الإنتاج الهائل وقتها⁽¹⁾.

كما يشير الخطاب لقضية مهمة وهي قضية التوزيع، ويذكر أن المشكلة الأساسية أن الكتاب لا يزال يتحرك في دائرة توزيع محدودة، وهي المدن التي لا يخرج عنها إلا بقدر ضئيل، وربما حتى الآن لازلنا نحن من تلك الأزمة، فحتى مكاتب البيع ومعارض الكتاب التي تقيمها وزارة الثقافة موجودة بالمدن الكبرى.

وعندما يتحدث الوزير عن إنشاء المؤسسة المصرية للتأليف والنشر

(1) الكتاب العربي وسياسة النشر في الجمهورية العربية المتحدة: كلمة السيد الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة في افتتاح مؤتمر الكتاب العربي، مجلة عالم المكتبات، إبريل، 1967، ص 8.

عام 1964 - وكانت تضم أربع شركات، وهي: الدار القومية للنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار القلم، والشركة القومية للتوزيع - يذكر أن مشكلتها منذ نشأتها أنها انشغلت في مشاكل مالية وإدارية والإنتاج الخاص بها غزير على حساب الجودة، كما أن المؤسسة ليس لها خطة للنشر أو نظام علمي للطباعة والتوزيع، وقد بلغ العجز المالي للمؤسسة عام 1967 حوالي 360 ألف جنيه، وقد عانت من ضائقة نسبة توزيع كتبها ومجلاتها التي تصل في بعض الأحيان إلى 10 % أو أقل، وقد أدى ذلك إلى تكديس المخازن، ولكم أن تعلموا أن المخزون من الكتب والمجلات بلغ وقتها 9 ملايين نسخة؟!



ومن أخطر ما أشارت إليه خطة الوزارة شيوع روح الفردية في العمل، وعدم وجود لوائح ملزمة للعاملين، كما أن المؤسسة تتكبد أيضاً بالعاملين غير الأكفاء.

بعد ذلك يحدد الدكتور ثروت عكاشة خطوات عملية للخروج من هذا النفق المظلم، غير أن الأهم أنه وضع مبادئ مهمة، وهي: أولاً أن نؤمن أن الكتاب خدمة اجتماعية، ثم عملية اقتصادية تعود بموارد لمضاعفة هذه الخدمة. وثانياً عدم الإيثار بالتعايش السلمي بين الأفكار الرجعية والأفكار التقدمية، فلا بد من الثورة الثقافية. وثالثاً لا بد من الاهتمام بالجانب العلمي في ثقافتنا، فقد غلب الجانب الأدبي على حياتنا، مما أدى إلى شيوع التواكل والسلبية والفردية والخرافة والتلقائية. ورابعاً مشاركة شباب المبدعين والمرأة والعمال والفلاحين.

تحتوي الخطة على ثلاث عشرة صفحة تحتوي على خلاصة فكرية مهمة للدكتور ثروت عكاشة في معالجة قضايا وزارة الثقافة، وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عاماً على ذلك الخطاب، إلا أنه ما أحوجنا إليه الآن عسى أن تنتفض الجهات المسؤولة عن العمل الثقافي لأهمية وضع خطة استراتيجية يتم عرضها على الناس وتناسب متغيرات العصر والأحداث المستجدة⁽¹⁾.

أجمل ما في هذا المؤتمر هو أن كل المتحدثين في الجلسات التي تمت على مدار يومين كانوا من عمالقة الأدب والفكر والنقد والنشر والإبداع،

(1) نفس المرجع، ص 13 - 16.

فوجد عبد القادر القط وسهير القلماوي وسهيل إدريس ومحمود أمين العالم ومحمد السعيدى وعباس خضر وحلمي مراد ورشاد رشدي ورشاد كامل الكيلاني وعبد الله أحمد عبد الله ومحمد المعلم وإسماعيل صبري عبد الله وعبد المنعم القليني وعبد العزيز الدسوقي وعامر بحيري وأسعد حليم وأحمد عباس صالح ويوسف إدريس وأحمد عبد المعطي حجازي وعبد المنعم شمس، وغيرهم كثير، ونستمتع معهم بقضايا الكتاب والنشر بين الإشكاليات المستمرة والأطروحات الرائعة.

فيتحدث الدكتور عبد القادر القط عن النشر للشباب، ويذكر أن المجالات الأدبية يجب أن ينشر فيها كل ما هو جيد بغض النظر عن كاتبه، "فلا يظل الكاتب المبتدئ يوصم بأنه مبتدئ، فهذا يلقي عليه تبعه جسيمة، ولا بد أن تتاح له الفرصة لينطلق مع كبار الكتاب"⁽¹⁾.

أما أجمل ما في الموضوع فهو اهتمام الناشرين والكتاب على السواء في هذا الوقت بطرح قضية التسويق والتوزيع بصورة كبيرة منذ نحو خمسين عاماً من وقتنا الحالي، ولا زال عالمنا العربي يعاني المنتج الثقافي بمختلف أنواعه (أدب - نقد - فكر - فن - ثقافة علمية - إبداعات جديدة) من مشاكل تسويقية كبيرة، وينعكس ذلك على معظم المؤسسات الثقافية الحكومية والخاصة ودور النشر والتوزيع.

فأشار الأستاذ حلمي مراد في مداخلته بالمؤتمر إلى قضية مهمة وهي

(1) عبد القادر القط وآخرون، مناقشات اليوم الأول لمؤتمر الكتاب العربي، مجلة عالم المكتبات، إبريل، 1967، ص 22 - 23.

بث الوعي القرائي، وذكر أن مستقبل الكتاب العربي مرهون بها، فلا بد من التعاون بين وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم - وهو تعاون مفقود حتى الآن اللهم من البروتوكولات الرسمية التي لا تُفَعَّل - "فالطفل إذا لم يتعود حب القراءة وحب الكتاب منذ نعومة أظفاره، فلن يقبل على قراءة الكتب حين يكبر، اللهم إذا كان يهوى الثقافة بطبعه، أما إذا كان عمله أو تخصصه يبعده هذا الميدان، فإنه يعتقد أن الكتاب سلعة كالمالية لا تستحق بذل النقود لشرائها، فهو يسخو في شراء علبة سجائر ولا يسخو في شراء كتاب، يجب أن نبث الوعي القرائي في الطفل منذ السنة الأولى للدراسة في جميع المدارس".

كما أشار أيضا إلى أن نقطة البدء في تعميم الكتاب تعدد مراكز البيع، فلا يقتصر وجود الكتاب على المكتبات فقط، بل "توجد في كل مكان إلى جانب أسواق الخضار والفاكهة والحلوى والمياه الغازية، يجب أن نضع الكتاب تحت نظر أي عابر سبيل لم يكن يقصد شراءه"⁽¹⁾.

وأوضح الناشر الكبير محمد المعلم أهمية وضرورة دمج الكتاب في حياة الناس، ويجب أن يكون هناك منافذ للبيع ومعارض بكل المحافظات والمراكز والقرى، وهو اتجاه لا بد أن نتجه إليه وندعمه، كما أكد على دور أندية الكتاب، لأنها ستساهم في رواج الكتب؛ لأنها ستحول المواطن إلى "قارئ دائم".

أما الدكتور رشاد رشدي فقد ركز على إحدى المشكلات الخطيرة،

(1) نفس المرجع، ص 33 - 35.

وهي الانحياز الفكري، والمقصود بها ابتعاد القارئ عن دار نشر أو مؤسسة لصالح مؤسسة أو شركة كبرى تحتكر السوق بعينها، مما يؤدي إلى عدم وجود اتساع في الأفق، بالإضافة لعدم توافر الموضوعية والحياد.

أما أهم الاقتراحات التي تم عرضها من وجهة نظري، فهي ما ذكره الأستاذ عبد الجليل حسن من الدعوة إلى إنشاء "مركز قومي للكتاب العربي" على غرار المراكز الموجودة في أوروبا، ومهام المركز هي دراسة كل ما يتصل بالكتاب ومشاكله ونشره ووسائل تنمية القراءة، والتعريف بالكتب الصادرة حديثاً، وتقييم الإنتاج الضخم من الكتب الذي يصدر سنوياً، ويقدم المركز دراساته وإحصاءاته في مجلة دورية فصلية، ولا يقتصر المركز على ما يصدر في مصر وحدها، وإنما يشمل ما يصدر بالبلاد العربية كلها.

وفي كلمته التي ألقاها الأستاذ عامر بحيري أثار مجموعة من النقاط الهامة أبرزها قضية التفرغ؛ فقد ذكر أن كثيراً من موظفي وزارة الثقافة نفسها هم أصلاً من الأدباء، ويمكن الانتفاع بمواهبهم الأدبية في التأليف والترجمة والفنون عن طريق منحهم تفرغاً نسبياً ليومين أو ثلاثة في الأسبوع بنفس مرتباتهم وأوضاعهم الحالية، مما لا يكلف الوزارة شيئاً، ويحفظ على الدولة وعليهم الوقت الذي يضيع هدرًا في المكاتب بلا عمل⁽¹⁾.

لقد طرح هؤلاء الرواد أفكاراً متميزة في مجال صناعة ونشر وتسويق وتقييم الكتاب، مما يحتم على كل المشتغلين والمهتمين الرجوع إليه ومحاولة الاستفادة منه في ضوء المتغيرات والأفكار الجديدة.

(1) نفس المرجع، ص 36 - 42.

مناقشات اليوم الأول

المتحدثون في اليوم الأول

- د . عبد القادر القط
- د . سهر القلاوي (تعقيب)
- د . سهيل ادريس (من لبنان)
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ محمود أمين العالم (تعقيب)
- الاستاذ محمد السعيد (من الجزائر)
- الاستاذ حسن محمد
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ محمود عبد النعم مراد
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ عبد النعم عمر (تعقيب)
- الاستاذ عباس خضر
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ حسن باكنير (من اندونيسيا)
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ حلمي مراد
- الاستاذ محمد المعلم (تعقيب)
- الاستاذ عبد النعم عمر (تعقيب)
- د . رشاد رشدي
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ كامل الموافي
- الاستاذ عبد الله أحمد عبد الله
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- الاستاذ عبد الجليل حسن
- د . سهر القلاوي (تعقيب)
- الاستاذ رشاد كامل الكيلاني

كلمة الدكتور عبد القادر القط :

لست أحب أن أناقش موضوع مؤسسة الكاتيب العربي لأنها أصبحت حقيقة واقعة، ولكنني مع ذلك أريد أن أبدي رأياً فيها ، وفي العيوب التي يمكن أن تلازم مثل هذه المؤسسة الكبيرة ، حتى يمكن أن نتجنب الأخطاء التي تؤدي إليها ، وحتى يمكن أن توجه كل الامكانيات التي تملكها هذه المؤسسة .

الاجطاء وتحديد المسؤولية

مما لا شك فيه أنه كانت هناك أخطاء كثيرة في الشركات الثلاث ، ولكن كان في رأيي أن هذه الشركات يمكن أن يصلح حالها ، لو أنها أعدت لها اللوائح المالية والإدارة الحازمة ، ولو أنه قد أعد لها الأكفاء من الموظفين ، وأبعد عنها كثير من هذه الأخطاء الجسيمة ، ووضع موظفين آخرين أكفاء وأكثر معرفة مكانهم ؟

ومن الغريب أن نسمع عن هذه الاقتباسات الرهيبة التي أشار عنها السيد الوزير، ومع ذلك لا ندرى كيف تمت الموافقة على بعض هذه الكتب ، وماذا حدث للذين وافقوا على بعضها ؟ أنا لا أريد هنا أن أقيم المحاكمات ولكن أتساءل هل في هذه المؤسسة الكبيرة الجديدة اتجاه لإبعاد الموظفين المسؤولين عن هذه الأخطاء الجسيمة ، ووضع آخرين أكفاء وأكثر معرفة مكانهم ؟

هجان انفاقة وتعدد الاتجاهات

وبعد ذلك فقد كان من رأيي أن وجود مؤسسات كبيرة للنشر في القطاع العام توجد مجالاً للمنافسة ، وتكون أسير للابداء والمؤلفين . . . ومن ناحية أخرى فقد يكون

مناقشات اليوم الثاني

كلمة الأستاذ أحمد راشد :

نشر الثقافة السينمائية

الحقيقة أن كل ما أروجوه هو أن يكون هناك نصيب للثقافة السينمائية في مشروعات المؤسسة ، فهي في حاجة إلى الكتابة عنها ، وعن تاريخ السينما في مصر ، وعن تحليل الأساليب الفنية المصرية ، والتعرف بمدارس السينما ، إلى جانب الترجمة السينمائية للأفلام العالمية .

والجانب الآخر هو أن تصدر مجلة خاصة بذلك ، وهي ضمن مشروعات المجلات الشهرية عن صناعة السينما ، تتناول الأبحاث السينمائية ، وتحلل جميع الأفلام التي تعرض . والواقع أنه إذا كان يعرض أربع مسرحيات ، فإنه يعرض بجانبها حوالي خمسة عشر فيلماً ، ومن الحساسة أن نتركها دون تحليل ، ودون أن نعرض النواحي المهمة فيها ، ونتعرف عليها ، ونتنق على الحاجة الفنية المطلوبة لكي تساعد الفن السينمائي .

وإذا كان في نيتنا أن نرتب أولويات للنشر ، فأرجو أن يكون لصناعة الثقافة السينمائية في بلدنا نصيب من اهتمام المؤسسة .

كلمة الأستاذ حلمي عبد الجواد السباعي :

تبسيط الأسلوب

قد يقبل القراء أقبالا كبيرا على ما دونه رجال الفكر العربي والإسلامي ، ولكن يحول دون أن يهضم الكثير منهم هذه الأفكار ، غموض الفكرة أو عدم ملائمتها لزماننا ، أو صعوبة أسلوب الكاتب . فهل يمكن إصدار

المحدثون في اليوم الثاني

- الأستاذ أحمد راشد
- الأستاذ حلمي عبد الجواد السباعي
- الأستاذ عبد المنعم القليشي
- الأستاذ عبد الرزاق عز الدين (من العراق)
- الأستاذ أحمد عيسى
- الأستاذ محمد كامل حسن
- الأستاذ عبد العزيز الدسوقي
- د . ثروت عكاشة (تعقيب)
- د . سهيل اندريس
- الأستاذ عامر بجري
- د . اسماعيل صبرى عبد الله
- الأستاذ حبيب سلامة
- د . عبد القادر القط
- الأستاذ عثمان ثوبة
- الأستاذ أسعد حكيم
- الأستاذ عبد المنعم شميس
- الأستاذ عبد الحميد القصاص
- د . مصطفى إبراهيم
- الأستاذ عبد المجيد أبو زيد
- الأستاذ أحمد طه أحمد
- الأستاذ عبد الصبور مرزوق
- الأستاذ فوزى سليمان
- الأستاذ حسن محسوب
- الأستاذ صبحي ياسين
- الأستاذ أحمد عبد المطلب ججازي
- الأستاذ أحمد عباس صالح
- د . يوسف اندريس
- الأستاذ بهيج نصار
- الأستاذ محمود عبد المنعم مراد
- د . ثروت عكاشة (البيان الختامي)

مشروع السياسة الثقافية

أول خطة ثقافية



ذكر ثروت عكاشة أكثر من مرة أهمية إجماع ومشاركة المثقفين، وأكد على ذلك في مذكراته التي توضح تجربته الشخصية في العمل الثقافي خلال توليه المسؤولية: "لقد حرصت الحرص كله على أن أشرك غيري معي في الرأي، فمنذ اليوم الأول لتسلمي مهام وزارة الثقافة عام 1958 وجدتني ممتلئاً رغبة في الاتصال بكبار المثقفين في مصر، حتى لا تكون سياسة الوزارة سياسة فوقية، ورأيت في النهاية وبعد عدد من اللقاءات أن أنسب شكل

أستطيع من خلاله التعرف إلى مشاكل المثقفين وأمانهم، والصعوبات التي يلاقونها والحلول التي يتصورونها والوضع الأفضل الذي يمكن أن تتشكل عليه وزارة الثقافة وأهم إداراتها وأجهزتها، وكل ما كان يشغل بال المثقفين وكل ما كان يشغل بالي أنا نفسي.. رأيت أن التعرف على هذا كله من أفضل طريق هو حشد أكبر عدد من الفنانين والكتاب والمثقفين وعشاق الثقافة والفنون والعاملين في مجالات بث الثقافة وتوزيعها ومتابعة أنشطتها في "مؤتمر عام"، لم ألبث أن دعوت إليه في شهر مارس 1959 بدار الأوبرا، حيث تواصلت جلسات الحوار الجاد طيلة أسبوع كامل في اجتماعات عامة وأخرى متخصصة في لجان نوعية محدودة العدد، وكان من نتاج هذا المؤتمر الثقافي العام أن تكشفنا الرؤية الثقافية من مختلف الفئات⁽¹⁾.

ويضيف وزير الثقافة الفذ: "هذه اللقاءات قد طمأننتني إلى صدق حدسي من خلال تجربتي الشخصية في تذوق ودراسة الأعمال الثقافية والفنية والتي طالت عدة أعوام أمضيتها في أنحاء أوروبا جائلاً أحياناً ومستقراً أحياناً أخرى، إذ كانت هذه التجربة قد رسخت في نفسي ألواناً من الاتجاهات التي أنارت أمامي السبيل الذي يتعين عليّ أن أخطه من خلال مسؤوليتي بالوزارة، وما من شك في أن كل مسئول في مكانه علت به المنزلة أو دنت لا بد من أن يكون له طابعه في مكانه، وإلا ما استطاع أن يحقق شيئاً له قيمة. وتأتي في مقدمة هذه الاتجاهات النظرة إلى المثقف نظرة إنسانية مردها

(1) ثروت عكاشة، المذكرات، ص 404.

إلى إيمان بأن الثقافة حافز للبشر على التضامن من أجل الارتقاء بمستوى رفاهيتهم، وبهذا تكون الثقافة أعلى قيمة للمتعلمين وغير المتعلمين على السواء، فعلى حين يسعى المتعلم لحشد ذهنه بالمعلومات، يسعى المثقف إلى الارتقاء بذوقه ومداركه، بل وإلى تحسين مستوى أدائه حتى في عمله المتخصص مما يكون له أثر في إحداث تغيير جوهري في المحيط الذي يعيش فيه، ولهذا تتحدد قيمة الثقافة بمدى مساهمتها في تغيير مجرى الحياة والرد على تحديات العصر ودفع الأحداث في اتجاه تحقيق أحلام البشرية⁽¹⁾.

وفي زمننا الحالي بين حين وآخر تقوم نداءات بين الكتاب والأدباء والفنانين لعقد مؤتمر للمثقفين، وبعد صيحات ومناشدات ودعوات عديدة ينتهي الأمر دون جدوى، ولا حتى تصور لإمكانية التنفيذ، وينسى الكثيرون أنه قبل نحو ستين عامًا تحقق هذا المؤتمر، ونجح نجاحًا كبيرًا في ظل سياسة ثقافية سعت لتحقيق هذا الأمر في عهد وزير الثقافة الأشهر والأمهر الدكتور ثروت عكاشة، وفي السطور التالية نرصد بالتفصيل وقائع ونتائج وتوصيات هذا المؤتمر المهم، نضعها بين يدي الباحثين كوثيقة نادرة؛ لعلها تساهم في بناء جديد يليق بتلك البدايات العظيمة.

كان ذلك أول تفكير لوضع خطة ثقافية في مصر بتوافق المثقفين في المؤتمر العام للثقافة والفنون الذي عُقد بدار الأوبرا بالقاهرة في الفترة من 18 إبريل إلى 22 إبريل عام 1959 م، وكانت القرارات التي انتهى إليها كالتالي:

(1) نفس المرجع، ص 405.

- 1- إن القومية العربية حقيقة واقعة تربط الأمة العربية بروابط الدم واللغة والتراث الروحي والثقافي المشترك.
 - 2- إن إقامة المجتمع العربي على أساس من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية امتداد لتاريخنا وتطور طبيعي لمجتمعنا.
 - 3- إن الاستعمار والصهيونية والتبعية والشيوعية على اختلاف صورها وشعاراتها دخيلة على هذا المجتمع ومناهضة لمبادئه وأهدافه ومقدساته.
 - 4- تعبئة جميع قوانا الروحية والمادية لدفع أي محاولة ترمي إلى النيل من القومية العربية أو المساس بالبناء الاشتراكي الديمقراطي التعاوني⁽¹⁾.
- وقد تم تحديد النظام الأساسي للمؤتمر، كما أقرته اللجنة العليا بأن يضم في التكوين ذوي الرأي والثقافة وأهل الفنون الجميلة بالإقليم المصري.
- وأن يصبح المؤتمر هيئة تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد القومي، وتعمل في نطاق رسالتها لتوفير أكبر قدر من خدمة المجتمع وصيانة مقدساته والمحافظة على تراثه وصقل الذوق الفني بين طبقاته ونشر الوعي العام بين أبنائه.
- وينعقد هذا المؤتمر سنوياً في النصف الثاني من شهر إبريل برئاسة وزير

(1) عبد المنعم الصاوي، عن الثقافة، عالمية للنشر والإعلان، القاهرة، د. ت، ص 336 - 337.

الثقافة والإرشاد القومي وبدعوة منه، أو كلما اقتضت الضرورة ذلك. ويكون للمؤتمر لجنة دائمة يصدر بتكوينها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي؛ لمتابعة تنفيذ البرنامج الذي يقرره، ولها أن تقرر دعوته في غير الموعد المقرر لانعقاده إذا رأت ضرورة لذلك، بعد موافقة وزير الثقافة والإرشاد القومي؛ وتضع اللجنة الدائمة لائحة لتنظيم أعماله، ويصدر بها قرار به من وزير الثقافة والإرشاد القومي.

كما يكون للمؤتمر أثناء انعقاده لجنة عليا من بين أعضاء المؤتمر يصدر بتشكيلها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي بناء على اقتراح اللجنة الدائمة، وتتولى اللجنة العليا الإشراف على تنظيم المؤتمر والتنسيق بين لجانه ومراجعة أعمال اللجان قبل عرضها على المؤتمر، ليصدر ما يراه من قرارات في شأنها.

وللمؤتمر حق لاقتراح والتوصية ومناقشة تنفيذ البرامج التي يضعها، وعلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي العمل على تنفيذ الاقتراحات والتوصيات في نطاق رسالتها.

وعلى هدى هذه المبادئ تقرر تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة وهي⁽¹⁾:

(أ) لجنة الثقافة العامة:

حددت اللجنة المبادئ التي يجب أن يستهدفها التأليف والترجمة لتحقيق أغراض هذه الدورة من دورات المؤتمر فيما يلي:

(1) حسن كامل الصيرفي، المؤتمر العام للثقافة والفنون، مجلة المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مايو 1959، ص 130 - 133.

- 1- القومية العربية ومقوماتها مثل: اللغة والتاريخ والتراث الروحي والثقافي المشترك، والموقع الجغرافي والمصالح المشتركة.
 - 2- الاشتراكية الديمقراطية التعاونية واتفاقها مع تاريخنا وتقاليدنا وكيف أنها تطور طبيعي لمجتمعنا.
 - 3- بيان حقيقة الشيوعية وأساليبها.
 - 4- تاريخ الاستعمار وبواعثه وأساليبه.
 - 5- شرح سياسة الحياد الإيجابي.
- وأوصت اللجنة بأن يكون التأليف في هذه المسائل موضوعياً موثقاً مقنعاً يتناسب مع المستويات الثلاث وهي:
- (1) المستوى العلمي الخاص.
 - (2) المستوى المتوسط.
 - (3) المستوى الشعبي.
- ورأت اللجنة وضع خطتين: إحداها عاجلة، والثانية بعيدة المدى.
- وقدمت مع تقريرها قوائم بالكتب المقترحة للتأليف والترجمة قدمها عدد من أعضائها.
- (ب) لجنة الإرشاد الثقافي:
- وضعت اللجنة الأسس التي يجب أن يقوم عليها الإرشاد الثقافي، وحددت الأجهزة التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ برنامج الإرشاد الثقافي وأصدرت التوصيات الآتية:
- 1- توصية الأزهر ووزارة الأوقاف والرئاسات الدينية بتنظيم حلقات

- ثقافية للوعاظ لدراسة حقيقة الشيوعية وأوجه التعارض بينها وبين الأديان السماوية والقيم الخلقية التي تنشأ عنها.
- 2- التوسع في الجهود المبذولة الآن بالأزهر والجامعات والمدارس على اختلاف مستوياتها لدراسة القومية العربية وموقفها الحيادي.
- 3- إقامة ندوات للاتحادات الخاصة بالعمل والموظفين والنقابات يُدعى إليها رجال الفكر والاجتماع؛ لتنوير الأذهان فيما يتصل بالموقف الراهن.
- 4- توصية نقابة المهن التعليمية لإقامة حلقات ثقافية مختلفة لتحقيق الغرض نفسه.
- 5- تغذية الإذاعة بالبرامج والأناشيد والأغاني التي تحقق هذه الأهداف.
- 6- معاونة الهيئات والجمعيات الثقافية بما يمكنها من تنظيم برامج تستهدف أغراض المؤتمر.
- 7- توصية الصحافة بالعناية بالمسائل القومية وتنبيه المواطنين إلى مياوажهم من أخطار الاستعمار الغربي الشيوعي، والصهيونية.
- 8- توصية الأجهزة الفنية المختلفة في المسرح والسينما والموسيقى بالعمل على تقوية الشعور بقوميتنا وتمكسنا بمثلنا وتقاليدينا وعقائدينا.
- 9- تزويد جامعة الثقافة الحرة بما يمكنها من أداء وظيفتها لتحقيق هذه الأغراض.
- 10 - تزويد برامج نشر الثقافة الريفية بالمادة بالمادة الريفية التي تحقق

الأغراض، ووضع خطة للتعاون مع المجلس الأعلى لرعاية الشباب والمؤتمر الإسلامي والاتحاد القومي للأغراض نفسها.

(ج) لجنة إحياء التراث:

قسمت اللجنة توصياتها إلى ثلاث نواح:

1- الناحية الدينية:

وقد رأت في هذا أن تستخلص من الكتب القديمة والمراجع الدينية والنصوص والمقولات التي تحقق الموضوعات الآتية:

- (1) المعاني الروحية والعبادات وأثرها في تربية الضمير الاجتماعي.
- (2) الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية كما تصورها الأديان.
- (3) التعاون الإنساني في الأسرة والمجتمع الصغير والأمة وبين البشر جميعاً.

(4) الحرية والتكافل الاجتماعي وتكوين رأي عام فاضل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

2- الناحية الأدبية والفنية:

- (1) تراجم أعلام الحضارة وأحاديث البطولة.
- (2) قصص وتمثيلات مأخوذة عن المثل والقيم الخلقية والاجتماعية والحضارية مع العناية بالناحية العربية، مما قد ينتشر في أسفار الريف.

(3) الآثار الأدبية التي عاصرت حركات التحرر.

(4) بحث الملاحم الدينية في إطار فني ملائم.

(5) إحياء المسرحيات عامة والغنائية منها خاصة مما عاصر الثورات العربية، وأن يكون لرجال المسرح عناية خاصة لإبراز مواقف البطولة العربية تصاحبها موسيقى عربية أصيلة مناسبة.

3- الناحية الأثرية:

(1) عمل مجموعات من الصور عن آثارنا الممتازة، كذلك العناية بإظهارها في الأفلام، والعمل على توضيح وحدة العمارة والفنون في الأقطار العربية.

(2) إصدار كتيبات صغيرة تعرف بهذه الآثار، وتيسير زيارة المتاحف، وبخاصة لأهل الريف.

(3) نشر القيم المأخوذة من تراثنا القديم.

وتوصي اللجنة العليا للمؤتمر بأن يكون النشاط الثقافي فيما يتعلق بإحياء التراث بالتعاون مع المجمع اللغوي والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

(د) لجنة فنون المسرح والسينما والموسيقى:

انقسمت اللجنة إلى ثلاث شعب، ووصت كل شعبة التوصيات الآتية:

1- المسرح:

وضع مسرحيات لدعم قوميتنا العربية والحرص عليها والتمسك بتراثنا التاريخي، وتشجيعاً لذلك يعلن عن مسابقات للكتاب المسرحيين لتقديم مسرحيات تتفق وأهداف المؤتمر، ويخصص لها هذا العام بصفة مؤقتة جوائز

مالية قدرها 500 جنيه و400 جنيه و300 جنيه، وتوزع هذه المسرحيات على الفرق حسب لون كل فرقة.

وحرصاً على تنفيذ برنامج سريع لتحقيق أغراض المؤتمر قررت اللجنة:

(1) إعادة قراءة الروايات الموجودة لدى الفرق والإذاعة حالياً لتقديم المناسب منها.

(2) عرض عدد من المسرحيات ذات الأهداف التي تتفق وأغراض المؤتمر.
(ب) كما ألزمت اللجنة باتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لتوفير المسارح في القاهرة والأقاليم والاستفادة بمسارح البلديات في عواصم المدن.
وأوصت اللجنة العليا بأن تنشئ وزارة الثقافة والإرشاد القومي مسرحاً تقدم فيه المسرحيات باللغة العربية الفصحى، وذلك لتثبيت قواعد اللغة العربية في فنون المسرح.

2- السينما:

(أ) دعم جريدة مصر مالياً وفنياً.

(ب) إعداد الأفلام القصيرة، وأن تقوم إدارة السينما بالعناية بإنتاجها، بحيث تحقق أغراض المؤتمر، وتشجيعها بتخصيص جوائز للنواحي الفنية فيها.

(ج) إعداد الأفلام الطويلة ذات الأهداف القومية والاجتماعية وتخصيص إعانات مجزية لمنتجيتها.

3- الموسيقى:

(أ) وضع أناشيد ومسرحيات غنائية تتميز بالقوة والحماسة نصًا ولحنًا.

(ب) إحياء وتشجيع التأليف والتلحين الشعبي والإدارات الشعبية بما يتلاءم مع أهداف المؤتمر.

(ج) استخدام المونولوجات الشعبية، سواء منها الجاد أو الفكاهي.

(د) إقامة مهرجانات للموسيقى العربية والمسرح كل عام، على أن يبدأ المهرجان الأول في أقرب فرصة.

4- الفنون التشكيلية:

(أ) العناية بالكتاب وتزويده بالصور الموضحة.

(ب) نشر سلسلة من الكتب الفنية.

(ج) العناية باللوحات الخطية والصور الفنية التي تحقق أهداف المؤتمر.

(د) العناية بطوابع البريد، بحيث يكون ما يصدر منها في المناسبات القومية ذات طابع عربي يحقق أغراض المؤتمر.

(هـ) العناية بالصور الفوتوغرافية الصحفية ذات المستوى الفني، وانتقاء الهام منها، والعمل على نشره واقتنائه.

(و) العناية بالمستوى الفني للملصقات على أنواعها.

5- الفنون الشعبية والحرف الوطنية:

(أ) دعم الجهود المبذولة في إحياء الحرف الإقليمية في القرية وتسويقها.

(ب) العناية بالحرف الشعبية في المدينة، وتشجيع الجهود التي تبذل في هذا السبيل.

وقد ألحق بهذه القرارات نص النظام الأساسي للمؤتمر، كما أقرته اللجنة العليا:

التكوين:

يضم المؤتمر ذوي الرأي والثقافة وأهل الفنون الجميلة بالإقليم المصري.

الأغراض:

المؤتمر هيئة تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد القومي، وتعمل في نطاق رسالتها لتوفير أكبر قدر من خدمة المجتمع وصيانة مقدراته والمحافظة على تراثه وصقل الذوق الفني بين طبقاته ونشر الوعي العام بين أبنائه. الانعقاد:

ينعقد بين هذا المؤتمر سنوياً في النصف الثاني من شهر إبريل برئاسة وزير الثقافة والإرشاد القومي وبدعوة منه، أو كلما اقتضت الضرورة ذلك.

اللجان:

1- اللجنة الدائمة: يكون للمؤتمر لجنة دائمة يصدر بتكوينها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي لمتابعة تنفيذ البرنامج الذي يقرره، ولها أن تقرر دعوته في غير الموعد المقرر لانعقاده إذا رأت ضرورة لذلك، بعد موافقة وزير الثقافة والإرشاد القومي.

2- اللجنة العليا: يكون للمؤتمر أثناء انعقاده لجنة عليا من بين أعضاء

المؤتمر، يصدر بتشكيلها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي بناء على اقتراح اللجنة الدائمة، وتتولى اللجنة العليا الإشراف على تنظيم المؤتمر والتنسيق بين لجانه ومراجعة أعمال اللجان قبل عرضها على المؤتمر، ليصدر ما يراه من قرارات في شأنها.

الاختصاصات:

للمؤتمر حق لاقتراح والتوصية ومناقشة تنفيذ البرامج التي يضعها، وعلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي العمل على تنفيذ الاقتراحات والتوصيات في نطاق رسالتها.

الإجراءات:

تضع اللجنة الدائمة لائحة لتنظيم أعماله، ويصدر بها قرار به من وزير الثقافة والإرشاد القومي.

ويذكر عبد المنعم الصاوي الذي كان يشغل وقتها منصب المستشار العام لوزارة الثقافة والسكرتير العام - فيما بعد شغل منصب وزير الثقافة - "ميزة هذه الخطوة أنها كانت أول محاولة لوضع مبادئ تصلح أساساً لمخطط ثقافي، والخطة التي تنعكس من خلال هذه القرارات والتوصيات، تشمل فروع الفنون والآداب، التي يدور فيها نشاط وزارة الثقافة، وهي كذلك تحدد أسلوب متابعة تنفيذ هذه التوصيات والقرارات، حتى لا تقابل بالفتور أو التراخي، ويتهيأ أمرها بمجرد صدورها، فضلاً عن ذلك فإن هذه المحاولة كانت أول تجربة يشترك فيها المهتمون بفروع العمل بوزارة الثقافة في وضع دراسة شاملة لكل فرع من هذه الفروع، إنهم أصحاب

حق في هذه الفروع، وما دام أنه ليس هناك حق لا يقابله واجب، فقد وقع عليهم نوع من الواجب، أساسه المشاركة في تحمل المسؤولية على النحو الذي شهده هذا المؤتمر، وعندما بدأت الدولة تخطط لحياتها، واتجهت إلى تنمية الثقافة ضمن الخطة العامة، كانت هذه الدراسة أساساً طيباً للتخطيط لوزارة الثقافة والإرشاد القومي.

وقد اتجهت الوزارة في البداية اتجاهين أساسيين: اتجاه أفقي، استهدف توسيع رقعة الخدمة الثقافية، وتعويض المحرومين من وسائل المعرفة والتذوق والمتع العقلية، عن الحرمان الطويل الذي عانوه، وذلك بتيسير نشر المادة الثقافية على أوسع دائرة ممكنة⁽¹⁾.

(1) عبد المنعم الصاوي، المرجع السابق، ص 343 - 345.

المؤتمر العام للثقافة والفنون

التنفيذ بنفس الروح التي وضعها ، وعلى نفس المستوى لتحقيق أغراض المؤتمر .

وستكون هذه هي مهمة اللجنة الدائمة للمؤتمر .

ورأى لعل ثقة من أن هذه اللجنة ، ستقوم بدورها في ميدان الثقافة والفنون ، لتحقيق التآلف التي من أجلها اجتمعنا ، ومن أجلها ستجتمع مرة على الأقل كل عام .

ويوم نعود إلى الاجتماع في العام المقبل ، سنقدم لكم حسابنا ، وإننا نرجو أن نكون قد وقفنا في تنفيذ ما أصدرتم من قرارات .

عل أننا نحتاج دائما إليكم ، في تنفيذ هذه القرارات ، فهي قراراتكم ، وأنتم خير من يملأون على تنفيذها .

فالكتب المقترحة للتأليف ، أو للترجمة ، أو للإحياء ، والمسرحيات والأفلام والفنون الجميلة التي صدرت بشأن قراراتكم وبرناج الإرشاد الثقافي الذي تم وضعه .

كل ذلك يحتاج إلى جهودكم ، وثقافتكم ، وفنونكم ، وتجاربكم ، لتصبح القرارات التي صدرت منكم ، آمالا والأحلام التي راودتكم حقائق .

إن هذا المؤتمر هيئة دائمة ، وعلى أعضائه جميعاً أن يتابعوا تنفيذ قراراته ، متعاونين مع لجنته الدائمة ، وفي أداة هذا المؤتمر في التنظيم والتنسيق ، والتنفيذ .

إن الثقافة والفن عنصر أصيل فينا ، ولقد قاربنا بهما الاستمرار والاستبصار والطفيلان ... ومنصفي في الطريق ، ثقافتنا في ضائرتنا ، وفنوننا في وجداننا ، نفع عن الأمة العربية كل شر ، ونصونها من كل خطر ، وثبتت فيها ما توارثناه من قيم ومقدسات .

وصنفت دائما بثقافتنا وفنوننا ، خلف قائده نهضتنا الرئيس جمال عبد الناصر ، نفدى دورنا في أمانة ، وصدي ، من أجل قوميتنا العربية وجميعنا الاشتراكي الديمقراطي المتألف .

وأنه نسال أن يوفقنا في حل الأمانة ، والقيام بالواجب نحو أنفسنا ، ومواطنينا ، والجيل المقبل من أبنائنا .

● والآن — وقد انتهى عيد الفكر — وهو عيد لا يقل ، كما قلت ، في مجده عن أعيادنا — في مثل هذا النجاح الذي بلغه ، أن لنا أن نطمئن إلى مستقبل مشرق لأجيالنا ينعمون فيه بجمع خالص من كل شائبة أوافدة عليه حاملة معها بذور الشر ، بجمع تستقر فيه قوميتنا على أوضاع سليمة ، ومبادئ قومية ، وإيمان قوى بالعودة والكرامة .

الاختصاصات :

للمؤتمر حق الاقتراح والتوصية ومناقشة تنفيذ الاقتراحات والتوصيات في نطاق رسالته .

الإجراءات

تضع اللجنة الدائمة لائحة للمؤتمر لتنظيم أعماله ويصدر بها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي .

● ● ●

● ثم ألقى السيدة أم كلثوم كلمة اللجنة العليا للمؤتمر فشكرت السيد الوزير على المجهود الذي بذله في سبيل عقد هذا المؤتمر الثقافي ، وأعربت عن تقديرها للنجاح الذي لقيه المؤتمر ، وما ينتظر لقراراته من سرعة التنفيذ كوعد السيد الوزير .

ثم تحدثت عن دور الموسيقى والغناء وتعبيرهما عن الحياة وتصويرهما جميع ما يتصل بالنفس في عواطفها وميولها ، وبالأمة في سلمها وحربها .

● ● ●

● ونهض السيد وزير الثقافة والإرشاد القومي ليختم المؤتمر، بالروح الكريمة التي افتتحه بها، وبالشعور الطيب لما انتهت إليه قرارات المؤتمر في سبيل تحقيق الأهداف الكبرى للأمة ، وخدمة القومية العربية الأصيلة، والمساهمة في بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي المتعاوني .

●

وبعد أن ذكر سيادته ما انتهت إليه كل لجنة من لجان المؤتمر قال :

كل هذه البرامج التي وضعها اللجان .

وك كل هذه الدراسات التي قامت بها ... تحتاج إلى متابعة ، ليكون



جمهور المشاركين في المؤتمر الثقافي بدار الأوبرا.

بيانات وزراء الثقافة أمام مجلس الأمة



لم يكن بيان الدكتور ثروت عكاشة أمام مجلس الأمة هو الأول في تاريخ وزارة الثقافة، ففي مساء الأربعاء 21 أغسطس 1957 قام وزير الإرشاد القومي فتحي رضوان بالصعود إلى منصة مجلس الأمة ليلقي بيانه الهام الذي يعد وثيقة تاريخية مهمة من أهم وثائق السياسة الثقافية في مصر. وقد تلا وزير الثقافة في مستهل بيانه المادة الأولى من القانون الصادر بتأليف وزارة الإرشاد القومي في 10 من نوفمبر وهو القانون رقم 270 لسنة 1952 وجاء فيها "تنشأ وزارة للإرشاد القومي، تكون الغاية منها توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادي والأدبي ويقوّي روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية ويُحفّزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد في خدمة الوطن"، ثم أتبع ذلك تلاوة فقرات من المذكرة الشارحة لقانون تأليف الوزارة.

وقال: "لذلك فضلنا أن نختار للوزارة الجديدة اسماً أكثر انطباقاً على أهدافها ومراميها، فالوزارة غايتها التوجيه القومي، ودعم المعنوية، والوطنية، ومكافحة العيوب الاجتماعية، وإذاعة الأفكار السليمة، والمعلومات الصحيحة عن تاريخنا وماليتنا ونشاطنا الاقتصادي والاجتماعي، وإبراز مفاخرنا لأنفسنا وللأجانب، والدفاع عن مجتمعنا أمام خصومة وأعدائه في الداخل وفي الخارج، فليست إذن هي وزارة دعاية بالمعنى الضيق، بل هي وزارة توجيه وثقافة عامة".

وذكر فتحي رضوان أن الوزارة أنشأت في مايو 1957 برنامجاً ثانياً يذاع على موجة خاصة لمدة ساعتين كل يوم ليعرض خلاصات الآداب والفلسفة والفنون والموسيقى لأعلام الفكر والفن.

كما أشار إلى إنشاء مصلحة الفنون في نوفمبر سنة 1955، فقال إنها: "فتح من فتوح الثورة في عالم الفكر والروح. جاء خاتمة لعهد كانت فيه الفنون التي تؤثر على الشعب، وتعب عنه، وتصور حياته وأهدافه وآلامه وأحلامه رجساً من عمل الشيطان، تجتنبه الدولة، وتتحامى الخوض فيه؛ أو كمالية من كماليات الحياة المترفة، أو على أحسن الفروض عملاً (هامشياً) يأتي بعد الكساء والغذاء، وبعد التربية والتعليم، وبعد المواصلات والدفاع، فلا يسير معها ولا يكملها. كان إنشاؤها دليلاً على أن الدولة قد ثابت إلى حقيقة من أكبر حقائق الأمم، هي أن الدول قد تتعرض للفناء مادياً، وتزول ثكنات جيوشها وصروح جامعاتها وتدمر مدنها، ويهيم أبناؤها على وجوههم، لا يجدون مأوى يقيم شر الحر والبرد، ولا طعاماً يسد

رمقهم ولا كساء يستر أبدانهم، ويحسب الناس أن صفحتهم قد انطوت، فإذا هم في يوم وليلة قد عادوا إلى الحياة، ثم استأنفوا عملهم، وفي أقل القليل من الزمن استردوا ما فقدوه، وأضافوا إليه ووسعوه، وكبروا فيه وثبتوه، والسر في ذلك يرجع إلى ثقافة الأمة الوطنية الممثلة لخصائصها، المذكورة بتاريخها، المقربة بين أفرادها، والموحدة لأجيالها".

وفي حديث نادر لفتحي رضوان نشر وقتها تحت عنوان "أول وزير للثقافة يصف محنة الثقافة" يذكر فتحي رضوان أن "سياستنا الثقافية هي أول ما نحتاج إليه في مرحلتنا الحاسمة القادمة. هذه السياسة وتخطيطها هو واجب مجالسنا الثقافية الأول".

وهكذا يضع من نشأت على يديه هذه الوزارة يديه على أهم نقطة وهي السياسة الثقافية التي لا نزال نعاني من غيابها رغم كل المحاولات.

باسم الأمل

لا يحسن أحد من أعضاء مجلسكم الموقر أن وزارة الإرشاد القومي ، وهي تقدم حساب مدة لم تكمل خمس سنين — يساورها أو يساور أحداً من القائمين عليها ظن بأنها أسدت إلى البلاد عملاً يستحق التنويه به ؛ فهي تعلم أنها تحاول عملاً بكرّاً في أرض بكر ، وأن أكثر الدروب التي تساكها محفوفة بالمكاره والأخطاء ، ولكن ذلك كله لم ينسها شيئاً واحداً لم يغيب قط عن ناظرها : ذلك أن مكانة مصر في العالم تكبر ، وأن مسؤوليتها ومسئوليات أبنائها تضخم ، ونزل . وقد كان عمل المصري منذ اليوم الأول لميلاد مصر أى منذ آلاف السنين ومئات القرون — صنع الحضارة ونشر الثقافة ، وبذر بذور الفنون ؛ ففي كل مكان خطا فيه المصري خطوة ترك أثراً من آثاره وثقافته . وقد تألفت على مصر قرى الأرض الطاغية ، وسدت في وجهها كل سبيل إلى القوة والمجد ، فتنجحت فيما مضى في قصص أجنحة جيشنا الباسل ، وفي خراب ميزانيتنا ، وفي إلحاق اقتصادنا باقتصادهم ، وفشلت في شيء واحد . . . فشلت في أن تسد آذان الناس عن أن يتعلموا القرآن عنا ، وأن تعمى أعين الناس عن أن يقرءوا كتبنا ، وأن يتأثروا بفتنا . ففي أقصى الشرق وفي أدناه — كان اسم مصر في أحلك الأزمنة وأشد العهود سوداً — عالياً مدوياً بفضل الكاتب المصري والأديب المصري والفنان المصري . . . ومثل هذه الثروة لا تتمثل فقط في نتائج معنوية ، بل إن لها أثراً مادياً خائفاً بأن يجعل وزارة الإرشاد القومي من وزارات الإنتاج ، إلى جانب كونها من وزارات الخدمات .

مشروع السياسة الثقافية



يعتبر البيان الذي ألقاه وزير الثقافة الدكتور ثروت عكاشة أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة في 16 يونيو 1969، ونشره بعد ذلك في مطبعة دار الكتب تحت عنوان (السياسة الثقافية) هو أهم الوثائق في هذا المجال على الإطلاق.

وينقسم هذا الكتيب إلى عدة أجزاء، وهي كالآتي:

1- السياسة الثقافية.

2- الماضي: تراثنا القومي:

- الآثار.

- المكتبات والوثائق.

3- حاضرنا الثقافي:

- الفنون التشكيلية.

- الكتاب.

- المسرح والموسيقى.

- السينما.

- العلاقات الثقافية الخارجية.

- الثقافة الجماهيرية.

- ثقافة الطفل.

4- مستقبلنا الثقافي:

- المعاهد الفنية العليا⁽¹⁾.

وفي البداية يطرح ثروت عكاشة السؤال التقليدي حول ماهية الثقافة؟
ويذكر أن الحديث عن الثقافة حالياً قد تجاوز هذا السؤال التقليدي إلى
سؤال آخر وهو:

السياسة الثقافية.. ماذا تكون؟

ويوضح في هذا الشأن أن "السياسة الثقافية ليست قالباً تصب فيه

(1) ثروت عكاشة: السياسة الثقافية، بيان الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة في 16 يونيو 1969، ص4.

الأشياء، كما أنها ليست كياناً مادياً يمكن أن يقاس بالطول أو العرض أو العمق.

وهي كذلك ليست مادة تحكمها الأرقام والإحصاءات وتدل عليها الخطوط البيانية.

وبرغم ضرورة الأرقام والإحصاءات. وبرغم أن هيئة اليونسكو نفسها أجمعت رأيها على تنوع الناس والأماكن والبيئات، إلا أنها - مع هذا - قد اضطرت تحت حكم قواعد القياس العلمي إلى أن تعقد دورة تدريبية في بيروت للإحصاء الثقافي.

وبالالتجاء إلى الأسلوب العلمي في التخطيط الثقافي. يمكن أن يحدد العائد من العمل الثقافي، بحصر المستفيدين من المحاضرات مثلاً. أو عدد ما يباع من كتب، أو مجموع من حضروا فيلماً سينمائياً أو عرضاً مسرحياً، أو رواد المتاحف والمعارض. نفعل هذا، وتفعله وزارات الثقافة في العالم كله، رغم أننا نؤمن بضرورة وجود مقاييس أخرى يقاس بها العمل الثقافي⁽¹⁾.

ثم يتحدث ثروت عكاشة بعد ذلك عن الدراسة المقارنة في الثقافة وهو موضوع مهم جداً؛ فهناك "صعوبة أساسية في تحديد المستوى الثقافي على المستوى القومي أو على الصعيد العالمي. ذلك أن قياس الرقي يحتاج دائماً إلى عقد مقارنة بين ما نصل إليه، وما يصل إليه سوانا في مجال الثقافة، وهذه المقارنة تحتاج إلى معيار نقيس به. وهب أننا أخذنا الميزانيات المرصودة

(1) نفس المرجع، ص 5 - 7.

للثقافة معياراً لهذا القياس، فإننا نكتشف على الفور أنها لا تفي بالغرض كاملاً، والشيء المحقق هو أن الاتجاه العالمي قد استقر على أن السياسة الثقافية يجب أن ترتبط بالخطة الشاملة للتنمية. أو بمعنى آخر يجب أن ترتبط السياسة الثقافية بالسياسة الاقتصادية للمجتمع، وبالتطور العلمي والتكنولوجي فيه⁽¹⁾.

غير أن أهم ما جاء في بيان السياسة الثقافية هو التوقف عند مشاكل التطبيق، فبين ثروت عكاشة "أن ما يفرضه المنطق في هذا المجال أن نحصر احتياجات المجتمع الثقافية، ثم نحصر ما لدينا من إمكانيات مادية وإنسانية قادرة على العطاء. وبعملية حسابية بسيطة نتبين احتياجنا إلى استكمال أجهزتنا.

طبيعة الثقافة أنها كيان معنوي واسع وفسيح. وأنها كذلك كيان حساس ودقيق، وطبيعة هذا شأنها ترفض الأرقام، وتأبى أن تتقيد بالإحصاءات.

كما قررنا هذا، فنحن كذلك نقرر أن حصر احتياجات الفكر العام والوجدان القومي وإرادة الجماعة، بل حصر ذلك جميعه بالنسبة للفرد ليس من الأمور الهينة السهلة.

كذلك فإن حصر الإمكانيات لا يقل عن ذلك صعوبة. ولهذا، ولطالما أن هذه هي العناصر الأساسية اللازمة لوضع سياسة

(1) نفس المرجع ص 8 - 10.

ثقافية، فسيظل وضع هذه السياسة مشكلة صعبة الحل عسيرة وعصيبة، إذا أردنا لها تحديداً كاملاً سليماً⁽¹⁾.

ويعترف ثروت عكاشة "أن أي محاولة في هذا السبيل لا تعدو كونها محاولة، وحسبها أن تحاط بكل الدراسات الممكنة اللازمة. ولن تكون هذه الدراسات نهائية في هذا المجال إلى أن يستقر ذوو الرأي من الباحثين في هذا الميدان الشاق إلى طرق القياس الممكن لدرجة الثقافة في المجتمع، أو لأثر الثقافة في المجتمع، أو لواقع الثقافة في المجتمع".

ثم يطرح في ورقته إشكالية مهمة وهي قضية (المضمون الثقافي)، ويشرح ذلك بقوله: "هل تتجه السياسة الثقافية إلى القديم؟ هل تتمسك بالتراث وحده، معتبرة أن هذا واجبها تاركة الجديد دون رعاية؟

أم تنكر القديم، وتتجه إلى الحديث وحده، لتلحق بركب التطور؟ والرأي في ذلك أننا لا ينبغي أن نضحى بالتراث القومي بحجة التطور، ولا ينبغي كذلك أن نجمد بدعوى الحفاظ على التراث، بل علينا أن نكتشف طريقنا في مجال يجمع بين التراث والتطور"⁽²⁾.

ثم يناقش مشروع السياسة الثقافية أولوية مهمة وهي (أسلوب النشر الثقافي) ويربط بينها وبين قضية المركزية واللامركزية، ويرى أن المجتمعات النامية لا بد فيها من فرض نوع من المركزية في خطة نشر الثقافة، تتدرج نحو اللامركزية، في حدود لا تخل بالسياسة الثقافية الشاملة.

(1) نفس المرجع ص 10 - 11.

(2) نفس المرجع ص 12.

ومن النشر إلى مناقشة الجدل الدائر حول الثقافة بين الربح والخدمات، وفي ضوء مبررات عديدة يذكر ثروت عكاشة أن الثقافة خدمة ضرورية ولازمة في كل وقت لنهوض المجتمع النهوض المأمول⁽¹⁾. ثم يربط البيان بين الثقافة والالتزام بحدود الواقع، فلا تطالب بشيء فوق قدرة المجتمع.

وبناءً على كل ما سبق، يستخلص ثروت عكاشة نقطة في غاية الأهمية وهي أن أي سياسة ثقافية مهما بلغت دقتها وسموها لن تستطيع في أي دولة أن تعد بأن تقدم للناس عبقریات أو شوامخ كبيتھوفن أو شكسبير. أما ما تستطيع أن تعد به وزارة الثقافة من خلال سياستها الثقافية، فهو إنجازات ثقافية للجماهير العريضة من الناس على قدر طاقاتها. وعلى قدر معاونة المثقفين لها في تضحية وإنكار للذات، ولعل هذه الإنجازات تتفتق عنها العبقریات والشوامخ⁽²⁾.

(1) نفس المرجع ص 13 - 16.

(2) نفس المرجع ص 17.



الثقافة للشعب



كان ثروت عكاشة يؤمن بأن الثقافة للشعب وليس للنخبة، ولعل ذلك كان واضحاً في كتاباته واعماله.

وعن دور الثقافة داخل المجتمع الثوري وتأثيرها على فئات الشعب المختلفة، قال: "إذا كان الفنان هو تجسيد للحرية والإبداع، فإن مهمته الأولى في الوقت نفسه هي تأكيد حق الإنسان في الحرية، ومن هنا القول بأن الحرية ليست حق الكتاب والفنانين والمفكرين فحسب، بل هي واجبهم أيضاً؛ لأنها وظيفتهم في المجتمع، وما أظن وزارة الثقافة قد حادت عن هذا المعنى الذي رسمته لنفسها، اللهم إلا في القليل النادر الذي لا يعد، وذلك تحت ظروف القاهرة.

هكذا أجمع المفكرون على أن الفنان الحقيقي هو الفنان الحر، وأن الدولة إذا سخرت الفنان لأهداف عاجلة، فإنها تكون بذلك قد قدمت ثروتها كلها للحاضر معرضة مستقبلها للضياع، وهو ما لم يحدث قط أيام اضطلاعي بمسئولية وزارة الثقافة، فلقد تركت الدولة الشعراء والأدباء والفنانين أحراراً يتحدثون بلغتهم الخاصة على هواهم في الغالب إلا فيما ندر، عليها تعين المجتمع الثوري على رؤية آفاق أبعد، وتسهم في أن يصدروا عن أنفسهم ما فيها من إبداع وخلق دون ضغط أو توجيه، وتتيح لهم فرصة الاندماج في مشاكل مجتمعهم والتعرف على جوانب الحياة المختلفة فيه حتى يزداد وعيهم بالتطور الاجتماعي، تاركة لهم بعد ذلك حرية الإبداع والتعبير، فالفنان الحق في غير حاجة إلى أن توجه فكره أو نلقنه إحدى العقائد، فهو ينتمي إلى عصره ويعيش فيه بحسه المرهف وبصيرته النافذة، وكلما غاص في أعماق مجتمعه أحس بالجماعية الإنسانية وانتقلت إلى قلبه نبضات الآخرين.

على أنه في عصر الشعوب الذي نعيشه الآن لا يمكن أن تزدهر ثقافة قومية لا تعبر عن كل فئات المجتمع الذي تمثله، إذ مضى الوقت الذي كانت طبقة واحدة سائدة تعبر فيه عن المجتمع، وغدا الجميع يشكلون صورة الكيان الثقافي للأمة، فإذا خلت الثقافة من تأثير فئة من الفئات أو من نصيبها فيه، فهي إذن ثقافة ينقصها الشمول، فلا يمكن تصور إمكان قيام نهضة ثقافية قبل محاولة إزالة الحواجز القاسية والفواصل المنيعة بين طبقات المجتمع، وما أكثر الأصوات التي انطلقت تزعم أن حواجز التذوق لن تزول بسهولة؛ لأن العوام من الناس لن يفهموا الباليه على سبيل المثال، ولن يستجيبوا

لروائع المسرح، وأن أقصى ما يمكننا أن نخدم به الفئات الشعبية هو أن نقدم لها صوراً من البهرجة الزائفة تحتوي على البعض اليسير من الثقيف، وهذا رأي لم نأخذه به، ولجأنا إلى التجربة على أرض الواقع، فأقمنا عروضاً خاصة للعمال قدمنا فيها على مسرح دار الأوبرا عام 1960 فاصل الباليه من أوبرا "الأمير إيجور" لبورودين، وأوبريت "الأرملة الطروب" المعربة لفرانز ليهار، فإذا أثارهما في نفوسهم لا تقل كثيراً عن آثارهما في مرتادي الباليه والأوبرا من نخبة المثقفين، كما أن باليه "نافورة باختاشي سراي" لم يستقبل في القاهرة بمثل الحماس والإكبار الذي استقبله به أهالي أسوان والعاملون في السد العالي بقصر الثقافة بأسوان في نهاية عام 1966، وبنفس الحماس استقبلت فرق الرقص المتطورة في محافظات نائية كمحافظة البحر الأحمر وندوات الأفلام التي أقيمت في الريف للفلاحين⁽¹⁾.



(1) ثروت عكاشة، المذكرات، ص 408 - 411.

وبهذا قضى ثروت عكاشة على الفجوة بين المثقفين وغيرهم إلى حد كبير، ونجح كأفضل وزير للثقافة في هذا الأمر الصعب. "لقد أكدت هذه التجارب وتجارب أخرى أن الفجوة بين المثقفين وغير المثقفين في مستوى التذوق الفني ليست على مثل هذا الاتساع الذي يصوره البعض إذا ما تعهدناه صادقين بالرعاية ومحاولة الارتفاع بذوقه، فالمشكلة الحقيقية التي تعترض إزالة الحواجز الثقافية في المجتمع ليست عجز الشعب عن تذوق الفن الرفيع بقدر ما هي عجز الفن الرفيع عن مس القيم الشعبية وتمثلها والتعبير عنها، ومن ثم كان لا سبيل إلى إزالة الحواجز الثقافية بين فئات الأمة إلا بإتاحة تفاعل صادق مستمر بينها وبين صور الفن الرفيع وهو تفاعل سيستفيد منه الشعب بلا جدال، ولكنَّ الفنانين سيستفيدون أكثر؛ لأنهم في تصوري سيجدون لدى الشعب مادة لعملهم أغزر من كل ما خطر بخيالهم، وقيماً أعمق من كل ما حلموا به.

ومعنى ذلك أن تطوير الثقافة الإقليمية لا يقل أهمية عن نقل ثقافة العاصمة إلى الأقاليم، وكان خير ما يمهد لهذا ويؤكدّه ويوثقه هو إقامة القصور الثقافية بدءاً من عام 1959 وبث قوافلها في مناحي الريف البعيد، وكانت هذه هي المرة الأولى التي شهدت فيها مصر القصور الثقافية والتي أصبحت بعد شيوعها في أنحاء الوطن كله مظهرًا من المظاهرة الحضارية الواضحة المعالم، بل إنني لأذهب إلى أبعد من ذلك حين أؤكد أنه لا سبيل إلى ارتقاء وجدان السواد الأعظم من الشعب إلا من خلال اجتذابه لمشاهدة الأعمال الفنية الرفيعة المستوى، وإلا فستظل الجماهير على نفس مستواها

الحالي، طالما حجبنا الفن الراقي عنها، وظللنا نلاحقهم بالأعمال المسفة الغثة التي تشبع بهم الغرائز الدنيا"⁽¹⁾.

وعن الثقافة وعلاقتها بالمجتمع والعصر والعالم من حولنا يبين أنه "إذا كان ارتباط الثقافة بعصرها لا ينفي احتواءها على قيم خالدة على مدى العصور، فإن ارتباطها بمجتمعها لا ينفي أيضا احتواءها على قيم عالمية وإنسانية شاملة تخاطب الإنسان أئى كان، بل الواقع أنه بقدر ما تتعمق جذور الثقافة في تربة مجتمعنا وبقدر ما تحمل طابع هذا المجتمع، تتأتى قدرتها على صدق تمثيل الإنسان بصفة عامة، فالتعبير المخلص عن الإنسان في وطن معين هو تعبير عن الإنسانية جمعاء، ويكفي دليلاً على ذلك أن أعمال شكسبير الناطق بلسان الإنجليز والمعبرة عن عواطفهم تعد اليوم من أئمن ما يملك العالم من تراث الشّعْر والمسرح، وفي تاريخ القصة لم يتمتع بالعالمية حتى الآن أدب كأدب تولستوي ودستوفيسكي وتشيكوف، وقد كانت أعمالهم جميعاً روسية ضاربة في أعماق التربة الروسية، فإن قومية الثقافة النقية الراقية هي في الواقع طريقها الوحيد الممهد إلى عالميتها، وأقصد بقومية الثقافة النقية أن تكون معبرة عن الخصائص الفريدة للشعب الذي تمخضت عنه، وناقلة أئينة عن تجاربه عبر التاريخ وامتدادا لتراثه القديم، وأن تكون ملامح الشعب منعكسة لا على مضمونها فقط، وإنما على أشكالها أيضا وأدواتها ووسائلها في التعبير. ولا أعني بذلك أن نحفظ في عصرنا بكل ما في التراث من صور وأدوات للتعبير وأشكال في الصياغة، فهذا

(1) ثروت عكاشة، المذكرات، ص 412 - 414.

ضد طبيعة الأشياء؛ لأن كل ما في الحياة من علاقات ونبض ووسائل قد تغير عبر القرون، ولهذا تتغير أدوات التعبير ويتغير الشكل والمضمون، ويصبح التمسك بتقليد التراث موقفًا متخلفًا في الأدب والفن بقدر ما يكون إهدار التراث ارتجلاً وافتقاراً إلى الأصالة، ومن ثم كان علينا إلى جوار استلهم روح الشعب وتراثه وملامح الوطن التي هي المنابع الثرية الزاخرة للفن، الحرص في الوقت نفسه على الاستفادة من تجارب الآخرين ومن التطور الذي حققه، فإن عظمة تولستوي ودستوفيسكي تتأتى من أنها استلهم أصالة الروح الروسية دون أن يتورطاً في النقل عمّن سبقهما، واستفاداً مع ذلك من تطور الأدب الفرنسي في زمانهم ومن تراثه العريق، وزمرة الخمس الكبار في الموسيقى الروسية "كوتشكا بالاكريف، وسيزار كويه، وبورودين، ورمسكي كورساكوف، وموسورسكي" لم يقفوا عند حد الألحان الشعبية، وإنما استقوا من الروح الأصيلة لوطنهم واستفادوا من التقدم الفني والعلمي والموسيقي الذي حققه آخرون من شتى دول العالم، والمثال مختار في مصر لم ينسخ تماثيل المصريين القدماء، وإنما استلهمها وطورها وجاء من بعده فنانون آخرون استمروا في التطوير والإبداع.

وفي هذا المجال أماننا نماذج من روادنا في الثقافة والفنون من الذين حملوا لواءها منذ مطلع القرن التاسع عشر أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده ومصطفى المنفلوطي ولطفي السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ومحمود سعيد ويوسف كامل وراغب عياد بل وطلعت حرب.. وغيرهم كثر جعلوا التراث منطلقاً لهم وأفادوا من التقدم الثقافي في العالم بأسره.

ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا أفدنا من كل ثقافات العالم وفنونه ومن تقدمه التكنولوجي والعلمي والإنساني، فنحن لم نر من قبل قط ظاهرة "عالمية الفن" تتجلى بمثل ما نراه حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحي فذ مثل شكسبير الإنجليزي تجتمع معها مواهب موسيقي عملاق مثل فردي الإيطالي ليخلق منها أوبرا مثل "عطيل" يتصافر على العزف لها أوركسترا فرنسي يقوده مايسترو من اليابان، ويعكف على الأدوار الغنائية الرئيسة فيها مغنون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا، ويقوم بالأدوار الراقصة "باليرينات" من السويد والدانمارك وراقصون من روسيا، بل ومن مصر.. أجل من مصر ومن خريجي معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة، ويصمم مناظرها وثيابها فنان من إسبانيا، فتنبض قلوب المشاهدين غربا وشرقا بنفس الشجن والانبهار. إن الإنسانية لم تشهد من قبل أبداً مثل هذه الإمكانيات لتحقيق أحلام لم تكن لتتحقق إلا في الخيال الذي لا يعيش إلا في وجدان الطفولة النقية، فالجمال طليق لا يحده مكان ولا يحيط به زمان.

إن الدول لا تغزو المستقبل إلا إذا تجاوزت الإنجازات المادية، وكل غزو عملي في الحاضر مقضي عليه؛ لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقف ذات يوم، والدول الراسخة هي التي تدفع الحاضر إلى المستقبل، والمستقبل لا وجود له إلا في الثقافة؛ لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى - شأنها شأن الناس - إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهماً نزيهاً في القيم الإنسانية وفي

القيم الكلية، والقيم الثقافية هي وحدها القيم الكلية؛ لأن تحديدها معناه تحديد النقطة التي عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التي يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هي عند الذين أنشأوها، وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملة، أعني المستوى الكلي العالمي، وما أصدق الفنان روبنز حين قال: (إني أعد العالم كله وطني)⁽¹⁾.

(1) ثروت عكاشة، المذكرات، ص 415 - 420.

الثقافة الجماهيرية



كانت الاتجاه العام للمثقفين المصريين في ستينات القرن العشرين، يسير باتجاه تطبيق الأفكار الاشتراكية في المجال الثقافي، ومن هنا بدأت حوارات عديدة تدور حول "ثقافة الكادر والجماهير"، بالإضافة لظهور مؤسسة "الثقافة الجماهيرية" عام 1966، وعلى الرغم من أن فكرة تثقيف الجماهير نشأت قبل المؤسسة بسنوات كثيرة، لعل أبرز تلك الجهود المبكرة كانت خلال زعامة محمد فريد للحزب الوطني في أوائل القرن الماضي، وكذلك الكيان الرائع الذي يعتبر الأب الشرعي للثقافة الجماهيرية وهو "الجامعة

الشعبية" التى أسسها أحمد أمين واستمرت فعليا تؤدى دورها الثقافى الهام ابتداءً من عام 1945 وكانت تابعة لوزارة المعارف العمومية، ثم تم تغيير تسميتها فى عام 1948 إلى "مؤسسة الثقافة الشعبية" وهدفها العمل على نشر الثقافة العامة بين أفراد الشعب على أساس الرغبة والإستعداد الشخصى، والمساهمة فى إيقاظ الوعى القومى عن طريق العمل على رفع المستوى العام الفكرى الإجتماعى، وبعد ثورة يوليو تم ضمها إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومى عام 1958 ليصبح أسمها "جامعة الثقافة الحرة".

ورغم كل تلك الجهود فلم يشعر الناس العاديين بتقدم حقيقى فى تثقيفهم إلا عندما أنشئت الثقافة الجماهيرية والفضل فى ذلك يعود فى جزء كبير منه للكاتب الصحفى سعد كامل الذى نادى بالمشروع كثيراً، وفور عودة الدكتور ثروت عكاشة إلى الوزارة مرة أخرى عام 1966 طلب من سعد كامل البدء الفورى بوضع مشروعه الثقافى موضع التنفيذ، والذي أطلق عليه اسم "مؤسسة الثقافة الجماهيرية".

كانت إشتراكية الثقافة التى يؤمن بها سعد كامل هى منح جميع المواطنين المصريين الفرصة لزيادة معلوماتهم، وتنمية قدراتهم فى الفنون والهوايات والمعارف المختلفة، وليس المقصود بإشتراكية الثقافة ان تصل بالمواطنين إلى مستوى معين من الثقافة أو درجة معلومة من القدرة العملية، كما هو الحال فى التعليم.

وقد تم التركيز فى تلك الفترة بالنسبة للقوافل التى كانت تذهب للريف والمدن البعيدة على نوعين أساسيين من الثقافة وهى الثقافة النسوية وهى

الخاصة بالتوعية بدور المرأة في التنمية المجتمعية، والثقافة العمالية وهى التى تركز على عمال المصانع والشركات بغرض أن تصبح الثقافة جزء من البرنامج اليومي لكل الناس.



لقد كان مطلوباً أن تسير مؤسسات الثقافة التغيرات الثورية فى مختلف القطاعات، لتكون بمثابة الداعم الفكرى لمواجهة المشكلات والتحديات التى تواجه المصريين فى تلك المرحلة الفارقة. ولعلنا فى ذلك نتذكر ماأشرنا إليه سابقاً عندما قال الزعيم الراحل جمال

عبد الناصر لثروت عكاشة "مهمتك تمهيد المناخ الثقافي لإعادة صياغة الوجدان الوطني والقومي والأخلاقي.. وبناء الإنسان أصعب جدا من بناء المصانع".

لقد كانت السياسة الثقافية تسير وفق وحدة الفكر والهدف، بحيث تدور الثقافة مع حركة المجتمع، وأن التجربة الثورية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية لابد وأن يواكبها نفس الشيء في الميادين الثقافية؛ وسواء أاتفقنا مع هذا الأمر أم كنا ضده فلا بد من وضع الأمور ضمن الظرف التاريخي لتلك الأيام.

وعلى الرغم من مرارة النكسة إلا أن الثقافة الجماهيرية قد زاد دورها وفي تلك الفترة، فأنطلقت قوافل الثقافة إلى محافظات كفر الشيخ والقليوبية والدقهلية والجيزة وغيرها.

وعلى الرغم من جهود الكاتب المسرحي الكبير سعد الدين وهبة العديدة التي أسهمت في ترسيخ التقاليد الأساسية للمؤسسة إلا ان معظم المهتمين بأمور الثقافة المصرية يعتبرون فترة إشراف سعد كامل على الثقافة الجماهيرية هي العصر الذهبي للمؤسسة.

أول قافلة ثقافية 1961

قامت الدولة بإدراج برامج التنمية الثقافية ضمن الخطة الخمسية الأولى التي تم تطبيقها بين عام 1960 - 1965، فقد رأت الثورة أن بناء الفرد والمجتمع من أهم العمليات الكبرى والأساسية لبناء الوطن.

وفي تلك الفترة سادت مصطلحات كثيرة تعبر عن تلك الاتجاهات من المؤسسات الرسمية نحو الثقافة، فبدأ كثير من المثقفين يتحدث عن القضاء على "الإقطاع الثقافي"، ويقصد به حصر الاستفادة من الإنتاج الثقافي على فئة أو قلة من الناس دون باقي أفراد الشعب، وفي المقابل بدأت الحملات للدعوة لـ "ثورة الثقافية" وهو مصطلح شاع استخدامه في تلك الفترة بين الكتاب والأدباء والفنانين والمثقفين ليعبر عن تنفيذ أهداف الثورة في المجال الثقافي.

وفي تلك الفترة أعلنت وزارة الثقافة عزمها عن إنشاء قصور للثقافة بكافة محافظات الجمهورية كمراكز لنشر الوعي بأهمية القراءة والإبداع الفني والثقافي.

وما إن أعلنت الوزارة عن رغبتها في إنشاء تلك القصور، حتى بادرت المحافظات بتخصيص أراضٍ من ممتلكات الدولة لهذا الغرض مع الإسهام في تكلفة الإنشاء والتجهيز.

أما أروع ما قامت به جامعة الثقافة - وهي الكيان الذي خرجت منه فيما بعد الثقافة الجماهيرية وقصور الثقافة وغيرها من المشروعات الثقافية المهمة - فكان في انطلاق أول قافلة ثقافية إلى أعماق الريف المصري تحمل

الكتاب وفنون المسرح والموسيقى والسينما.

وذكر البيان الصادر عن وزارة الثقافة بخصوص قافلة الثقافة أنها تتكون من الآتي:

1- مولد كهربائي لإمكان العمل في القرى والمناطق التي ليست بها كهرباء.

2- جهاز إذاعة وتسجيل وإسطوانات وراديو ومكبرات صوت.

3- مكتبة متنقلة.

4- جهاز سينما وشاشة وأفلام.

5- عدد 2 سرير لمبيت الأخصائيين مما يعطي الفرصة لتحركات العرب
عدة أيام بعيداً عن العاصمة.

6- منضدة طعام متحركة.

7- كشافان لإضاءة أماكن التجمعات.

8- تستخدم العرب كمسرح لتقديم بعض المشاهد المسرحية البسيطة
ولعمل بعض الندوات الثقافية الشعبية.

ويذكر السيد فرج مدير جامعة الثقافة وقتها أن قافلة الثقافة الأولى تحركت إلى قرية مليح (إحدى قرى مركز شبين الكوم التابع لمحافظة المنوفية) في 30 ديسمبر سنة 1961، وكانت القافلة تتكون من ثلاث عربات كبيرة:

العربة الأولى مجهزة تجهيزاً خاصاً بأحدث معدات الثقافة، والعربة الثانية تحمل مسرحاً تتوفر فيه كافة إمكانيات المسرح الحديث من ستائر ومناظر وأثاث وأجهزة صوت وضوء وإذاعة، والعربة الثالثة أتوبيس

يحمل المثقفين والفنانين الذين يقدمون البرنامج. وكان البرنامج الثقافي للقافلة يتضمن تقديم الخدمات المكتبية، كما يتضمن معرض للمنتجات والمشغولات الشعبية والفنية والمصنوعات التي تتميز بها بعض المحافظات. ومن أبرز الكتاب والمثقفين الذين كانوا بالقافلة الأولى الكاتب الكبير حافظ محمود والأستاذ موسى صبري رئيس تحرير جريدة الجمهورية في هذا الوقت.

ويذكر حافظ محمود - الذي كان أحد أبرز من نادوا بفكرة قافلة الثقافة على صفحات الجرائد والمجلات حتى تحقق الحلم وأصبح حقيقة - أن "كل أبناء القرية رجالاً وأطفالاً ونساء حضروا مهرجان قافلة الثقافة، وكان المتكلمون يرددون كلمة الثقافة دون أن يتعرف على معناها آلاف من الحاضرين الذين انبهروا بتلك العروض والأنشطة".

أما موسى صبري فقد ذكر أن "تجربة قافلة الثقافة إلى القرية أعمق من أن يكون هدفها مجرد التسلية، قد يكون هذا مظهرها، وقد يكون هذا أول انعكاس لها على نفس مشاهديها من أهل القرية أو من الكتاب والأدباء، ولكن التأمل في التجربة يصل بنا إلى العمق الذي تعيش فيه وتتكاثر ويعم مفعولها".

وهكذا عاش أهل قرية مليج الثقافة دون أي منغصات نظرية أو مصطلحات هلامية. ولكن تبقى كلمة مهمة عن حاجتنا لتلك القوافل الثقافية الآن بنفس الحماس الذي كان يسري في ذلك الزمن القديم، فقبل

أكثر من خمسين سنة كانت السياسة الثقافية للوزارة تسير ضمن المنظومة الشاملة للدولة وتجد منها أشد عناية وأكبر دعم، وما أخرجنا إلى ذلك الآن، قد يذكر البعض أن هناك بعض تلك القوافل لا تزال موجودة بأنشطة قصور الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة، لكننا نريدها فعالة ومؤثرة ومواكبة للعصر.

وزارة الثقافة والإرشاد تنشئ :

مصور الثقافة العربية في عواصم المحافظات

وخطط ثقافية متنقلة بين البلد

المشروع قفزة تقدمية في سبيل تثقيف الشعب العربي

لأول مرة في تاريخ البلاد ، تتحرك قوافل ثقافية كاملة الى المناطق النائية التي كتب عليها الحرمان من نور العلم والمعرفة ، والحرمان من الترفيه والمتعة الذهنية اللطيفة - وستتجه أولى هذه القوافل الى الحدود الجنوبية من الاقليم الجنوبي بالجمهورية العربية ، لتتصل بأهل النوبة وتعيش بينهم في صورة مسرح وسينما ومكتبة كاملة .

ولأول مرة أيضا تشهد البلاد في تاريخها الطويل ، مؤسسات عاتية تحمل اسم « قصور الثقافة » ، وهو نظام لم تكن تعرفه من قبل .

وخاف هذين المشروعين تبذل جهود كبيرة صادقة وصامتة يراها الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد ، ويوجهها الاستاذ عبدالنعم الصاوي وكيل الوزارة ، وتنفذها جامعة الثقافة الحرة بأجودتها المختلفة .

وليست هذه المبادرات حاما ، فقتوضع فعلا في شهر ديسمبر ، حجر الأساس لأول قصر ثقافي في المنصورة ، وسيشهد الشهر التالي وضع حجر الأساس للقصر الثاني في مدينة أسوان .

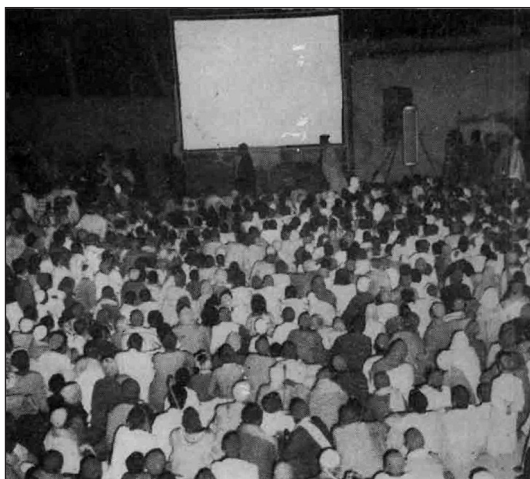
ومن الانصاف ان نذكر أيضا حماس معظم المحافظين في محافظات الاقليم الجنوبي لتبني هذا العمل الكبير ، وتقديم الارض أو المعونات الممكنة لتنفيذه في كل عواصم المحافظات .

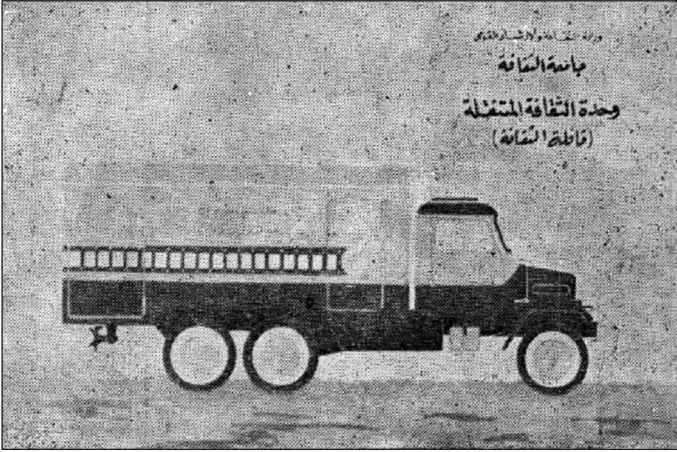
ولعل فكرة قصور الثقافة في المحافظات وقوافلها المتنقلة بين المدن والقرى ، امر يحتاج الى عرض تفصيلي تسجله « عالم المكتبات » ، وهي تترك الأثر العظيم لهذه المشروعات على المستقبل الفكري والاجتماعي للامة العربية .

عربة قافلة الثقافة
تتجه لرحلتها الأولى
إلى مليج.



جموع الفلاحين من أهل
مليج تستعد لمشاهدة
العرض السينمائي.





فرقة الفنون الشعبية: محمد طه وخضرة ينشدان بإشراف زكريا الحجاوي.

تجربة ثروت عكاشة بين المؤيدين والمعارضين

كان ثروت عكاشة أول من طالب بتقييم تجربته قائلاً: "إني لأترك لمن عاصروا تلك الحقبة الزمنية أن يقولوا كلمة صدق عما وعوه ورأوه ويكون لهم حكمهم فيما إذا كنت قد التزمت بما عاهدت نفسي وغيري عليه أو حدث عنه، وهل كنت عندما وعدت به من الربط في مشروعات الوزارة بين النظرة الإنسانية وبين النظرة القومية إلى الثقافة والجمع بين التراث القديم والتطور الحديث، ورفع الحواجز بين طبقات المجتمع بتطوير الثقافة الإقليمية، وإتاحة الفرصة للتفاعل بين طبقة العامة وبين الفن الرفيع المستوى، ثم تضمين الثقافة قيماً عالمية وإنسانية خالدة، الأمر الذي كانت له انعكاساته على كل أنشطة الوزارة، وأخيراً إتاحة حرية الإبداع للفنان حرية لا معوق لها، هل كنت عند هذا أم أطرحت جانباً، وهل كان ثمة مجافاة بين النظرية والتطبيق؟"⁽¹⁾.

وقد اختلفت وجهات نظر المثقفين حول السياسة الثقافية لثروت عكاشة، فمنهم من أيدها تأييداً تاماً، ومنهم من رفضها كلية، ومنهم من طرح رؤى وأفكاراً مهمة لتطويرها بعد استبعاد سلبيات المرحلة.

ففي نوفمبر 1970 نشرت مجلة (المجلة) الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر عرضاً للتقارير المقدمة إلى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وتوضح الإنجازات التي تمت كما وكيفاً، ونظراً لأنها بمثابة وثيقة نادرة، ولأهميتها الكبيرة فسنشرها ضمن ملاحق الكتاب.

(1) ثروت عكاشة، المذكرات، ص 429.



وقد أظهرت تلك التقارير بأقلام أعلام الأدب والفكر والفن والثقافة مدى التطور الكبير الذي حدث نتيجة السياسات التي أحدثها ثروت عكاشة، وتسير وفق الاتجاهات التي قررتا فلسفة الدولة، وتحقيق أغراض الثورة في ميادين الادب والفن والعلم.

ويلخص (ميثاق المثقفين) الذي طرحته نشرة "الاشتراكي" عام 1965، بأوضح صورة الفكر القائم وقتها وجوهر الثقافة، فقد قرر الميثاق أن الثقافة

"ليست ميداناً لتوظيف الأموال"، وإنما "خدمة تؤديها الدولة الاشتراكية للمواطنين نظير ما يدفعون من ضرائب"، مثلما كانت الصحافة رسالة في قول عبد الناصر، والهدف منها هو "إنجاح الثورة وتدعيمها"، على أساس أن "الرواية الثورية والمسرحية الثورية والفيلم الثوري تدفع الجماهير إلى المعركة وتوقظها، وترغمها على الاتحاد، وتلهمها أن تأخذ مصيرها بيدها".

وذلك على أساس أن "الفن في جوهره دعوة لشيء ما". وقال إن على الدولة الاشتراكية أن تراقب الأعمال الفنية، واقترح أن يكون معيارها في الرقابة: "هل [العمل الفني] يخدم المصالح الشعبية؟"، على أن يكون "الموقف من الأعمال الفنية ذات المضامين المتخلفة أو الرجعية"، عرضها "على نطاق ضيق"، متنازلاً عن المطالبة بحظرها، مقابل "الاحتفاء بكل عمل فني يناصر الاشتراكية والعمل على نشره بين الناس وزيادة جمهوره"⁽¹⁾.



(1) شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكيل عبادة ناصر، دار ميريت، 2005، ص 60.

وتجدر هنا الإشارة إلى وجهة نظر المفكر الكبير الدكتور لويس عوض حيث ذكر أن "الثورة كانت متعاطفة مع الخلق والإبداع، والدليل على ذلك أنها شجعت الإبداع المسرحي حتى ولو كان مختلفاً معها، وكذلك الإبداع في مجال الفنون التشكيلية، ومكنت نجيب محفوظ من العمل في هدوء دون أن يتعرض لأي أذى من أجل الوصول للقيمة، واختصت الحكيم برعاية خاصة.. وكان كتاب المسرح مثل سعد وهبة ونعمان عاشور وألفريد فرج.. إلخ يحظون برعاية خاصة، لكن الثورة كانت ضيقة الصدر بكافة أنواع الفكر النظري الذي يختلف مع ما تطرحه من خطوط وتصورات أساسية للمجتمع ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.. الإبداع ازدهر في زمن الثورة، بينما مات الفكر"⁽¹⁾.



(1) لويس عوض، ازدهر الإبداع ومات الفكر، مجلة أدب ونقد، عدد أغسطس 1988، ص 24 - 25.

وعلى الرغم من بروز عدد كبير من المبدعين في جميع مجالات الأدب والفن، إلا أنه كان هناك سلبيات عديدة أبرزها ما ذكره الدكتور شريف يونس من أن "الإنتاج الأساسي لنظام الضباط ومؤسساته الفنية والأدبية ليس هؤلاء المبدعين العظام، وإنما هذه المجموعة الهائلة من الموظفين الإيديولوجيين الذين رباهم في أجهزته الثقافية، ومعظمهم من أنصاف الأدباء وأشباه الفنانين، الذين كان من الممكن أن يكونوا بتفاعلاتهم الحرة طاقة تجديد واحتجاج، ولكنه نجح في تحويلهم إلى عنصر استقرار ومراقبة بمنحهم مناصب في هيراركية إدارية، جعلت منهم حراساً إيديولوجيين، فأخذوا شعاراته بجدية وقاموا بوظائفهم كشرطة فكرية، وما زالوا يتولونها حتى الآن كلما أتاحت لهم الفرصة، منتقلين بنشاطهم إلى الجمعيات والمؤسسات الثقافية والصحف "الخاصة"، والمنابر الحزبية، يمارسون بطولات التكفير الوطني، ويمتحنون الأدباء والكتاب والفنانين وفقاً لجدول معتمد لديهم من المبادئ التي لا تجوز مخالفتها، والاتهامات المقابلة لها بالعمالة والرجعية والخيانة، وأسهموا بذلك في خلق عالم بأكمله من كوابيس الخوف والحذر"⁽¹⁾.

ومن جانب آخر ذكر أديب نوبل العظيم نجيب محفوظ "أما نحن فلم يُنكل بنا بل على العكس، فقد أغدق علينا كل ما يمكن إغداقه إنسان من تكريم.. وفي جزء من عهده خيل إليّ أنني أعيش في دولة عظمى"⁽²⁾.

(1) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=3032>

(2) <http://gate.ahram.org.eg/News/1556216.aspx>

ومن أهم نتائج السياسة الثقافية لثروت عكاشة كما أوضح الناقد الراحل فاروق عبد القادر في كتابه "ازدهار وسقوط المسرح المصري" هو تغير الفئات التي صارت مهتمة بالثقافة، ممثلة في رواد المسرح، مشيراً إلى أنه لأول مرة شوهد ضمن جمهور المسرح "أصحاب الجلابيب"، والعمال.

وفي مجال الفنون ذكر الفنان عز الدين نجيب أن ثروت عكاشة "قاد حملة بناء المتاحف القومية، ومنها: متحف الفن الحديث، والمتحف الروماني، وتجديد المتحف المصري، فقد آمن بدور التطور المجتمعي عن طريق البحث عن أصالته وحضارته، وكان مهتماً بكل ما هو جديد في الفن، ومشهوراً ببناء المؤسسات الثقافية التعليمية كأكاديمية الفنون، وكان لديه مشروع راقٍ جداً، ولكن الظروف لم تسمح بإنشائه وهو مدينة الفنون بالهرم، ومساحتها حوالي 16 فدانا، وكانت مخصصة لبناء مدينة الفنون متكاملة بما فيها الحرف والفنون الشعبية"⁽¹⁾.

أما بالنسبة للسينما، فيمكن اعتبارها نموذجاً تطبيقياً للسياسة الثقافية بعد ثورة يوليو؛ نظراً لأن السينما تلعب دوراً كبيراً في حياة الشعوب، فهي تمثل الثقافة البصرية الناعمة التي تخترق القلوب بعيداً عن التنظير والتأطير الذي يتسبب في بعد أغلبية الناس عن الثقافة، فالسينما تجسد الفكرة، أما الأعين بكل سهولة وتنقل الواقع بكل تفاصيله، ويرتبط بها المشاهدون ويتابعونها، وفي أحيان كثيرة تكون المتنفس في عصور يسيطر

(1) عز الدين نجيب، ثروت عكاشة: مواقف دالة وأفكار لا تموت، المجلة - الإصدار الثاني - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مايو 2012، ص 16 - 19.

عليها الاستبداد السياسي والتخلف الفكري.

السينما تناقش أفكار وتوجهات المجتمع المختلفة وتعبر عن مختلف القضايا السائدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية. ولأن القضايا السياسية تبدو ذات أهمية في المسكوت عنه في الثقافة الشعبية، فقد أصبحت الأكثر اقتراباً من قضايا المواطنين وتؤثر على بقية الجوانب الأخرى.

تذكرت مثلاً مهماً عرضه الناقد السينمائي الكبير توني ماك كيين في مقال قديم له بعنوان (الإيديولوجية السينمائية والنظرية السياسية)، وهو أن ظهور ثلاثة ممثلين بالطعام في فيلم أمريكي، من الممكن أن يراها المشاهد السوفيتي كنوع من الدعاية السياسية، فإن ملء الثلاثة يشير إلى الوفرة الرأسمالية في مقابل سياسة التقشف الشيوعية. هذا المثال يوضح ما يُسمى بالإيديولوجية الضمنية.

وقد ظهرت كتب ودراسات كثيرة في مصر والعالم تناقش علاقة السينما بالسياسية في لحظات سياسية فارقة في حياة الشعوب، ولكن هذا الكتاب الذي نحن بصددده الآن يبدو مميزاً إلى حد كبير، فعلى عكس أغلبية كتب النقد السينمائيين التي تتميز بمعالجات سطحية للموضوع والتركيز على التقنيات والشخصيات والتصوير أكثر من تركيزها على الأفكار والإيديولوجيات والنظريات، يأتي كتاب الدكتور درية شرف الدين (السياسة والسينما في مصر 1961 - 1981) (والصادر عن دار الشروق في طبعته الأولى عام

(1992) ليشكل دراسة متعمقة من شتى الجوانب التي تؤثر على علاقة السينما بالسياسة.



وتبدأ المؤلفة بعرض للتغيرات السياسية التي حدثت بمصر منذ عام 1952، مما كان لها تأثير كبير على الحياة الثقافية والروحية للمصريين سلباً

أو إيجاباً، وتشير في هذا الشأن إلى ظهور تيار مهم بين الباحثين في مجال العلوم الإنسانية لدراسة التأثيرات الاجتماعية على مختلف الظواهر الفكرية والفنية والتيارات النقدية الحديثة يسمي بـ "اجتماعية الفن"، وأنه لا يمكن فصل العامل الفني بدرجة أو بأخرى عن العامل الاجتماعي والسياسي، وكذلك العامل الاقتصادي المتمثل في الإنتاج والتمويل.

وتحاول المؤلفة من خلال دراسة أهم عقدين في تاريخ السينما المصرية في القرن العشرين، وهما الستينيات والسبعينيات، التركيز على الارتباط الوثيق بين التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع المصري وبين الأشكال الأساسية التي ظهرت في السينما في هذا الوقت. كما يرصد الكتاب بداية الاهتمام من جانب الحكومة المصرية بدور السينما وجمهورها الكبير ودراسة مدى تأثيره وتأثره بالأفلام، ونتيجة ذلك على الوعي الجمعي والرأي العام.

كان طبيعياً أن تحظى السينما بأهمية كبيرة لدى النظام الجديد بعد ثورة مهمة يتوقع منها أغلبية الناس الكثير من الإصلاحات المجتمعية، ولذلك لم يكن غريباً أن يأتي تصريح من أول رئيس جمهوري بعد قيام ثورة يوليو عن السينما، ففي الثامن من شهر أغسطس عام 1952، وبعد أيام قليلة من قيام ثورة 23 يوليو، أصدر محمد نجيب رئيس الجمهورية بياناً للسينمائيين كان عنوانه "الفن الذي نريده"، جاء فيه: "إن السينما وسيلة من وسائل التثقيف والترفيه وعلينا أن ندرك ذلك؛ لأنه إذا ما أسيء استخدامها؛ فإننا سنهوي بأنفسنا إلى الحضيض، وندفع بالشباب إلى الهاوية".

وبعد أقل من شهرين من هذا البيان، وتحديدًا في 11 نوفمبر من نفس العام، نُشر في مجلة الكواكب مقال بعنوان "رسالة إلى الفن"، جاء فيه على لسان محمد نجيب: "يمكننا القول إن الفن كان في مصر قبل ثورة 23 يوليو، وربما ما زال حتى الآن، صورة للعهد الذي قامت نهضتنا للقضاء عليه، كانت الميوعة والخلاعة - إلا في القليل النادر - من سمات المسرح والسينما والغناء، ولم يكن أحد من المشرفين على هذه الوسائل، ذات الأثر العظيم في حياة الأمم، قد حاول أن ينجوها نحو الفن كما يجب أن يكون، بل كان الجميع، وهو مأ يؤسف له، ينحون بهذه الأسلحة الخطيرة نحو التجارة، والتجارة وحدها، بل والتجارة الرخيصة في أغلب الأحوال، فما من فيلم إلا وأقحمت عليه راقصة، وإذا كان قد حدث في الماضي؛ فلأنه كان صورة من العهد الذي كنا نعيش فيه، أما اليوم فإننا لا نستطيع أن نقبل من الفن ولا من المشرفين عليه شيئًا من هذا الذي كان يحدث في الماضي".



كانت الرسالة واضحة من ضباط يوليو بأن السينما ستصبح تحت السيطرة من الدولة سواء بدواع أمنية أو أخلاقية، وأنها ستصبح أحد أدوات النظام الجديد، وبالفعل تم تشكيل لجنة عليا للسينما لبحث كيفية هذا التعاون، ورأسها "وجيه أباطة" وقامت بعمل لقاءات عديدة مع الفنانين وصناع السينما في مصر، وقام بعضهم بارتداء الزي العسكري أثناء انعقاد جلسات تلك اللجنة، ربما ترحيباً أو نفاقاً لضباط يوليو.

ووقتها قال محمد كريم لوجيه أباطة مع التملّيات والتوجيهات لإنتاج أفلام عن الثورة "هل يمكننا أن نقوم بإخراج خمسين فيلماً عن الثورة وأهدافها؟ إن هذا من شأنه أن يجلب الملل في نفوس المشاهدين". كما علق المخرج حسن رمزي على مفهوم النهوض بالسينما الذي ذكره الضباط "نحن شعب مرح، فلا بد من أفلام التسلية والترفيه، وليس معنى النهوض بالسينما أن ننتج أفلاماً حزينة".

ولعل هذا الوعي من جانب فريق مهم من كبار السينائيين كان يعبر عن دور السينما الناقدة لتصرفات العسكر، ورفض تسييس السينما وتوظيفها لخدمة النظام على حساب الشعب.

وظل الأمر هادئاً في علاقة الأفلام بالثورة، ففي بعض الأفلام لا تزيد الإشارة لها إلا في مشهد عابر أثناءها أو في نهايتها؛ لكن الأمر تصاعد مع الوقت ليصل لذروته في عام 1957 مع فيلم "ردّ قلبي" لعز الدين ذو الفقار، ثم تلاه موجة كبيرة من تلك الأفلام مثل فيلم (الله أكبر) و(وطني

حبي) و(بور سعيد) و(عمالقة البحار)، كما ساهمت أفلام إسماعيل ياسين في الجيش والبوليس والأسطول في ذلك، وإن خففت الكوميديا من وطأة التوجيه السياسي.

ولا تكتفي درية شرف الدين بمتابعة الأفلام السينمائية المواكبة لحركة الضباط فقط، بل تخصص أجزاء مهمة من كتابها لدراسة البناء السياسي في هذا الوقت، وكذلك ما حدث من ضرب للديموقراطية بإنشاء التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي وإلغاء تعدد الأحزاب، وبذور سينما الخوف كنتيجة لنمو دور أجهزة الأمن التي تراقب بعضها البعض، وبزوغ مراكز القوي في الدولة الذي نتج عنه انسحاب المثقفين الجادين، وتحويل من تبقي منهم إلى موظفين ينفذون التعليمات الحكومية، بالإضافة إلى قرارات التأمين التي أسست لظهور القطاع العام السينمائي.





ومن أهم القوانين التي صدرت في ذلك الوقت قانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والإسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي - رقم 430 لسنة 1955، وجاء في ديباحته الآتي:

لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الثقافة، القيام بأي عمل من الأعمال الآتية، ويكون متعلقاً بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية: أولاً: تصويرها أو تسجيلها أو نسخها أو تحويلها بقصد الاستغلال. ثانياً: أدائها أو عرضها أو إذاعتها في مكان عام. وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار إليه آنفاً بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ثالثاً: توزيعها أو تأجيرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع. وتأكيذاً لذلك الاتجاه نحو تكميم الأفواه المعارضة يطرح الكتاب رؤية مهمة حول علاقة العسكريين بالمدنيين، والقرارات داخل مؤسسات الدولة وانعكاس ذلك على السينما، حيث يشير إلى أن العسكريين في كل دول العالم لهم طبيعة وتكوين خاص، بحكم خضوعهم للحياة العسكرية ذات التقاليد الصارمة، ولقدر كبير من العزلة، لارتباطهم بحياة المعسكرات، مما يجعل فئة كبيرة منهم فئة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذي اعتادته في الجيش، والذي يغلق دائرة التفكير غالباً في حدود إعطاء الأوامر، وتنفيذها، وتجنب المناقشة.

وقد ظهرت ملامح سينما الخوف في الستينيات كما يوضح الكتاب في لجوء معظم الأعمال إلى (سينما الماضي) باعتبارها هي الملاذ الآمن من الرقابة السياسية والمحاذير الأمنية، أو (سينما الدعاية السياسية) كما ظهر

في فيلم فجر يوم جديد وفيلم ثورة اليمن، لكن ذلك حرم السينما كما تؤكد المؤلفة من أفلام كان يمكنها التطرق إلى نبض اللحظة، ومعالجة الواقع الحي المعاش، لتسهم في تطوير وتنوير المجتمع، فتلك هي رسالة الفن الحقيقية.



وتشير الإحصائيات إلى أن السينما المصرية أنتجت في تلك الفترة حوالي

416 فيلماً، منها 50 % من إنتاج القطاع العام، وحوالي 40 % من إنتاج القطاع الخاص، وكان تمويله من القطاع العام. وحوالي 10 % من إنتاج القطاع الخاص مُمول من شركات التوزيع العربية.

وعلى الرغم من محاولات النظام بعد يونيو 1967 تخفيف القبضة الحديدية عن حرية التعبير والسينما، فإن ذلك لم ينتج أفلاماً مهمة إلا باستثناءات قليلة كما حدث مع فيلم (شيء من الخوف 1969) الذي منعت الرقابة التي رأت أن شخصية زعيم العصابة (عتريس) يشير إلى عبد الناصر، ثم شاهده الرئيس جمال عبد الناصر، وأباح بنفسه عرضه.



خاتمة

نحو سياسة ثقافية جديدة لمصر

السؤال الآن هل تصلح السياسات الثقافية القديمة لإدارة الوزارة في عام 2018؟ وهل تصلح العقلیات القديمة لتخطيط عقل وثقافة بلد وأمة في عصر الوسائط الإلكترونية؟!

نحن نعيش حاليًا عصر الثقافة الرقمية وهي بمثابة تطور طبيعي للثقافة البشرية والتي تفرض سنن الحياة والواقع والحاجة البشرية تطورها لتلائم وتواكب مجريات الحياة المعاصرة والسريعة والجديدة.

ومن أهم سمات عصر الثقافة الرقمية نشر المعلومات والتطبيقات والمواد النصية والسمعية والبصرية على شبكة الإنترنت، وتحقيق فكرة الانتشار السريع والفعال لتلك التطبيقات على نطاق واسع بما يحقق ثراء المعرفة البشرية، كما يتم الاتصال على الإنترنت عبر شبكات الكمبيوتر بأنواعها المختلفة معتمدة في ذلك على تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن شبكات الكمبيوتر إلى شبكات التواصل الاجتماعي ينشأ التواصل الاجتماعي والثقافي بما يتغلب على عامل العوامل الجغرافية والاقتصادية التي غالبًا ما تحول دون ذلك، ولعل ذلك ساعد كثيرًا على بروز دور المثقفين بالمناطق الهامشية والحدودية البعيدة عن المركز، كما تعد التفاعلية هي أهم السمات لدرجة أن الكثيرين من الباحثين في المجال الرقمي لا يعتبرون النص رقميًا إلا بتحقيقه لهذا الشرط، فهي تقوم على تبادل المعلومات بين الأشخاص وتعزيز النشاط والتفاعل بينهم، ومن ثم إنتاج وسائل ووسائط تسهل من وصول الرسالة الثقافية وتحسن من صياغتها وأدواتها والقائمين عليها.

العلوم الرقمية تتطور في أوقات قصيرة، وتوضع في وحدات تخزينية ضخمة، الباحثون في مجال الشبكات والاتصالات ذكروا أن مجموع المعرفة البشرية قديماً كان يتضاعف كل قرنين على الأقل، كما تضاعف بين عامي 1750 - 1900، ثم تضاعف مرة ثانية بين عامي 1900 - 1950 ثم تضاعف، بين عامي 1950 - 1960، ثم تضاعف بين عامي 1960 - 1965، وحالياً كل شهرين تقريباً، ومستقبلياً كل بضع ساعات لا أكثر.

والعالم كله يتحدث عن إنترنت الأشياء، وتعني التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها عبر شبكة الإنترنت، وهناك أيضاً الحوسبة السحابية وهي مصطلح يشير إلى المصادر والملفات والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب مثل جوجل وسكاي درايف.

نستنتج من كل ذلك أن دور المثقف على الإنترنت لم يعد ذلك الذي يبحث عن المعلومات والكتب فقط، ولكنه الآن أصبح شريكاً أساسياً في العمل الإبداعي، فكثير من الكتاب والروائيين والشعراء يعرضون نماذج من أعمالهم الآن على الوسائط الإلكترونية لتلقي آراء المثقفين الرقميين الذين يقومون بنقد العمل حتى قبل ظهوره، وفي بعض الأحيان قد يؤدي عدم قبولهم للعمل قيام الكاتب بتغيير في المنتج الثقافي حتى يحقق رسالته المرجوة، وربما ذلك يكون هذا واضحاً بميلاد ما يسمى بالناقد الرقمي الذي غالباً ما يكون مجاملاً أو منحازاً من دون شروط موضوعية، والكاتب الذي يستمد وجوده ونفوذه الثقافي من عدد أصدقائه وضغوط الإعجاب على صفحته الشخصية، وربما سيصاحب ذلك ظواهر سلبية أيضاً مثل

وجود تربيطات في هيئة لجان ثقافية لصالح كاتب أو ناشر بعينه .
ويرتبط ذلك بقضية المحتوى الثقافي والمعرفي والترويج والتسويق لهذا المحتوى على الإنترنت، ففي عالمنا العربي يعاني المنتج الثقافي بمختلف أنواعه (أدب - نقد - فكر - فن - ثقافة علمية - إبداعات جديدة) من مشاكل تسويقية كبيرة، وفي حالة عدم وجود محتوى جيد أو حتى وجود محتوى هلامي غير ناضج شيء سيعود بنتيجة سيئة على الجيل الجديد، فعلى الرغم من أهمية الشبكات الاجتماعية والإخبارية والثقافية، إلا أنها من دون صياغة جيدة وثقافة تقوم على أسس وأخلاقيات وحضارات المجتمعات تصبح ترسيخ لقيم مادية لا تضع مجالاً للإنسان أو قيمه أو طموحاته أو مستقبله الشخصي والمهني .

وفي ضوء ما سبق يمكن تلمس ملامح سياسة ثقافية جديدة تراعي الآتي:

1- الهوية الثقافية: ثقافة المجتمعات هي آخر ما تبقى من الهويات القديمة وتراثها وأصولها الحضارية وهي حائط الصد الأخير ضد طغيان موجات العولمة الثقافية ومحاولات الاختراق الثقافي والفكري وصعود نجم ما يُسمى بالمواطن العالمي في مقابل المواطن الملتزم بثقافة مجتمعه وقيمه وتاريخه .

2- مستقبل الثقافة: فيجب أن تكون نقطة البداية هي المستقبل وليس الحاضر أو الماضي، فالعالم يتطور بسرعة كبيرة ولا بد من بذل الجهود للحاق بركب الحضارة، فالتخلف في هذه الحالة

سيخرجنا من القطار السريع للمعرفة، وعند العودة لن نجد مكاناً؛ لأن هناك مَنْ ينتظرون أن تترك لهم هذا المكان.

3- الإبداع والابتكار في المجال الثقافي: وذلك بفتح الفرصة للمبادرات الثقافية، وهي أفكار جديدة أو رؤى مختلفة لمواجهة أسلوب أو طريقة أو مشكلة أو قصور في أحد مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية، ويعبر عنها في صورة حملة ثقافية - مجتمعية وحشد إعلامي إلكتروني هادف، وبمجرد اشتراك الناس فيها تصبح الفكرة مشاعاً والإضافات متاحة والكل مشارك في صياغة مبادئها وتوجهاتها، ويساهم ذلك على تأكيد أهمية دور الثقافة في المجتمع.

4- التخطيط الثقافي: ويتم ذلك من خلال العمل على إعداد خرائط ثقافية بكل المناطق داخل مصر، حتى يتحقق مبدأ العدالة الثقافية كماً وكيفاً عند إعداد الخطط والبرامج، وخاصة بالمناطق الهامشية والمحرومة ثقافياً، وتوفير قواعد بيانات مزودة بأهم الفاعلين والناشطين الثقافيين والأماكن الثقافية، أو التي يمكن استغلالها للأغراض الثقافية وتطوير آليات الإدارة الثقافية.

5- التكاملية والشمول في اتخاذ القرار: وذلك بالعمل على إعداد مشاريع للتنسيق مع الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية لصياغة أفكار من شأنها تطوير المنظومة الثقافية ككل.

6- ربط الثقافة بعملية التنمية داخل الدولة: وذلك من منطلق أن

الثقافة مصدر للدخل دون الإخلال بالخدمة الثقافية للمواطنين والاهتمام بعمليات الترويج والدعاية والتسويق للمنتج الثقافي والصناعات الثقافية.

7- حرية الفكر: من خلال الإيمان بفكرة التعددية والاختلاف في التوجهات والسياسات والمعتقدات والبعد عن الأفكار القطبية الأحادية والتصنيفات السلبية المقيدة للإبداع.

8- الدبلوماسية الثقافية: وهي إحدى أدوات القوة الناعمة، ونحن الآن في أمس الحاجة لبدء برنامج وطني لدعم دور مصر إقليمياً وعالمياً بالمحافل الثقافية.

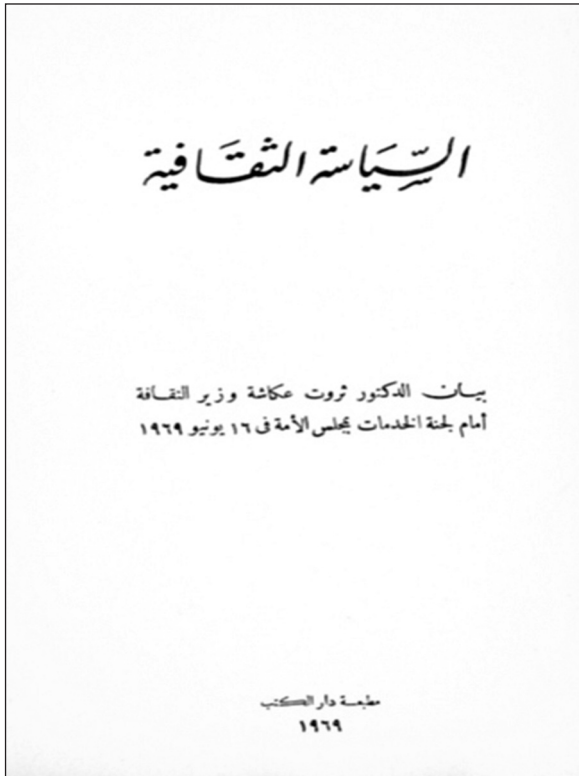
9- برامج التعليم المستمر: وذلك من خلال تأهيل كوادر وموظفي وزارة الثقافة بعقد دورات مهنية وثقافية للوعي بمتغيرات العصر والمستقبل القريب والبعيد.

10 - المشاركة والمساندة: من خلال دعم مشاركة مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في صناعة القرار الثقافي والمساندة الشعبية من المثقفين والمهتمين.

الملاحق

ملحق (1)

نماذج من كتاب السياسة الثقافية



حاضرنا الثقافي

إذا كان تراث الأمة منطلقاً ، فهو منطلق إلى شئ يحدد الهدف من الانطلاق ، والغاية من العناية به والاستناد إليه .

ولا شك أن من أصعب الأمور أن تكون أهداف العمل – حتى ولو كان مادياً – محدودة بحدود زمنية ومادية ثابتة ، وغير قابلة للتغيير .

إن خطر ذلك أن تصاب الأهداف بجمود يتنافى مع طابعها ، وأن تفقد القدرة على التطور الدءوب المستمر الذى يجعلها تنبض بالحياة ، وتدفع المهمة إلى مزيد من البذل والتضحية .

لهذا فإن أهداف الأعمال دائماً موقوتة بالزمن الذى نتطلع إليها فيه من ناحية ، وبالقدرات الميسورة عند الناس من ناحية أخرى ، لكنها ستستمر أبداً قابلة للنمو والتطور .

كذلك العمل الثقافى ، تتغير أهدافه وتتطور ، بتغير الظروف ومع قدرات الناس العقلية والنفسية ومع تطور احتياجاتهم فى الحياة . وكلما حققوا حلقة أسفرت هذه الحلقة عن أمل جديد ، وهكذا الإنسان ، لا يمل من أحلامه ، وأحلامه لا تدعه أبداً يستريح وهذا سر التطور .

وفى القليل ، وبعد أن استعرضنا منهج وزارة الثقافة فى الحرص على تراث الأمة والعناية به ، والأسباب الحضارية لذلك كله ، أصبح علينا أن ننقل إلى المنطق الطبيعى الذى تنطق إليه الثقافة ، من هذا التراث العظيم .

على أننا لن نستطيع أن نعتبر هذا المنطلق منتهياً بنهاية ما ، ولا هو محدود بمحدود لا يتجاوزها ، فإنه يشمل الحاضر والمستقبل جميعاً .

من تراثنا العظيم نستوحى برامج عمل لتنشيط عملنا الثقافي الراهن ، وتطوير إنتاج محتوياته ، وتعميقه بالقدر الذى يجعله بدوره منطلقاً إلى مستقبل أحسن .

وسنلخص عناصر الإنتاج الثقافى الراهن فى :

- الفنون التشكيلية .
- الكتاب .
- المسرح والموسيقى .
- السينما .
- العلاقات الثقافية الخارجية .
- الثقافة الجماهيرية .

ماذا استطاعت أجهزة وزارة الثقافة أن تقدمه فى كل مجال من هذه المجالات ؟ وهل ادخرت وسيلة أو جهداً كانت تستطيع أن تدفع به لمزيد من الإنتاج ؟ وماذا كان نصيبها من ذلك جميعاً فى واقع الحياة الفكرية والوجدانية للأمة ؟ وماذا استطاعت أن تحققه بكل هذه الوسائل ؟ وهل حالت بينها وبين مزيد من الإنتاج كما ؟ أو كيفاً عقبات ؟ وما نوع هذه العقبات ؟ وما وسيلة التغلب عليها ؟ وهل اتخذت هذه الوسيلة أم لا تزال فى بحث طويل مستفيض قد يصرفها عن تنفيذ برامجها فى الإصلاح ؟

إن وزارة الثقافة تستلهم من المدلول الثقافى الشامل منهجاً تواجه به الواقع . والذى لا شك فيه أنها واجهت رواسب تراكت على مدى عصور تطور فى مسير التجربة .

من ذلك ما تعرضت له أجهزتها عند ما كانت تدمج في أجهزة أخرى أو تسلخ عنها ، من تبعثر القوى وتوزع الجهد ، وضياح معالم الطريق أمام الدارسين .

ومن ذلك ما تعرضت له طبيعتها ، عند ما كانت تخضع لسياسة التوسع حيناً والتضييق حيناً ، ومن انصرافها إلى أعمال غير مهامها الأساسية ، وعندما كانت تريد أن تعود إلى مهامها ، كانت تواجه صعوبة تفوق صعوبة من يبدأ من جديد .

هذه الرواسب القديمة واجهتها ، بكل ما فيها من صعوبة ، وتحديات المسؤولية عنها دون أن تضيق بهذه المسؤولية ، لكنها وضعت في اعتبارها أنها عقبة كأداء تنقل كاهلها ، وكان أقصى آمالها ألا تجعلها تنوء بأثقاليها ، وألا تصرفها عن المضى في طريقها ، وهى تزيل هذه الرواسب القديمة من طريقها ، وأن تترك المسؤولية عنها لمسا رسمه القانون من حدود .

إن وجود أشخاص منحرفين احتمال متوقع في كل عمل وعلى كل حال فأمر ذلك متروك للحدود المرسومة وللقوانين .



إننا نعلم أننا نجتاز ظروفًا صعبة .

ونعلم أنه قد يتبادر إلى أذهان كثيرين منا نوع من التساؤل عن جدوى العمل الثقافي في هذه الظروف الصعبة ، وهل هذا وقته ؟ أم أن الوقت كله يجب أن يخصص للمدافع والدخيرة وأعمال فداية بطولية تقتل العدو من الأرض الغالية الي يحتلها ؟

إن الفداء والبطولة والتساقى عن الوجود الخاص إلى الوجود العام ، وتضحية النفس والنفيس والذهاب إلى الموت عن رضى واقتناع . كل تلك مظاهر الحياة الثقافية .

إن الثقافة ترفض الذل ، وترفض بالتالى الاحتلال .

إن الاقتناع بالوطن وحقه على أبنائه إقتناعاً يتجاوز كل مراحل الحرص على الحياة ، كل ذلك .. ثقافة .

الضمير العام والوجدان العام والتهيؤ النفسى للمعركة واليد التى تستخدم السلاح لا تحركها غرائز ، ولكن تحركها إرادة ، والإرادة لاتتكون إلا بتفاعل بين العقول والوجدان . كل ذلك ثقافة .

فالثقافة إذن جزء من معركتنا المقدسة ، وعلينا أن ندرك دورها الهائل فى دفع الطاقات إلى ساحات التضحية . بل علينا أن نؤمن بأننا بدون ثقافة سنفقد دائماً الروح العالية الى تحرك النفوس نحو الكرامة والاعتزاز بقيمة الإنسان الحر .

وأياً كانت اختلافات وجهات النظر ، فالذى لاشك فيه أن هناك قدراً مشتركاً من هذا الكلام نلتقى عنده .

وفى ضوء هذا القدر المشترك ، وبهديه ، نعرض فيما يلى تقريراً عن الإنتاج الراهن فى مجال الثقافة .

الكتاب

لاشك أن ترويج الكتاب الممتاز من الأهداف الكبيرة التي تحرص وزارة الثقافة - أشد الحرص - على تحقيقها . ولقد خطت الوزارة وجهاز التأليف والنشر خطوات واضحة في سبيل تخطيط ميدان النشر ، وما زال أمامها الكثير لتكون خطط النشر في الجمهورية كلها متكاملة ومرتبطة كل منها بالأخرى عن طريق التنسيق بين كل الأجهزة العاملة على نشر الكتاب ، فالأصل في دخول الدولة هذا الميدان أن ترعى حركة ثقافية ذات أهداف واضحة ، لا أن ترتجل أو تنشر لمجرد أن تبيع ، لأن هدفها ليس مجرد الربح من كتاب يروج بالصدفة ، ولا الكسب من طبعة تنتشر لظروفها الخاصة ، فذلك مما يعنى به ناشر لا تهتمه حركة النشر الجادة ولا سياستها ، إنما يعنينا في هذا التخطيط أن نلبي احتياج المجتمع ونعوض النقص في المادة المنشورة لكافة المستويات .

هيئة لا مؤسسة

من أجل ذلك أنشئت مؤسسة التأليف والنشر التي ضمت شركة للطباعة والنشر وشركة للتوزيع . غير أن تضخم العالة ، وزيادة طاقة المطابع ، وقيام المؤسسة على عامل الربح ، كل ذلك حولها من مؤسسة ذات هدف ثقافي إلى مؤسسة تجارية كانت تسعى - مرغمة - نحو تحقيق الربح ، فارتفعت أسعار الكتب وهبط مستوى بعض السلاسل تلبية لرغبات القراء .^(١)

(١) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » صحيفة ٩٧ وما بعدها .

وفي سبيل التحرر من إلحاح عامل الربح كهدف في حد ذاته ، رأت الوزارة تحويل مؤسسة التأليف والنشر إلى هيئة عامة ذات طابع خدمي ، على أن يدار نشاطها بأفضل الطرق الاقتصادية ، دون أن يؤثر ذلك على دورها في خدمة الثقافة ، كما رأت الوزارة أيضاً فصل عملية توزيع الصحف عن الهيئة الجديدة باعتبار أن هذا النشاط لا يمت بصلة إلى رسالة الوزارة ، في الوقت الذي تضم فيه هذه الهيئة مطبعة ثقافية تستطيع أن تلبي احتياجاتها الآن ومستقبلاً بعد أن تكون قد استغنت عن المطابع التجارية التي يمكن لقطاعات أخرى في الدولة الاستفادة بطاقتها في مثل هذه الأغراض .

التخطيط في مجال النشر

^(١) ولأهمية التخطيط في ميدان النشر تستعين المؤسسة على وضع خطة سنوية بلجنة استشارية من كبار الأساتذة في مختلف ميادين التخصص يقرحون ويدرسون ويتداولون في اجتماعات دورية متكررة حتى تخرج الخطة نتيجة جهود مجموعة متخصصة .

^(٢) ولقد تم إدخال هذا المنهج منذ سنة ١٩٦٧ ومن خلاله مثلاً ظهرت حاجة القارئ إلى الكتب السياسية والاقتصادية والاشتراكية ، كما ظهرت حاجته إلى الكتاب العلمي والتطبيقات التكنولوجية ، فصدرت سلسلة الفكر السياسي والاشتراكي ، وسلسلة العلم للجميع التي تصدر مرتين كل شهر .

* تحقيق التراث

أما بالنسبة لتخطيط نشر التراث العربي فقد اتجهت المؤسسة إلى تحقيق كتب العلوم وأصول الحكم لتضيف بذلك رصيداً جديداً من تراث العرب المعروف .

* القواميس والمعاجم

وظهر من التخطيط أيضاً شدة الحاجة إلى القواميس والمعاجم ، كما ظهرت الحاجة إلى دائرة معارف عربية ، ولما كانت الموارد المتاحة لا تسمح

(١) انظر كتاب « نحو انطلاق ثقافي » ص ١٤٧ وما بعدها .

(٢) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » ص ١٠٣ وما بعدها .

الآن بنشر دائرة معارف عامة فقد اتجهت المؤسسة إلى إعداد موسوعة في الفكر الإنساني في شكل مقالات عن تطور الحضارة والفكر والفن من العصور القديمة إلى الآن . وفي ميدان المعاجم أخرجت معجماً للباليه ، وهي تعد الآن معجماً للسينما وآخر للمسرح ، إلى جانب معاجم لغوية صغيرة ومتوسطة ، وأخرى في العلوم الاجتماعية والسياسية .

* أساس الترجمة

ولما كانت حركة الترجمة من أكبر روافد الثقافة في كل لغة فقد بدأت المؤسسة في إخراج قاموس إنجليزي عربي للمتبرجين المتخصصين في عدة أجزاء يضم حوالى ثلاثة آلاف صفحة على أساس قاموس « أكسفورد » المعروف ، وستشرع في طبع الجزء الأول في خمسمائة صفحة بعد أن تمت مادته بالفعل حيث استغرق لإعداده والتخطيط له كله عامين .

* روائع الآداب العالمية

وانتهت المؤسسة في مجال ترجمة روائع الآداب العالمية إلى أن تطرق أبواباً لا يطرقتها الناشر الخاص ، مثل روائع الأدب المعاصر في كل اللغات ، واختارت كثيراً من آداب الدول الاشتراكية التي حجبنا عنا زمناً طويلاً ، كما فتحت آفاقاً جديدة بالترجمة عن أدب اليونانية الحديثة وأدب أمريكا اللاتينية ، والأدب الإفريقي ، كما صدرت ترجمات عن اللغات الروسية والبلغارية والرومانية والمجرية وغيرها من اللغات ترجمة مباشرة .

* هذه الشواخ

وقد عمدت وزارة الثقافة إلى ترجمة شوامخ الأعمال لضرورتها للثقافة من ناحية ، ولأن واحداً لن يقبل على ترجمتها ما لم تعضده مؤسسة الدولة المختصة وتقدم له العون اللازم . وفي هذا الصدد قامت مؤسسة التأليف والنشر بترجمة أمهات الكتب الآتية :

- « اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » لجييون ، وقد صدر منه جزء ، والثاني تحت الطبع ، والثالث يراجع .
- « الغصن الذهبي » لفريرز وهو على وشك الانتهاء .
- « الانبادة » لفرجيل ، ويصدر الجزء الأول في شهر سبتمبر ١٩٦٩ .
- الأعمال الكاملة لدستوفسكى ، وصدر منها سبعة أجزاء .
- * وفي الخطة الجديدة ٦٩ / ١٩٧٠ تقرر ترجمة الكتب الآتية :
 - « تطور الفن » لمنرو .
 - « الفولكلور في العهد القديم » لفريرز .
 - الأعمال الكاملة لأفلاطون (ما لم يترجم) .
 - الأعمال الكاملة لهوميير (عن اليونانية) .
 - الأعمال الكاملة لبرجسون .
- * بالإضافة إلى نشر :
 - الأعمال الكاملة للطهطاوى .
 - الأعمال الكاملة لشوقي .
 - الأعمال الكاملة للبارودى .

* السلاسل والمجلات

إن وزارة الثقافة تؤمن ألا يكون التوسع في تقديم الخدمة الثقافية على أساس من هبوط المستوى ، والشعار الذى ينادى بأن الثقافة للشعب يجب أن يقتصر بأن حق الشعب هو أن يحصل على الثقافة الرفيعة فى صورة مبسطة ، وبأسعار زهيدة فى متناول قدرته .

لهذا وتطبيقاً لهذه السياسة فإن مؤسسة التأليف والنشر تصدر عدة سلاسل تتناول الثقافة الرفيعة المبسطة والزهيدة الثمن ، كما هو الحال فى سلسلة « المكتبة الثقافية » التى تصدر مرة كل أسبوعين بثلاثة قروش للنسخة ، وهى توزع عشرة آلاف نسخة من كل عدد ، ولها أثرها الكبير فى أوساط القراء . وهى بأفلام أساتذة فى الجامعات ومعاهد العلم .

ولقد كانت هذه السلسلة هي أول الطريق لإرساء قاعدة عريضة للقراءة في البلاد . فبذ سنة ١٩٦٠ وجدت وزارة الثقافة أنه لكي يروج الكتاب يجب أن تتولد عند الناس عادة القراءة، ولكي تصل الوزارة إلى هذا كان لابد من إغراء القراء بالقراءة واقتناء الكتب ، فقررت إصدار هذه السلسلة وغيرها ، لتباع - ولأول مرة - بأقل من تكلفتها، وقد نجحت في تحقيق هذه الرسالة ، ولا تزال تؤدي واجباً هاماً بإقامة هذه القاعدة العريضة .

كما عملت المؤسسة على تصفية السلاسل التي ثبت عدم جدواها وأوقف إصدار ١٣ سلسلة^(١) ، وسوف تعمل المؤسسة دائماً على تقييم هذه السلاسل ، وإصدار الجديد منها الذي تدل الدراسات على جدواه .

ذلك هو نشاط المؤسسة في إصدار السلاسل ، أما نشاطها في إصدار المجلات فهو يغطي معظم نواحي الثقافة الإنسانية^(٢) ، وقد شرعت المؤسسة في أن يكون لكل مجلة من مجلاتها طابعها الخاص . وهي تنوى هذا العام أن تصدر مجلة السينما شهرية إلى جانب المجلات الأربع الشهرية وهي مجلات «المجلة» و «الفكر المعاصر» و «المسرح» و «الكاتب» ، ومجلتين فصليتين هما «الفنون الشعبية» و «الكتاب العربي» .

* حاجة الجامعات

أما عن حاجة الجامعات والهيئات العلمية إلى الكتب الأجنبية المستوردة فقد استوردت المؤسسة مجموعة ضخمة من الكتب العلمية للجامعات والهيئات العلمية باعتهما طم بالسعر الرسمي لتكلفتها .

(١) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » صحيفة ٩٧ وما بعدها .

(١) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » صحيفة ١٠٥ وما بعدها .

(٣) كانت مجلة "السينما" تصدر شهرياً ضمن مجلة للسر والسينما ثم صدرت فصلية لأسباب اقتصادية ، فلما تبيأت لها الأسباب تنصدهر شهرياً مستقلة .

* كتب الأطفال

كذلك اتجهت المؤسسة إلى ميدان كتب الأطفال ، وعندما تبينت البون الشاسع بين ما يقرؤه أطفالنا وما يقرؤه نظراؤهم في الخارج عمدت إلى تزويد أطفالنا بموسوعة للأطفال ترسم التطور التكنولوجي عن طريق قصة تطور المواصلات ، وقد صدر الجزء الأول ، والثاني تحت الطبع ، والثلاثة الباقية لاتزال في طور الإعداد .

كما صدرت كتب لتغذية الشعور القومي عند الأطفال ، فصدر كتاب عن بيت ابن لقمان ، وتعد المؤسسة الآن سلسلة كتب عن البطولات العربية ، وفي مجال تبسيط العلوم صدر كتاب « ماذا وكيف وأين » ، كما صدرت كتب للتعريف بروائع الباليه وروائع المسرح مزودة بالقصص والصور ، لجذب انتباه الطفل إلى مادتها ، وصدر كذلك كتيبان من القصص التعليمي ، وسؤالى المؤسسة لإصدار كتب خاصة للأطفال في مختلف أعمارهم .

وفي مجال كتب الأطفال أيضاً اتفقت مؤسسة التأليف والنشر مع مؤسسة « كاييتول » في إيطاليا (وهي أكبر دار نشر دولية متخصصة في كتب الأطفال) ، على نشر ٥٦ كتيباً في سلسلة من الكتيبات الصغيرة الجميلة تحكى قصة العلم في ميدان الحيوان والنبات والمعادن . والمؤسسة تقوم الآن بترجمة هذه النصوص وتطويعها لأطفالنا ، وستولى الدار نشر عشرات الآلاف من هذه الكتيبات بأسعار زهيدة لتدخل قرانا ومدارسنا لتكون في كل يد تزود أطفالنا بزيادة عقلية وعاطفية يعدهم لدورهم في المستقبل ، وستظهر ثمرات هذا الاتفاق خلال هذا العام .

* الكتابات الجديدة

ولقد رأت المؤسسة أن تفتح المجال أمام الكتاب الناشئين ، فأفردت لهم سلسلة خاصة بكتاباتهم باعتبار أنهم البراعم الناهضة على طريق المستقبل خاصة وأن دور النشر الخاصة لن تغامر بالنشر لهم خوفاً من احتمال عدم تحقيق الربح المادى .



توزيع الكتاب

ولا شك أن توزيع الكتاب كان شاغل وزارة الثقافة الأول فليس يجدي أن يطبع الكتاب وينشر ثم لا يجد طريقه إلى القراء ، وقد عملت المؤسسة على توسيع قاعدة التوزيع ، فأنشأت لذلك خلال العامين الماضيين ست مكاتب بالأقاليم ، منها مكتبة في كل من المنصورة والمحلة الكبرى ودمنهور وأسيوط والمينا وفي حي الحسين بالقاهرة ، كما أنشأت مكاتب صغيرة في النوادي والمسارح ودور العرض السينمائي . وقد حقق انتشار المكتبات وتوسيع قاعدة التوزيع نتائج طيبة ، فقد بلغ المخزون من الكتب والسلاسل والمجلات في أول يناير ١٩٦٧ ٩ ملايين نسخة ، ويوجد الآن بالخازن حوالي خمسة ملايين نسخة^(١) ، فإذا أضيف ما صدر من أول يناير ١٩٦٧ حتى اليوم ، ويقدر بحوالي خمسة ملايين نسخة ، تكون أجهزة التوزيع قد استطاعت أن توزع تسعة ملايين نسخة في المدة من أول يناير ١٩٦٧ حتى أول يوليو ١٩٦٩ .^(٢)

* التوزيع الخارجي :

وفي مجال توزيع الكتاب خارج مصر طورت المؤسسة مكباتها في الخارج (بيروت ، بغداد) إلى مراكز توزيع تعطي باعة الكتب ما يحتاجونه ، وتيسر لهم التعاون معها بدلا من أن تدخل في منافسة معهم^(٣) . وكانت مكباتنا بالخارج تحقق خسارة تبلغ حوالي ٤٠ ألف جنيه في العام ، وتحولت الآن من مكاتب خاسرة إلى مراكز توزيع ، إن لم تحقق الربح بعد فإنها تعمل على نشر الكتاب دون أية خسارة مادية ، وهذا في حد ذاته خطوة إلى الأمام ، ومن المنتظر أن تزيد مع إحكام التحصيل وزيادة التسهيلات . وسوف توائم المؤسسة بين النتائج التي تحققتها هذه المراكز وبين تطويرها وانتشارها

(١) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » صحيفة ٩٧ وما بعدها .

(٢) بيع منها بالوزن حوالي نصف مليون وهي المراجعة من مجلات قديمة أو كتب تغيرت مناسباتها السياسية أو تلفت بالتخزين الخ

(٣) انظر كتاب « أهداف العمل الثقافي » صحيفة ٩٧ وما بعدها .

بأسلوب أو بآخر بما يحقق في النهاية أفضل رواج ممكن للكتاب المصري في العالم العربي بصفة خاصة .

* إلغاء قيود التصدير

وفي مجال مزيد من التسهيلات اتجه الرأي إلى إلغاء قيود تصدير الكتاب وتم الاتفاق مع وزارة الاقتصاد مبدئياً على إلغاء قيود النقد واسمارة التصدير ، وما زالت الدراسات التي تحكم تنفيذ هذا الاتفاق مستمرة مع وزارة الاقتصاد بأمل التغلب على المصاعب التي تعترض الكتاب العربي الصادر في مصر ، ولتدعيم ذلك فكرت وزارة الثقافة في إيجاد تنظيم للناشرين المصريين ، فأصدرت التشريعات اللازمة لتكوين اتحاد لهم ، ومن خلاله اتخذت الخطوات لتكوين اتحاد الناشرين العرب .

* معرض القاهرة الدولي للكتاب

وكانت إقامة المعرض الدولي للكتاب مناسبة طيبة أتاحت المؤسسة بها الفرصة أمام الجامعات والهيئات العلمية لتصل إلى حاجتها من المراجع بأسعار مناسبة ، ولقد اشتركت في المعرض ٢٧ دولة ، وأكثر من ٤٠٠ دار نشر ، وزاره أكثر من ٧٠ ألف زائر خلال فترة إقامته ، وبرغم كل الجهد الذي بذل والانفاق الذي تم فقد حققت المؤسسة ربحاً من الخدمات التي قدمت للناشرين الأجانب بخلاف الربح من توزيع الكتاب ، هذا إلى جانب ما حققه الناشر والموزعون الآخرون ، لكن المسألة مع هذا لا ينبغي مطلقاً أن تقاس بالربح المادى بقدر ما تقاس بالأثر الذي تركه هذا المعرض في الحياة الفكرية في العالم العربي إلى حد أن شعوراً كاملاً بضرورة إقامته كل عام قد دفع وزارة الثقافة إلى الإعداد لمعرض العام القادم من الآن ، وكلنا أمل أن تساعدنا أجهزة الدولة المختلفة — كما سبق لها أن فعلت في المعرض الماضي — على إنجاح معرضنا القادم بإذن الله .

ملحق (2)

الكتاب العربي وسياسة النشر في الجمهورية العربية المتحدة

الكتاب العربي وسياسة النشر في الجمهورية العربية المتحدة كلمة السيد الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة في افتتاح مؤتمر الكتاب العربي

خطة وزارة الثقافة

هذا هو لقاءنا الثالث في سلسلة اللقاءات المفتوحة مع المثقفين والفنانين .. بدأنا بالسينما ثم المسرح ، وها نحن نلتقي اليوم مع أهل الكلمة والكتاب لنبحث مما الطريق الى تطوير ثقافتنا المعاصرة ، حتى تصبح في مستوى الانجازات الرائعة التي حققتها الثورة للمواطن العربي في مجال السياسة والاقتصاد وتغيير الظروف المادية بشكل عام .

وموضوعنا اليوم يتناول الاجابة على هذا السؤال .. « أين موضع الكتاب العربي في حركة التغيير الاجتماعي والثوري التي تشمل كل جانب من حياة الناس في بلادنا وفي كل جزء من اجزاء الوطن العربي ؟ »

واذا تأملنا الكتاب العربي - الصادر من الجمهورية العربية المتحدة ، صانعة هذه الانتصارات لوجدناه متخلفا عنها تخلفا خطيرا ، ورغم ما تكرسه الثورة له من جهود وطافات ، وما تخصصه من ميزانيات ، وتبذله من تشجيع مادي ومعنوي .

ان كتابنا لا يعبر للأسف الا في القليل النادر عن الظواهر الأساسية الجديدة في مجتمعنا ، ولا يشارك مشاركة كافية فعالة الا نادرا كذلك في التحول الاجتماعي ببلادنا الى الاشتراكية .

حقاً ، لقد ارتفع إنتاج الكتب في الجمهورية العربية المتحدة ، فكان لا يزيد عام ١٩٥١ عن ٣٦٩ كتاباً في السنة ، فارتفع عام ١٩٦٥ الى مايقرب من ٣٦٢٦ كتاباً في سنة ولكن ما اقل الكتب الجيدة بين هذه الكثرة الهائلة من الانتاج ، وما اندر الكتب التي تعبر عن قيمنا الثورية الجديدة ، تعبيراً ينسجم بالأصالة والعمق .



وإذا تأملنا المكتبة العربية ، لوجدنا العديد من الكتب المنثارة من التراث الانساني لا تكاد تتيسر للقارئ العربي أن يتعرف على الملامح الأساسية لهذا التراث الانساني . ان جوانب لاحصر لها من هذا التراث ما تزال مجهولة للقارئ العربي ، او لايعرف عنها غير بضعة كتب او بضعة مقالات .

اما تراثنا العربي القديم فلا نجد منه في مكتبتنا العربية سوى شذرات لاتكاد تقدم الملامح الأساسية لهذا التراث العظيم .

اما تراثنا العربي الحديث منذ القرن التاسع عشر فيكاد يكون مفقوداً او غير ميسر لاطلاع الأدباء والمفكرين ، أمثال أعمال رفاة الطهطاوي ، وعلى مبارك ، وعبد الله النديم والأفغاني ، واوبريتات سيد درويش ، وأزجال يريم التونسي وعشرات غيرهم .

وحتى انتاجنا المعاصر فما زال الجانب الأكبر منه مشتملاً بين دور النشر المختلفة لاتجمعه طبعات كاملة موحدة .

وما اقل ما نجد بين هذا الانتاج المعاصر ما يعبر عن تجاربنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والفكرية الجديدة . لم يكتب بعد تاريخ قومي موحد للأمة العربية ، ولم يكتب بعد تاريخ موحد للفكر العربي ، ولم يكتب بعد تاريخ موحد للأدب العربي القديم والحديث والمعاصر .

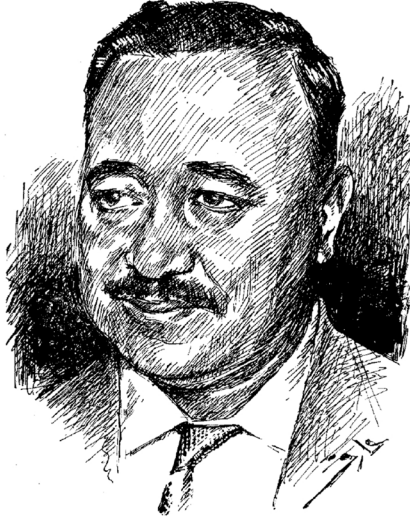
ولم يكتب بعد تاريخ موحد للثورة العربية الشاملة ، ان حصيلتنا من هذا كله في معظمها كتابات سريعة ، متناثرة ، تتناول موضوعات جزئية ، ولا تتميز بالنظرة التاريخية الموضوعية الشاملة ولا تتسم بالأصالة والعمق .

والمؤسف ان تمتلئ المكتبة العربية في هذه السنوات بكتب عن أخطر قضاياها وهي قضية الاشتراكية والوحدة العربية ، فنجدها في معظمها متناقضة الاتجاهات ، تثير من البلبلة الفكرية أكثر مما تشيع الوضوح والوعي .

اما من ناحية الشكل فان كتابنا قبيح الاخراج متناثر المظهر متخلف عن المستوى الرفيع الذي بلغته أدواقنا وفنوننا التشكيلية .



ومن ناحية التوزيع فما زال الكتاب العربي محدود الانتشار ولا شك ان للأمية تأثيراً في هذا الا انه ليس التأثير الوحيد ، وان الكتاب ما يزال يتحرك في دائرة توزيع محدودة لا تخرج عن نطاق المدن الا بقدر ضئيل ، وأن المعدل العام لتوزيع الكتاب العربي ما زال اضعافاً لكثير من عدد القراء من أبناء الوطن العربي .



إننا لم نَقم بجهد يذكر في ترجمة تراثنا القديم والحديث وإنتاجنا المعاصر إلى اللغات الأجنبية والتعريف به وإن كثيرا من المصنفات ما زالت أسماء مجهولة لدى القارئ الأجنبي ، ورغم جدارة أدبيهم وفكرهم أن يجد مكانته في التراث العالمي المعاصر .

ولست أسعى بهذا كله إلى الإقلال من الجهود الفردية والجماعية الكبيرة التي بذلها الكتاب والمفكرون والفنانون العرب فضلا عن دور النشر العربية المختلفة للارتفاع بمستوى الكتاب العربي تأليفا وترجمة وطباعة ونشرا . وأحب أن أنوه في هذا الصدد بالدور الكبير الذي قام به المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وأشد بوجه خاص بمشروع المكتبة العربية الذي يتعاون المجلس مع مؤسسة التأليف في إصداره . إلا أنني أعتقد مخلصا أنه - ورغم هذه الجهود - فالكتاب العربي لم يرتفع بعد إلى مستوى مسؤولياته العظيمة .

وإذا كنا اليوم في مستهل مرحلة جديدة من التحول الاشتراكي في بلادنا ، تقوم دعائمها المادية على إنجاز الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية ، فما أجددنا أن نجعل من الثقافة عامة ، والكتاب بوجه خاص دعامة روحية وأخلاقية ووجدانية وفكرية لإنجاز هذا الهدف العظيم .

هذه هي القضية الأساسية التي أطرحها في اجتماعنا هذا ، في صراحة وإخلاص ،
نتدارسها لتتبين أفضل الحلول لها . لقد انتهت الثورة الى خطوة هذه القضية .

ولهذا حرصت منذ البداية على تخطيط الثقافة عامة ، والكتاب بصفة خاصة ، واتخذت
لهذا خطوات عديدة كان منها انشاء جهاز للنشر تابع للدولة يشرف على الترجمة والتأليف
والنشر عامة ويوجهها خدمة الثورة الثقافية .

ولن أتابع الخطوات التفصيلية ، وإنما اكتفى بأخر هذه الخطوات وهي قيام المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والنشر عام ١٩٦٤ تضم أربع شركات هي الدار القومية للتأليف
والنشر ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، ودار القلم ، والشركة القومية للتوزيع .

وقد تحقق بقيام هذه المؤسسة قطاع عام كبير للنشر تابع لوزارة الثقافة يضم أكبر
تجمع للمطابع في بلادنا بل في البلاد العربية كلها ، مزود بإمكانات مالية وإدارية وثقافية
كبيرة .

فهل استطاعت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر أن تضطلع بالمسؤوليات الملقاة
علي عاتقها ؟

الواقع أن المؤسسة قد اشغلت منذ نشأتها بأعباء إدارية ومالية ، من أجل تجميع
مختلف المطابع واجهزة النشر الموزعة ، وتوحيدها في جهاز واحد . وقامت في سبيل ذلك
بجهد كبير مشكور . ومع تقديرنا العميق لهذه الجهود جميعا ، إلا أن من واجبتنا أن نتصالح
بالخفاقة .

فقد كان الطابع الغالب على إنتاج المؤسسة وشركاتها هو طابع الغزارة في الإنتاج
على حساب الجودة .

ولم يكن للمؤسسة وشركاتها خطة واضحة محددة للنشر ، أو نظام علمي دقيق
للطباعة والتوزيع مما أدى الى هبوط مستوى الكتاب العربي الصادر من القاهرة ، سواء من
حيث الموضوع أو الإخراج أو التوزيع .

واسمحوا لي أن أصرح لكم أنه من بين ما جاء بتقرير المؤسسة المرفوع لي عن حالتها
المالية بأنها تعاني في ميزانية هذا العام عجزا ماليا حوالى ٣٦٠ ألف جنيه ، كما تعاني
عجزا ماليا في ميزانية بعض شركاتها يبلغ ما يقرب من ٤٠٠ ألف جنيه وترتفع ديونها
وخسائرها من المجلات الى ٢٠٠ ألف جنيه رغم أن بعضها يعان إعانة سنوية تصل الى
١٠٠ ألف جنيه . فضلا عن هذا فإن المؤسسة تملك كما ذكرت أضخم تجمع طباعى فى
الجمهورية العربية المتحدة وفي البلاد العربية كلها ، إلا أن مطالبها لا تكاد تعمل بأكثر من
نصف طاقتها ، وتعتبر أغلى المطابع أسعارا وأكثرها تكلفة ، وتعانى المؤسسة من ضالة
نسبة توزيع فى كثير من كتبها ومجلاتها التى تصل فى بعض الأحيان الى ١٠٪ أو أقل ،
ولهذا تتكدس المخازن بالكتب التى رفضتها الأسواق ويبدد التلف فى بعضها .

وقد يبدو غريبا أن تعلموا أن المخزون من الكتب والمجلات يبلغ ٩ مليون نسخة .
وكما تتكدس المخازن بالكتب تتكدس الإدارات بالعاملين غير الأكفاء ، أو بالألفاظ
العاطلين عن العمل ، وتندم اللوائح الإدارية للعمل ، وتدب الفوضى والتلقائية وتشيع
روح الفردية فى مختلف الأجهزة .

وفضلا عن هذا كله ، فإن النظام العام للمؤسسة وشركاتها ، كان يمثل تداخلا وازدواجا بين مختلف الأجهزة والادارات والأعمال ، فكانت شركة الدار القومية تقوم بالنشر والطباعة والتوزيع وكانت دار القلم تقوم بالنشر والطباعة والتوزيع ، وكانت الدار المصرية تقوم بالنشر والتوزيع ، وكانت الشركة القومية تقتصر على التوزيع ، ولكن الغريب أنها كانت تقتصر على توزيع الجرائد والمجلات دون الكتب على خلاف القراء الجمهوري الصادر بانسانها والذي جعل توزيع الكتب من أحد أهدافها .

ومما يدعو الى التفاؤل والثقة أن الكتب الجادة القيمة التي صدرت عن المؤسسة وشركاتها كان الرواج من نصيبها .

فعل حين كان يهبط التوزيع هبوطا خطيرا في بعض الكتب السطحية فيصل كما ذكرنا الى حد ١٠٪ من المطبوع وأحيانا أخرى الى ٣٠ نسخة فقط من المطبوع ويتكدس الباقي في المخازن ، كان يرتفع توزيع الكتب الجادة القيمة ارتفاعا يصل بها الى مستوى النفاذ في كثير من الأحيان .

على أن النشر لم يكن يعانى من ضالة المستوى ، وقلة التوزيع فحسب ، بل كان يعانى كذلك من التخطي وال تكرار . فال موضوع الواحد يتكرر فى أكثر من سلسلة اذ تصدر من السلسلة المعينة كتب تنتسب الى سلسلة أخرى ، وكتب تتكرر ترجمتها فى أكثر من سلسلة بل يكرر أحيانا نشر الترجمة الواحدة للمؤلف نفسه فى الشركة الواحدة . وكانت هناك مجموعة من الأسماء محدودة ، تدور بينهم الترجمة والمراجعة ، تجد بينهم من راجع كتبها أبعد ما تكون عن اختصاصه ، وهكذا أصبحت العلاقات الشخصية تلعب دورا كبيرا فى تحديد الكتب وتحديد المترجمين والمراجعين والمؤلفين . وتعاقدت بعض شركات المؤسسة على بعض الكتب التى تتناقض مع مبادئنا وأفكارنا . فقد حرصت منذ توليت مسئولية وزارة الثقافة على وقف اصدار مئات الكتب التى كانت على وشك الإصدار فكانت النتيجة وقف اصدار ما يزيد على ٢٠٠ كتاب من ٤٥٠ كتاب كان منها ما قد تم طبعه بالفعل . وسنمنع منها ما هو هابط المستوى حتى نلشرع فى تنفيذ خطتنا الجديدة .

مثال ذلك كتاب يصف الثورة بأنها انقلاب عسكري ويصف الاتحاد الاشتراكي بأنه حزب ديكتاتوري ويهاجم الاسلام ويصفه بالكهوتية ويصف اسرائيل بأنها واحة الديمقراطية ويشيد بأبي رقية ونوري السعيد وكرومر .

وكتاب يهاجم اذاعة القاهرة « التى تذيب سيلا لا ينقطع من السفافات العادية لاسرائيل » .

وكتاب يهاجم سيكوتوى ، وآخر يتضمن اشادة بدور المبشرين فى افريقيا .
والى جانب هذا كله كانت هناك مخالفات كشفت - على الأقل - عن افعال خطيرة ككتاب لسان العرب لابن منظور طبعت منه ١٠ ألاف نسخة فى ٢٠ مجلدا ثم تبين فساد الطبع فسحب من الاسواق .

وستجد كذلك كتاب (الأم) للامام الشافعى الذى تبين فساد الأجزاء المطبوعة منه بعد أن كبد الدولة آلاف من الجنيهات .

وهناك موضوع ورق « البابل » الذى اشترته الدار المصرية لاستخدامه فى طبع

المعاجم قبل التأكد من صلاحيتها بما يقرب من ٩٥ ألف جنيه بالعملة الصعبة ثم تبين أن هذا الورق غير صالح لذلك . وتخزنت أطنان الورق أكثر من ثلاث سنوات انتظارا للاستفادة منه . وسأعرض عليكم الخطوط العامة لما تحقق خلال الأشهر الماضية :

هذه هي صورة للوضع الذي آلت اليه الأحوال في مؤسسة النشر ، وقد أدركنا أن تنظيم الجهاز الإداري والمالي السليم هو الأساس الراسخ لخدمة خطة النشر عند وضعها . وسأعرض عليكم الخطوط العامة لما تحقق خلال الأشهر الماضية :

١ - تم ادماج الإدارات المتشابهة في الشركات الأربع التابعة للمؤسسة . وكان من نتيجة هذا أن أدمجنا الشركات الأربع في شركتين وحيدتين هما شركة الكاتب العربي للطباعة والنشر ، والشركة القومية للتوزيع ، مدمجين كل إدارات الطباعة والنشر في الشركة الأولى ، وكل إدارات التوزيع من كتب ومجلات وجرائد في الشركة الثانية .

وقد حرصنا على أن نجتمع بين الطباعة والنشر في شركة واحدة حتى يستطيع العائد من الطباعة أن يغطي نفقات النشر .

٢ - خطط لنظام إداري جديد للشركتين والمؤسسة يزيل البيروقراطية - فيما نرجو - وينظم العمل ، ويرفع من كفاءته ، ويقلل من تكلفته ، ويكفل المراقبة الدائمة ، وقيمتها على أسس علمية ، ويعيد توزيع العاملين توزيعاً يتفق مع كفاءتهم ويثير حماسهم ، وما يزال هذا التخطيط موضع الدراسة ، وسنحرص على إشراك العاملين والإدارات المتخصصة في إبداء الرأي فيه قبل إقراره .

٣ - اتخذت إجراءات الإغلاق لمكتباتنا التي كانت قد انشئت في البلاد العربية والتي كانت في الحقيقة تقوم بمنافسة المكتبات العربية المحلية ، وأنشأنا مركزاً للتوزيع بالجملة في بيروت وسوف تنبمه فروع في مختلف البلاد العربية لتقديتها باحتياجاتها من الكتب والجرائد والمجلات .

٤ - تشكلت لجنة لفحص الكتب التي كانت معدة للطبع أو حتى على وشك الإصدار .

٥ - ولجنة أخرى لفحص الكتب المكعدة بالمخازن تمهيدا لاعادة تسويق الجيد منها والتخلص من الفاسد أو السيئ .

٦ - توقف إصدار بعض المجلات تمهيدا لاعادة إصدارها على أسس جديدة مدروسة على أن يتم نقل كل المجلات الإعلامية الى وزارة الإرشاد القومي باعتبارها الجهاز المسئول عن الاعلام .

٧ - تحدثت أسس ثابتة لتنظيم التعاقد مع المؤلفين والمترجمين حسب مستوياتهم الثقافية وطبيعة الموضوع المقدم وقيمته .

٨ - بدأ مشروع إنشاء دائرة معارف عربية منذ أكثر من خمسة سنوات ، وشكلت لجنة لتخطيط هذه المهمة الجليلية والإشراف عليها ، ولكن لم تجتمع اللجنة غير بضع اجتماعات وتوقف عملها . ثم بدأ المشروع من جديد مرة أخرى واتخذت فيه خطوات ولكن لم يتم منه الا تفرغ بعض مواد من حرف الالف فقط . ولعل هذه النتيجة لاتناسب مع ما بذل من جهد وانفق من مال ولهذا أوقفنا العمل في دائرة المعارف للحد من المصروفات تمهيدا لاعادة دراسة المشروع على أسس علمية . في أقرب وقت .

فليست دائرة المعارف مفردات تجمع ، انما هي فلسفة تحدد ، ومنهج علمي يتخذ ، بحيث تأتي دائرة المعارف ممبرة عن ثقافتنا القومية في فروعها المختلفة واصالتها الخاصة .

وستحرص وزارة الثقافة على اشراك المثقفين والاجهزة الثقافية المختلفة في البلاد العربية في انجاز هذا المشروع الجديد حتى يأتي معبرا عن أرفع مابلقته ثقافتنا العربية ، بل يكون كذلك عاملا من عوامل التوحيد بين المثقفين العرب .

٩ - كانت وزارة الثقافة قد بدأت في اعداد مشروع المعاجم وهو يتكون من خمسة معاجم هي الرائد الصغير ، والرائد المصور ، والرائد المترادف ورائد المعاني ، والرائد الكبير ، ولكن حتى الآن لم يتم الانتهاء الا من الجزء الاول من الرائد الصغير ، أما بقية المعاجم فماتزال تحت الاعداد ، ولذلك ستبدأ المؤسسة فورا في استكمال باقى المعاجم وطبع الجزء الاول من الرائد الصغير .

وكان هناك بداية في اعداد قاموس عربي انجليزي ولكن هذا المشروع وقف في بدايته وهو من المشروعات العزيزة التي ستحرص المؤسسة على انجازها .

١٠ - انشئت ادارة عامة للشئون الفنية بدار الكاتب العربى تتحمل مسئولية تصميم الكتاب واخراجه واعداده اعدادا فنيا للطبع وارتقايا بمستواه الفنى والجمال . على أن هذه الامور جميعا هي مجرد خطوات تمهيدية لوضع خطة جديدة للنشر والطباعة والتوزيع يتحقق بها مانرجوه للكتاب العربى من ازدهار وانتشار .



وقبل أن أعرض عليكم العناصر العامة لهذه الخطة ، أحب أن احدد بعض المبادئ الاساسية والاهداف العامة التى تستهدفها ونستهدفها في هذا الامر :

١ - اننا نؤمن أن الكتاب خدمة اجتماعية ثم عملية اقتصادية تمود موارد لمضاعفة هذه الخدمة والمهم اننا نحرص أساسا على خدمة قضية الثورة الثقافية .

٢ - لسنا نؤمن بالتماعيش السلمى بين الافكار الرجعية والافكار التقدمية . واذا كنا نعيش اليوم مجتمعا انتقاليا ، ماتزال تنفس فيه بعض بقايا المجتمع الرأسمالى الاقطاعى الاستعمارى السابقة ، فاننا نسعى للتعبيل بهذه المرحلة الانتقالية وبناء مجتمعنا الاشتراكى . وليس معنى هذا أن ثقافتنا الراهنة ينبغي أن تكون ثقافة انتقالية كذلك تنفس في داخلها بقايا الثقافات والافكار الرجعية . اننا نؤمن بالتماعيش السلمى في ميدان السياسة بين الدول المختلفة الانظمة الاجتماعية ، حرصا منا على السلام القائم على العدل .

أما الفكر فهو اداة من ادوات الانتقال الثورى نحو مجتمعنا الاشتراكى الجديد . ولهذا ينبغي لهذه الاداة أن تكون واضحة ومحددة . ان المهمة الرئيسية للثقافة هي التهيئة الروحية لجماهير الشعب العامل ، من أجل صيانة الاستقلال وبناء الاشتراكية وتحرير الوطن العربى كله وتوحيده .

٣ - ولسنا نحد من حرية التعبير بل نحرص عليه ، ولكننا نقف ضد كل ما هو مناقض لمبادئنا الانسانية واهدافنا التحررية والتقدمية والقومية . ولهذا فنحن نشجع

مختلف المدارس الأدبية والفنية والفكرية في إطار هذه المبادئ والأهداف .
ولسنا نخطط للتعبير إنما نخطط لامكانية التعبير .

٤ - اننا نحرص في مجال التأليف والترجمة والنشر ، على تحقيق شعار وحدة القوى التقدمية والثورية في الوطن العربي كله . ولهذا نسعى جادين لتعبئة كافة المثقفين الثوريين العرب للاسهام بشكل منظم مخطط في خدمة الثقافة العربية عامة والكتاب العربي بشكل خاص .

ونعمل كذلك جادين للتعاون مع دور النشر العربية ، مادامت تجمعنا وحسنة الأهداف التقدمية والقومية ، ولهذا فلا صحة لما يشاع من اننا نسعى الى منافسة الناشرين في بيروت . اننا على العكس من هذا تماما ، نسعى ونعمل على التعاون مع كل المثقفين الثوريين العرب ، وكل دور النشر الوطنية التقدمية في بيروت ، وفي غير بيروت من عواصم البلاد العربية تحقيقا لزحف العمل العربي الثوري من أجل ثقافة عربية اشتراكية معبرة عن أشواق الامة العربية .

٥ - سنحرص على الاهتمام بترائنا العربي القديم ، لا بالتحقيق والنشر فحسب ، بل بالدراسة والتقييم كذلك ، لابرز قيمه الباقية الخالدة ، ورسم الملامح المتكاملة للفكر العربي الاصيل عبر التاريخ . وسنحرص بصفة خاصة بالجانب العلمي منه ، هذا الجانب الذي كان له أبلغ الأثر في نشأة الحضارة الأوروبية الحديثة .

وبرغم قصر المدة التي قضناها الزميل الكريم الدكتور سليمان حزين على رأس وزارة الثقافة فقد قام مشكوراً بإنشاء مركز دراسات تحقيق التراث القومي ونشره بدار الكتب الى جانب ما قام به من أعمال مثمرة أخرى .

وسنحرص كذلك على الاهتمام بالتراث الشعبي ، تدوينا ودراسة وتقييما ، لا في الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، بل في سائر أنحاء الوطن العربي كله .

٦ - نحن نؤمن بالله ، ونتمسك بالقيم الروحية والدينية ، ولهذا فنحن سنعمل بالتعاون مع الأزهر الشريف ، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، على التعمق في الدراسات الدينية عامة والإسلامية خاصة ، ونسعى لتنقية القيم الدينية من كل التحريفات المفترضة ، أو المواقف المتزمتة ، أو المحاولات الرجعية والاستعمارية التي تسعى للانحراف بالدين عن جوهره التقدمي الاصيل .

٧ - اننا نهتم اهتماما خاصا بالدراسات النظرية سواء مايتعلق منها بالقومية أو الاشتراكية . ان تحقيق أهدافنا التحريرية والاجتماعية والقومية لا يتم بالعمل السياسي أو الاقتصادي وحده ، بل لابد لهذا العمل السياسي والاقتصادي أن يصدر عن وعي عميق ، وادراك نظري سليم ، وهو وعي وادراك صادرا عن تأمل تجربتنا الخاصة ، وتطبيقنا التميز ، دون أن يعنى هذا صدودا عن ثمرات الفكر الإنساني ، وخلاصة التجارب البشرية .

ولهذا هاتنا نحرص على إعادة كتابة تاريخنا القومي تحديدا لاملحنا القومية . ويتبع وزارة الثقافة مركز لدراسات التاريخ القومي يعمل بالتعاون مع دار الكتب القومية « ودار الوثائق القومية » ، على تيسير بحث التاريخ القومي في عصوره المختلفة ، وتوجيه الباحثين وتعريفهم بأماكن وجود الوثائق وغيرها من المراجع والمواد اللازمة لبحثهم .

على أننا سنهتم اهتماما خاصا بهذا المركز وسنسعى الى تدعيمه حتى يتمكن من تحقيق رسالته الكبرى : رسالة إعادة كتابة تاريخنا القومي .

٨ - أننا نهتم اهتماما خاصا كذلك بالثقافة العلمية . فلقد غلب الجانب الأدبي على ثقافتنا العامة . أما الجانب العلمي فليست له حتى اليوم العناية الكافية . وفي مجتمعنا مازال تسود الافكار والعادات غير العلمية ، مثل التواكل والسلبية والفردية والتلقائية والخرافة . ولاشك فنحن نحتاج الى توجيه الفكر العلمي وتعميقه واشاعته بين المواطنين جميعا ، لبت روح العمل ومواجهة المشاكل مواجهة موضوعية سليمة .

٩ - ونحن نحرص على توسيع القاعدة القارئة وتيسير سبل الاستمتاع بثمرات العلم والأدب والفن للطبقات الشعبية التي طال حرمانها من هذه الثمرات ولهذا نؤمن بضرورة الاتجاه بالكتاب الى العمال والفلاحين والعمل على خلق العادات القرائية بينهم ، وذلك باصدار الطبوعات الزعيدة الثمن للكتب القيمة أو تبسيط امهات هذه الكتب وتقريبها لهم ، دون الاخلال بجودتها ، وتيسير انتشار الكتاب في المدن النائية والقرى والمصانع وذلك بهدف اذابة الفوارق الثقافية بين صفوف الشعب العامل ، والارتفاع بالمستوى الحضارى للجماهير الشعب .

١٠ - ستولى الثقافة الجماهيرية عناية خاصة ، فقد بذلت من قبل محاولات للوصول الى العامل والفلاح والجندي وغيرهم وخلق قراء جدد من بين هذه الفئات من أبناء الشعب يقبلون على الكتاب ويحرصون على اقتنائه ، فصدرت سلاسل تخاطب هذه الفئات غير أن هذه السلاسل وإن تكن محاولة طيبة فإنها لم تستطع أن تحقق الهدف الذى صدرت من أجله - ويوضع الآن تخطيط جديد لكتاب تثقيف الجماهير تخطيط لمادته وشكله واسلوبه في معالجة الموضوع .

فإذا ضربنا مثلا بالفلاح فإن هناك نوعين من الكتب سيصدران للريف هما الكتاب المقروء والكتاب المسموع ، أى الاسطوانة ، وستعالج مشكلاته - بالتعاون مع أمانة الفلاحين في الاتحاد الاشتراكي ، وسيشجع على التأليف القصادر على معالجة مشكلاته ممن يعيشون هذه المشكلات ليقدّموا له المؤلفات في الموضوعات الدينية والأدبية والسياسية والعلمية والتاريخية ، وبخاصة سير أبطال الشعب المصرى والعربى ممن كانت لهم مواقفهم المشهودة التى أثرت فى مجرى التاريخ أو كانوا مثلا تحتذى في التصحية في سبيل المثل العليا ، كل ذلك في أسلوب مبسط بعيد عن التعقيد الفنى ومطبوعا في كتاب أو مسجلا على أسطوانة بأسلوب النوتات التى تنتجها فى أمسياتنا في القرى أو تنفنى فيها بسير الابطال الذين تناقلت الأجيال سيرهم وسجلتها في فنونها الشعبية .

وعلى غرار التخطيط للكتب التى تخاطب الزراع فى الريف يخطط الكتاب الذى يخاطب العامل أو الطالب أو الجندي أو غيره من المواطنين على اختلاف مستوياتهم الثقافية .

وفصلا عن هذا فسوف نتاح أمهات الكتب القيمة ، زهيدة الثمن ، جميلة المظهر لجماهير الشعب وتتوفر هذه الكتب للجماهير في مراكز تجمعاتها المختلفة

وسيكون للثقافة الجماهيرية مسئول مختص بها بين أعضاء مجلس ادارة مؤسسة التأليف والنشر .

١١ - وبرغم انتشار الامية الالفبائية ، فان هناك امية لا تقل خطرا هي الامية الثقافية ، والتي تحرص وزارة الثقافة بكل امكانياتها على محوها كذلك بالاستعانة بكل الاجهزة الثقافية التابعة للوزارة ، متعاونين في هذا مع اجهزة الاتحاد الاشتراكي في هذا الميدان .

١٢ - ونحن نحرص على تثقيف الاجيال الجديدة الصاعدة من الاطفال والشباب بروح القيم الجديدة ، متيحين كل ثمرات الثقافة النقية لهم ، حتى نجنبهم هذه السموم الذخيرة لمواصلة حياتنا الثقافية وتجديدها . ولهذا سنحرص على انشاء سلسلة متكاملة تسد حاجة الاطفال والشباب المتزايدة الى الثقافة بادئين بمشروعين هما : مكتبة الشباب ودائرة معارف الطفل .

١٣ - وسترعى المؤسسة الاجيال الجديدة من الادباء والفنانين والمفكرين ، ونعمل جادين على تيسير مختلف الوسائل لنشر انتاجهم وتقديهم وتشجيعهم . فهم الذخيرة لمواصلة حياتنا الثقافية وتجديدها . ولهذا سنحرص على انشاء سلسلة خاصة لنشر الانتاج الفكري والادبي للجيل الجديد من الادباء ، تتحدد دوريتها حسب غزارة هذا الانتاج وقيمه ، وفي تخطيط المجلات الحالية التي تشرف المؤسسة على اصدارها سيخصص مكان للتعريف بهذا الانتاج ، بأمل أن يسرع فيصبح مجلة خاصة .

١٤ - وسنتهم اهتماما خاصا بالفن ، ونعمل على اشاعته بين الناس سواء بالدراسات العميقة ، أو بنشر المجموعات الفنية ، واناقتها بأثمان زهيدة . ان محبة الجمال جزء من محبة الحقيقة .

١٥ - ونحن أخيرا نحرص على متابعة آخر منجزات الفكر البشري سواء في الادب أو الفن أو العلم أو السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غير ذلك من بقية فروع المعرفة الانسانية . تدعينا للصلات الثقافية بين الشعوب ، وخاصة بين الشعوب والدول الصديقة ، التي تمارس معنا نضالا مشتركا ضد التخلف والرجعية والاستعمار في آسيا وافريقيا .

هذه هي المبادئ الاساسية والاهداف العامة التي نهتدي بها في خطتنا التي اتشرف بعرض خطوطها الرئيسية عليكم .

ونستطيع أن نلخص هذه الخطة في كلمات قليلة بانها المشاركة الواعية بالكتاب العربي في ثورة البناء الاشتراكي ، وفي توحيد الوجدان القومي ، وفي تنمية القيم الروحية والاخلاقية والجمالية والانسانية والنضالية في المواطن العربي .

اما عناصر هذه الخطة فالخصصا في النقاط التالية :

أولا : في مجال النشر :

١ - اجراء مسح علمي دقيق للمكتبة العربية لمعرفة نواحي النقص فيها . ووضع خطة للتأليف والترجمة بناء على ذلك المسح ، نحدد فيها الاولويات لما يؤلف وما يترجم

من فروع المعرفة المختلفة ، بحسب احتياجاتنا وبحسب القدرة المالية والانتاجية وفي إطار ينسق الجهود مع دور النشر المختلفة في الجمهورية العربية المتحدة ، وفي سائر البلاد العربية .

٢ - اصدار بيبليوجرافيا دورية شاملة لكل ما يصدر من كتب عربية في فروع المعرفة المختلفة في الوطن العربي كله . مع الحرص على تلخيصها وتقييمها ، وجعل مجلة «الكتاب العربي» بعد تطويرها نواة لهذا المشروع .

٣ - وستكون لجان استشارية دائمة من مختلف المثقفين التقدميين في الجمهورية ، وفي البلاد العربية للتخطيط للكتاب العربي ، وستعبد تنظيم السلاسل ، وسنبدأ مباشرة في اصدار سلسلتين جديدتين ، أولهما سلسلة خاصة بقضية فلسطين تجمع ثرات هذه القضية العزيرة تأليفا وترجمة وتتابع كل التطورات التي تمر بها قضية العرب الأولى مع الحرص على ترجمة هذه الكتب ما أمكن لتنتشر على أوسع نطاق عالمي . أما السلسلة الثانية فهي سلسلة الدراسات الاشتراكية لمتابعة الخبرات الاشتراكية العالية ، وسننشر طبعات خاصة من الأعمال الكاملة تجمع أمهات الأعمال البارزة في تاريخ الثقافة العربية القديمة منها والحديث والمعاصر ، وستتولى طبع الكتب الدراسية في مجال الآداب والعلوم في مطابعتنا المحلية واناقتها للطلبة بأسعار زهيدة ، وآخرها سنعمل بإنشاء اتحاد الناشرين في الجمهورية وقد اتخذت خطوات تنفيذية لإعلان لجنة القيد الخاصة بأعضاء الاتحاد كما سنسعى الى إنشاء اتحاد عام للناشرين العرب .

ثانيا : في مجال الطباعة :

سندعم المطبعة العربية بأحدث الآلات للارتفاع بمستواها الانتاجي وإنشاء مطبعة جديدة في المنطقة الحرة ببور سعيد تيسيرا للحصول على الورق وخفضا لسعر التكلفة على أن تقوم بتوزيع انتاج هذه المطبعة في البلاد العربية . وقد شرعنا فعلا في تدعيم مطبعة مصر في السودان والارتفاع بمستواها الفني وخفض تكاليفها الانتاجية خدمة للثقافة العربية . وسنعمل على زيادة الحصيلة المخصصة للورق وخفض سعره وتبسيط اجراءات الحصول عليه .

ثالثا : في مجال التوزيع :

١ - اقامة شبكة منظمة للتوزيع بالجملة في البلاد العربية ، وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

٢ - وفي الداخل اقامة شبكة توزيع داخل الجمهورية العربية المتحدة تستهدف في البداية اقامة مكتبة في كل عاصمة من عواصم الاقليم ثم تمتد تدريجيا الى كل قرية .

٣ - وضع حد لتهريب العملة الذي يختفي وراء تصدير الكتاب وذلك بإنشاء ادارة تابعة لوزارة الثقافة يتم عن طريقها تنظيم التصدير والحد من مشكلاته وتسجيل الكتب المصدرة وضمان اعادة ائتمان الكتب المباعة في الخارج بالعملة الصعبة في موعدا محدد .

٤ - توسيع امكانية استيراد الكتب الاجنبية وزيادة النسب المقررة لها في الميزانية حتى تتيح للأدباء والفنانين والعلماء متابعة منجزات الفكر العالى في مختلف فروع المعرفة .

٥ - العمل على تخصيص نسب معقولة من الاموال التى تحصل من بيع الكتب والمجلات لشراء أدوات الطباعة والورق .

٦ - عقد مهرجان «اسبوع الكتاب العربى» في القاهرة سنويا بعد ان توقف عقده منذ ستين وجعل هذا الاسبوع مناسبة لاقامة مهرجان ثقافى عربى شامل ثم مهرجان دولى .



هذه هى باختصار ملامح الوضع الراهن لكتابنا العربى ، في المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، وهذه هى الاجراءات التمهيدية التى اتخذناها لمواجهة هذا الوضع الراهن ، وهذه هى خطتنا التى نأمل ان نحققها خلال هذا العام ، اطرحها امام جمهوره المثقفين والصاملين في حقول التأليف والترجمة والنشر والطباعة والتوزيع راجيا ان نناقشها جميعا بروح المودة والموضوعية ، ويسعدنى ان استمع الى تعليقاتكم ومقترحاتكم.



ملحق (3)

التقارير المقدمة إلى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية





في مجال الموسيقى

النظرة الى الحاضر ، والتطلع الى المستقبل ، لا يكتملان بدون عودة الى الماضي حتى تتوازن القيم ونعرف من اين بدأنا ، وما هو موقفنا الراهن ، والى اين نسير ؟

وكان هوة الموسيقى المصريون المنادون بعكس هذا الرأي ، قلة نادرة ترتاد حفلات الأوبرا والموسيقى السيمفونية التي يقدمها الأجانب ، وتتعلم الفن على أيديهم ، وتحاول التأليف المصري الصميم على أساس من العلم الموسيقي العالمي .

الى أن اضطلعت وزارة المعارف منذ أواخر العشرينات حتى عام ١٩٥٨ . بكل شئون الثقافة والفن ، ولكن مهامها الخطيرة في تعليم النشء ، وسيرها قدما لتسابق الشعب المصري في آقباله على التعليم العام ، والتعليم الجامعي والعالي ، انتهت بها الى التسليم بأن من حق وزارة الارشاد القومي أن تتولى شئون الثقافة والفن ، كي تركز وزارة التربية والتعليم عنايتها في مهمتها الأساسية .

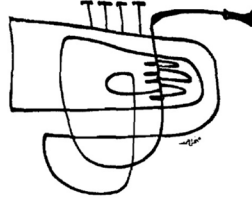
والحق أن قصة وزارة الارشاد القومي ، وكانت في أول انشائها ضرورة من ضرورات ثورة ١٩٥٢ الجيدة ، ووظيفتها أن تدعو لمبادئ الثورة ، وترشد الناس الى برامجها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية ، . تقول ان قصة تطور وزارة الارشاد القومي تمثل ما يصنع الفكر التقدمي والمنطق القومي ، فقد اضافت الوزارة الى مهامها « الارشادية » مهمة ثقافية فنية فينشأت مصلحة الفنون، وإدارة الثقافة والنشر، ومعهدا للفنون الشعبية دون أن تنتظر تبسليم وزارة التربية والتعليم بالتفويض من ادارتها وهيئاتها المختصة بأشغال تلك الشؤون .

وكان طبيعيا أن انتقلت شئون الفن والثقافة من وزارة التربية والتعليم الى وزارة الارشاد القومي ، التي تألفت وتكونت في ميزانية ١٩٥٨

والحق أن غناية الدولة بالموسيقى بدأت من فراغ ، وقد تنسج الأجيال الحاضرة أن دار الأوبرا المصرية كانت حتى آخر العشرينيات ، وربما أوائل الثلاثينات ، تابعة لوزارة الأشغال العمومية ، أغنى أنها كانت مجرد بناء وأدوات وأثاث في «مهلة» تلك الوزارة ، ورسالتها التي حددت لها منذ الاحتفال بافتتاح قناة السويس هي استقبال فرق الأوبرا الإيطالية ، وبعض الفرق الفرنسية كل خريف وشتاء ، لتكون منتجما ودار ترفيه للزائرين الأجانب سواها أو غير سواها . ويؤمها كبار رجال الدولة تشيها بالأجانب ليس غير . ولم يكن من بأس أن تتنازل وزارة الأشغال المصرية قساذن لفرقة الشيع سلامة حجازي بتقديم رواية من رواياتها الفنية في طرف بعينه ، وكان هذا آخر ملابغته بالدولة من تكريم الفن الموسيقي المصري .

ثم جاءت ثورة سنة ١٩١٩ بصور من التحرر الاجتماعي ، ومحاولات التحرر الاقتصادي أدت الى الغاية بالفن ، وانتهت الى إيجاد بعثات تدرس التصوير والموسيقى ، التشا ، في البلاد التي تقود موكب الحضارة الحديثة .

ولكن موضوع الموسيقى بالذات ، لم يكن طريقه مميدا في عصر ثبات فيه الرجعية ، وأشهر كبير بوزارة المعارف باسم « وزير التقاليد » . فقد ظل فن الموسيقى يتعثر في أفكار عجيبة مترمة تقول بأنه مهما صنع الاعتماد على الغرب المتفوق في العلوم والفنون والآداب ، فإن الموسيقى فن مصري عربي صميم ، لا يمكن بأي حال أن يلتمس في الغرب أسس تطوره .



١٩٥٩ تحت عنوان « وزارة الثقافة والإرشاد القومي » ، وأن تكون نقطة التحول والدفع الثوري نحو النهوض بفن الموسيقى نهضة جذرية مع غيرها من الفنون وثقون الثقافة .

وهكذا بدأت وزارة الثقافة والإرشاد القومي بتنظيم شئون الأوركسترا سيمفوني مؤلف في أغلبه من عناصر أجنبية ، ثم ضمته الإذاعة المصرية إليها وكانت الإذاعة من الإدارات التابعة لوزارة الإرشاد القومي ، فتولت الوزارة تنظيم هذا الأوركسترا ، وتخليصه من جو الأغاني والموسيقى الأجنبية الفشة ، وعهدت إلى قائد أجنبي ممتاز بمهمة تدريبيه وقيادته وفقا للأساس العلمى السليم .

والتت الوزارة مجموعة من هوة الفناء المتطور سميت « فرقة الكورال » كما اختبرت في ذلك الوقت فكرة إنشاء كونسرفتوار قومي ، يعلم الموسيقى على أسسها الحضارية ، ويجعل من الموسيقى العربية عنصرا أساسيا في هذا التعليم ، يفهم الطالب أسسها اللحنية ، ومقاماتها وضروبها ، حتى يتخرج الطالب قادرا على المواعة بين الفن القومي ، وبين الأساليب والأوضاع والقوالب الحضارية .

وساعد على تكوين جو ثقافي يرتفع بذوق الجماهير ، أن أنشأت وزارة الإرشاد القومي برنامجا ثقافيا بالإذاعة ، يختص بثقون الأدب والفن والموسيقى الرفيعة ، كما أنشأت ممهدا للبالغين ، وهو فن جديد على مصر ، استقمت له الخبير السوفيتي الأول بمعهد البولشوى بروسكو ، فضلا عن استقدامها لخبير أجنبي آخر يقوم بإنشاء كونسرفتوار موسيقى ، على نفس الأسس التي قام عليها معهد الباليه .

وكما وضع الكونسرفتوار على رأس برامجه تدريس نظرية الموسيقى الشرقية وتطبيقاتها في تحليل أعمالها الكبرى ، ووعى الضروب والمقامات ، وتحليلها علميا ، فقد عني معهد الموسيقى العربية بتدريس نظرية الموسيقى العالمية ، لأنه بهذه الوسيلة وحدها يتمكن الطالب من النفاذ إلى وضع أسلوب تعليمي سليم ، يعنى فيه بالصوت الأدمى وتدريبه وتكييفه ، ثم تمويده على الفناء من طبقات مختلفة ، كما يعنى بتعليم العزف على الآلات التقليدية والحديثة على السواء .

هذا وتشارك الثقافة الجماهيرية عن طريق قصورها العديدة في نشر الوعي الموسيقى بين الجماهير ، فهناك اشعب التعليميه ، وفيها يستطيع أى مواطن أن يتعلم الفناء وأن يعزف على جميع الآلات الموسيقية .. شرقية وغربية ، وأن يدرس القواعد والنظريات الموسيقية في أوقات الفراغ . وهناك إلى جوار هذا كله ، أو غنائية .. شرقية أو غربية حسب رغبتهم ، العزف الجباى عن طريق تكوين فرق موسيقية وتحت اشراف اخصائيين موسيقيين . وأخيرا هناك نواد للتذوق الموسيقى يستمع فيها الهواة إلى روائع الموسيقى الشرقية والعالمية .

والحق أن الثقافة الجماهيرية تقوم بدور حقيقى وفعال في ترقية الذوق الموسيقى ، وفي الرد على أولئك الذين يقولون بأن الجماهير لا تطلب سوى الأغاني . فكل فرد مهما كان حظه ضئيلا من المعرفة والثقافة ، يتطلب من الجهمهور الاشتراكية أن تزيده علما وثقافة ، ومن الثقافة الجماهيرية ألا تساهل في ضالة حصيلة من الفن والعلم والأدب .

ويوجه عام ، يمكن القول بأن النشاط الموسيقى قد مر بمراحل ثلاث ، منذ تولت وزارة الثقافة

فقد تم في هذه المرحلة بناء قاعة سيد درويش، وقدمت عروض مختلفة لفرق غنائية واستعراضية، كما قدمت أوبرا لاترافيانا سنة ١٩٦٢، وأوبريت « هدية العمى » و « مهر العروسة » سنة ١٩٦٤، وإذا كان العمل في بناء دار الأوبرا لم ينته، فقد رؤى في هذه المرحلة الاكتفاء بتكليف المبنى الحالي لدار الأوبرا.

المرحلة الثالثة

وهي المرحلة الحاسمة بالنسبة للنشاط الموسيقى، ففيها اتجهت الجهود إلى مراجعة الموقف الموسيقي من كافة جوانبه وشتى نواحيه، ففي هذه المرحلة ضمت فرقة المسرح الفئاني إلى فرقة الاستعراضية تنفيذا لسياسة المؤسسة في ضم الوحدات لنوعية في تنظيم واحد. وفي هذه المرحلة أيضا ظهرت بعض ثمار العمل الثقافي في المعاهد الفنية، بتقديم الموسم الأول للباليه الكلاسيكي، الذي احتجته فرقة الباليه المكونة من خريجي معهد الباليه. كذلك صدرت عدة كتب موسيقية تتناول التراث الموسيقي. والعالمي. وتم ضم معهد الموسيقى العربية إلى وزارة الثقافة.

وأخيرا كان من أهم إنجازات هذه المرحلة، تكوين فرقة موسيقية شرقية لتقديم الإنتاج الموسيقي العربي بصورة منتظمة ومتطورة في قاعة « سميح درويش »، مثلما تقدم الأعمال السيمفونية العالمية.

والإرشاد القومي مسئولية توجيه هذا النشاط وتطويره على المستويين ٠٠ المحلي والعالمي :

المرحلة الأولى

أما المرحلة الأولى فتتميز أكثر ما تتميز بالقرار الذي اتخذ لإنشاء دار الأوبرا في الخطة الخمسية الأولى، والتعاقد الذي تم مع المهندسين المختصين لانجاز هذا المشروع الكبير. كذلك تميزت هذه المرحلة بالتعاقد على إقامة مبنى الكونسرفتوار « المعهد القومي للموسيقى » في مدينة الثقافة والفنون بالهرم، على أن تلحق به قاعة موسيقية للاستماع للموسيقى تحت اسم « قاعة سيد درويش ». وتم في هذه المرحلة أيضا التعاقد على إقامة مبنى خاص لمعهد الباليه، يستوعب نشاطه الكامل بعد تطوره.

وفي هذه المرحلة كذلك انشئ المسرح الفئاني (١٩٦٠) لعرض التراث القومي والتراث الانساني العالمي المعرب، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تأليف موسيقى معاصر. وبالإضافة إلى هذا كله، ترجمت المصطلحات الموسيقية تمهيدا لطبعها في قاموس فني، وطُبعت اسطوانات بأعمال الموسيقيين المصريين، وصدرت كتب تتناول شرح أصول الأوبرا والباليه لتيسير تدويعه لدى الجمهور، كما أوكلت بعثات في الموسيقى والباليه إلى الخارج.

المرحلة الثانية

والواقع أن هذه المرحلة بمثابة انجاز واستكمال لما تم التعاقد عليه في المرحلة الأولى،

في مجال الفنون الشعبية

الرومانيون بمساعدة العناصر المحلية أن يقدموا أول عرض **لمسرح القضاة للعراس** في مارس ١٩٥٩ ، وبهذا الأساس وعلى مدى هذا المنطق ، واصل المسرح سياسة الافادة من الخبرة العالمية ، من الاتحاد السوفييتي ، وتشيكوسلوفاكيا ، والصين ، كما أفاد من الزيارات المتبادلة مع أشهر المسارح المتخصصة في أنحاء العالم .

كما تم استخدام الخبراء لتكوين فرقة **فومبة للفنون الشعبية** ، تعمل على تطوير الأصول الشعبية في الرقص والموسيقى والأزياء ، والعمل على اظهارها على المسرح بشكل متكامل ، وقطعت الفرقة خطوات واسعة في سبيل تحقيق هذا الهدف .

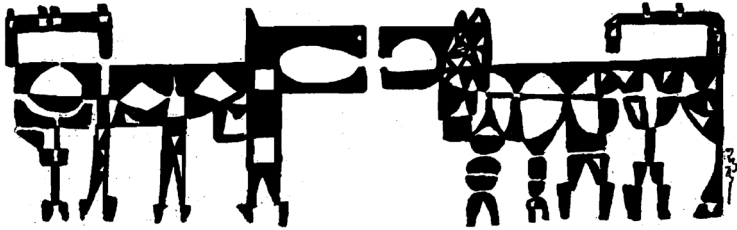
وفي هذه الفترة ، وضعت أيضا نواة **السيرك القومي** ، احياء لفنون السير الشعبية التي كادت أن تنقرض ، والتي حبط مستواها وتعرضت نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها مشروعات السيرك الخاصة والفردية . وفي هذا أيضا تم استخدام الخبراء من الاتحاد السوفييتي في فروع العمل المختلفة في السيرك ، وتم تكوين مركز للتدريب ، بعد بمثابة العناصر التي سيتولى العمل في السيرك مستقبلا .

وفي هذه الفترة ، وتدعينا للجهود العلمية في الاهتمام بالفنون الشعبية ، تم وضع كافة التفاصيل المتصلة بإنشاء **معهد الفنون الشعبية** ، وخصص له المكان ، ووضعته له المناهج والبرامج ، واللوائح وخطط العمل ، وفضلا عن ذلك صدرت مجلة « **الفنون الشعبية** » فكان صدورها من أكثر الأعمال جدية في نطاق الفن الشعبي . كذلك تم

إذا كان الاهتمام بالفنون الشعبية على مستوى الدولة ، هو انعكاس طبيعي للثورة الاجتماعية التي تمر بها البلاد ، فقد ظهرت بوادر هذا الاهتمام ، حتي في المرحلة السابقة على تأسيس وزارة الثقافة ، عندما قامت مصلحة الفنون بتقديم أوبريت « **ليل يا عين** » بكل ما حواه من أشكال مختلفة لفنوننا الشعبية ، تجمعت لأول مرة في إطار مسرحي متطور ، وعندما قامت مصلحة الفنون بتنظيم حفل يحتشد فيه الفنانون الشعبيون من مختلف الأقاليم ، يقدمون فنونهم في لقاء واسع ، احتفالا بأعياد الثورة .

الآن هذا الاهتمام بالفنون الشعبية قد أخذ شكلا جديدا بعد قيام وزارة الثقافة في عام ١٩٥٨ ، شكلا أكثر تكاملا وشمولا ، إذ وضع حجر الأساس لجميع أنواع نشاط الفن الشعبي ، بإنشاء **مركز الفنون الشعبية** ليتولى تسجيل الفنون الشعبية بالصورة والضوء والكتابة ، وتبويب وتصنيف ما تم تسجيله لا في ذلك من فائدة علمية وعملية عند تطوير هذه الفنون وتقديمها على المسرح ، وبأسلوب علمي ناضج ، تم التفكير في احياء وتطوير عدد من الفنون الشعبية ، وعمدت الوزارة في هذا إلى الاستعانة بخبرات الدول التي سبقتنا إلى هذا المضمار في تدريب العناصر المحلية وخلق خبرات محلية تحل محل الخبرات الأجنبية في الوقت المناسب .

وعلى ذلك ، استقدمت الوزارة الخبراء في **فن العرائس** لحياء **فن الأراجوز الشعبي** الذي كاد أن يقرض ، والوصول به إلى المستويات العالمية التي حققت عالميا في هذا الفن ، واستطاع الخبراء



العازفين الشعبيين ، وضم إليه الدارسون من كلية غريجي المعاهد الموسيقية ، وتم تصنيع الآلات الشعبية اللازمة للتدريب ، ويجرى تطوير بعضها لتغني بمزيد من الاحتياجات الفنية ، وتمطى مجالا أوسع في الكتابة الموسيقية • ويقيد المركز من خبرة الحبير الروماني في الموسيقى الشعبية في تطوير الآلات وفي إعادة صياغة مآقام الشعبه من الأغاني والموسيقى الشعبية •

والى جوار هذا كله ، أفسحت الثقافة الجماهيرية في برامج المحاضرات التي تلقى في قصورها ، وفي مهرجاناتها وفي المناسبات ، أفسحت للمهتمين بالفنون الشعبية والأدب الشعبي المجال للبحث والمحاضرة ، كما تهيب اللقاءات المستمرة بين كافة العناصر المهمة بالفنون الشعبية •

كذلك أدخلت الوزارة مادة الأدب الشعبي والغناء الشعبي والموسيقى الشعبية في برامج الدراسة بالقسم العالى بالمعهد العالى للموسيقى العربية ، متبعين في ذلك الأسلوب العلمى في الجمع والترتيب والنشر ، وما يحتاجه ذلك من رحلات ميدانية • وما لا شك فيه أن استكمال الموسيقيين في هذه الناحية سيغضى نقصا كان ملحوظا ، وأن هذه الدراسة حين تستوفى حاجتها ومقوماتها سوف تنتهى بأعداد موسيقيين يوفون بإحاجات الجهات المتخصصة في مركز الفنون الشعبية ، والفرق القومية والاستعراضية فضلا عن قصور الثقافة •

كذلك أسهمت الهيئة العامة للتأليف والنشر في إصدار ونشر الكتب في مجال الفنون الشعبية ،

الاستعداد لعقد مؤتمر دولى للفنون الشعبية ، يخضره الخبراء المتخصصون من جميع أنحاء العالم ، تدعيا للجهود العلمية الأخرى التي تمت في هذا السبيل • والى جوار هذا كله تم انشاء فرق للرقص الشعبي في الأقاليم ، كما ظهر أثره بعد ذلك في مهرجان الأقاليم الذى اقيم في يوليو ١٩٦٦ •

وتشكل في مؤسسة المسرح قطاع خاص بالفنون الشعبية ، ضمت إليه الفرقة القومية للفنون الشعبية ، وفرقة رضا ، ومسرح القاهرة للفرانس ، ورؤى أن يتبع السيرك قطاع الفرق الاستعراضية بصفة خاصة •

وبدأ قطاع الفنون الشعبية في إعادة عمليات التدعيم الفنية لفرقه ، كاستخدام الخبراء وتدريب العناصر المحلية لتحل محل الخبراء الأجانب ، وإيفاد البعثات في تصميم الرقصات الشعبية على المسرح ، من كل من فرقتي الرقص الشعبي • كما تم انشاء مركز للتدريب على الرقص الشعبي ، ينضم إليه صفار الغتيان والغتيات كنواة للمعهد الرقص الشعبي ، واستقدمت لهذا المركز خبيرة متخصصة في تدريب الرقص الشعبي من الناحية العملية والنظرية • وتستمر الدراسة في هذا المركز لمدة سنتين يصبح العضو بعدها صالحا من حيث الخبرة العملية والدراسة النظرية للغزل في فرقة الرقص الشعبي • ويجرى في نفس الوقت إعداد العناصر المحلية التي ستتولى التدريب والتدريس في هذا المعهد لتحل محل الخبرة الأجنبية بالتدريب •

كذلك تم انشاء مركز للتدريب على العزف على الآلات الشعبية ، اختيرت له مجموعة من خيرة

وتشرف الإدارة العامة للفنون الجميلة على وكالة الفؤرى ، وهي الجهة التي تضم تجربتين هامتين تعتبران من أهم ما تحقق في مجال إحياء التراث الشعبي ، فاما التجربة الأولى فهي مركز تدريب على الحرف الفنية التقليدية ، يدرّب الصبي على تناول الحرفة والمحافظة على مستواها في الانتاج بالمحافظة على أسرارها التقليدية ، ويجري التدريب في فنون الحرف الآتية : (خردة المعادن ، زخرفة الخيام ، التطعيم بالصدف ، الخط العربي ، الزجاج الجسم ، الزجاج الملون المعشق بالجبس ، الفنون التقليدية) • وقد أسفر التدريب على هذه الفنون عن نتائج باهرة أدت الى اشتراك وكالة الفؤرى بنماذج منها في سوق الفنون التشكيلية ، ومعرض سوق القاهرة الدولي •

وأما التجربة الثانية المستمرة بنجاح فهي جمع مجموعة من الفنون الشعبية الصحراوية ، تم جمعها من بلاد النوبة والساحل الشمالى الشرقى وسيناء والوحدات الخارجة والداخلية والساحل الشمالى الغربى وواحة سيوة والواحات البحرية ، وأصبحت الآن تشكل ثروة قومية لا تقدر بثمن •

وأخيرا يجيء مكان الفنون الشعبية في السينما ، حيث أعدت الوكالة العربية للسينما مجموعة من الأفلام التسجيلية الخاصة بالتراث الشعبى ، وسوف تعرض هذه الأفلام على شكل مهرجان للأفلام التسجيلية بمناسبة إقامة معرض الفنون الشعبية القاهرية في مارس ١٩٧١ إن شاء الله •

فقدت بالفعل كتبها في مجال الفنون الشعبية ، والتصوير الشعبى ، والأدب الشعبى ، والتراث الشعبى العربى ، هذا فضلا عن أنها قامت بترجمة كتب عالمية في الدراسات الشعبية •

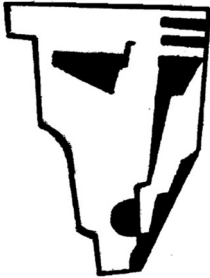
أما فيما يخص بالفنون الشعبية في الهيئة العامة لفنون المسرح ، فقد جاء بتقرير الهيئة أن مركز التدريب على الرقص الشعبى يعمل منذ عام ١٩٦٧ على إعداد برامج جديدة من الراقصين والراقصات لتدعيم الفرقة الأساسية بعناصر شابة مدربة تدريباً فنياً سليماً •

أما قطاع المسرح الدرامى ، فقد جرى بين حين وآخر على تقديم مخصص على مسرحى الجيب والحكيم مستمدة من التراث الشعبى الى • وقد قدم خلال ١٩٦٨ مسرحية (يا بهية وخبرنى) وهي تجربة متصلة عالمها المؤلف نجيب سرور معاملة ابتدأت بمسرحية (يس وبهية) ثم مسرحية (آه يا كليل يا قهر) والمسرحيات الثلاث تركز على القصة الشعبية (يس وبهية) وتستلهم المسرحية العديد الجنازى في شكل الكورس الدرامى •

والأمل مفعود في أن يتبنى قطاع الدراما تجربة (مسرح الحلقة) من الناحية الشكلية ، وهو المسرح الذى يقيم الأحداث في حلقة يلتف حولها الجمهور كما يحدث في الموالد والأسواق الريفية متعاوناً في ذلك مع الثقافة الجماهيرية •



في مجال المسرح



العرض المسرحي « بعد أن كانت تلك الأزمة من أبرز الأزمات في مجال المسرح ؛ وبالفعل بادرت الوزارة الى انشاء مسارح جديدة ، وتحويل بعض دور السينما الى مسارح ، وهكذا تم بناء وإعداد مسارح الجوهورية ، والمقطم ، ومحمد فريد ، ومسرح النيل ، ومسرح ٢٦ يوليو ، ومسرح الجيب ، ومسرح العرائس . والى جوار هذا اعتمدت الوزارة « **بندم المسرح القومي** » فتناولته بالتطوير ، ودعمته بالعناصر الفنية القومية ، وأمدته بالنصوص الرفيعة التي تكون لها منها « **روبرتوار** » ضخم .

كذلك عملت الوزارة على « **انشاء مسرح العرائس** » تقديرا منها لقيمة فن العرائس باعتباره فنا شعبيا يحظى باقبال الصغار والكبار على السواء ، وقد تم افتتاحه في ١٠/٣/١٩٥٩ على مسرح معهد الموسيقى العربية ، وقدم برامجه بنجاح ، الى أن حصل على الجائزة الثانية في

حزق سنة ١٩٥٨ كانت شئون المسرح والموسيقى في وزارة الثقافة ، جزءا من اختصاص احدى المصالح التابعة لها ، وهي « **مصلحة الفنون** » ، فكان أول ما اتجهت اليه الوزارة استحداث جهاز له من القدرة على الانطلاق ، والتحرر من القيود ، ما يكافئ ابعاد الخول الثقافية العريضة التي ينبغي استثمارها عن طريق فنون المسرح والموسيقى على النحو الذي يفي بتطلعات شعبنا وحاجاته ، فانضمت لذلك مؤسسة المسرح والموسيقى ، التي مرت خلال السنوات الماضية بثلاث مراحل متفاوتة :

الرحلة الأولى

كانت هذه المرحلة هي مرحلة المواجهة للمشكلات الأساسية والتطلعات الأولى ، وقد أسفر نشاط الوزارة فيها عن عدة انجازات في كلا القطاعين . **قطاع المسرح** ، وقطاع **الفنون الاستعراضية والفناء** . أما في قطاع المسرح فقد تم « **توفير دور**

قد كان من نتيجة ذلك تقليب الجانب الاعلامي على الجانب الثقافي ، وتقليب الكم على الكيف في نسبة كبيرة من الانتاج المسرحي . هذا فضلا عن زيادة عدد الفرق المسرحية ، وتوسيع رقعة النشاط المسرحي على جمهور أوسع ، وظهور عدد أكبر من الكتاب والفنانين ، ومن النصوص والأعمال اللازمة لتغطية هذا التوسع الكبير .

المرحلة الثالثة

وكان على الوزارة في هذه المرحلة أن تواجه أوضاع المرحلة الماضية بالتوجيه والتطوير ، ففي سبيل معالجة تضخم الفرق المسرحية ، درست الوزارة عملية ادماج الفرق والأجهزة المتشابهة بالتدريج ، وعلى أساس من التخطيط الواعي السليم . وقد تم بالفعل ادماج الفرق الاستعراضية في المسرح الغنائي ، وادماج المسرح السالتي في المسرح الحديث .

وفي اتجاه ترشيح الانتاج أعيد تنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ، كما أعيد تشكيل مجلس إدارتها ، فأصبح يضم المشرقيين على قطاعاتها المختلفة ، بالإضافة الى ثلاثة أعضاء من ذوي الرأي المتصلين بالحركة المسرحية ، الذين يمثلون الرأي العام المستنير . وفي سبيل توحيد المناهج الفنية المتشابهة ، ومنع التضارب وتزعزع الأهداف ، استحدثت المؤسسة تنظيمًا داخليًا يستهدف تجميع الأعمال المتقاربة في قطاعات متميزة . فأنشأت الوزارة قطاعًا للدراما تندرج فيه كل الأعمال التي تستخدم الكلمة أساسًا للتعبير المسرحي ، وقد ضم هذا القطاع كل الفرق المسرحية (القومي ، والحكيم ، والحديث ، والكوميدي ، والجيب) .

هذا بالإضافة الى قطاع آخر لفنون الشعبية يضم فرقتي **رضا والقومية للفنون الشعبية** ، ويضم كذلك **مسرح العرائس** ، ثم قطاع ثالث للفنون الاستعراضية أدمجت فيه **الفرقة الاستعراضية في المسرح الغنائي** في مكان موحد يجمع فنون الرقص والغناء الى الملحقات الجمالية في فنون الديكور والملابس . وقطاع رابع لفنون الأوبرا والأوبريت والموسيقى ، أضيفت اليه فنون الباليه والانشاد الأوبرالي .

والى جوار هذا كله ، وضعت الوزارة نصب عينها هدفًا قوميا هاما هو كسر الحواجز بين القاهرة وأقاليم الجمهورية في مجال الثقافة ، ونقل الفنون الرفيعة الى اقاصي الريف ، الذي طال حرمان سكانه من حقه الطبيعي في تذوق الثقافة الرفيعة ، والاستمتاع بالجمال الفني .

مهرجان بوخارست العالمي سنة ١٩٦٠ ، وبعدما أقامت له الوزارة مبنى خاصا به على أحدث الطرز المعمارية . وكذلك عملت الوزارة على « **انشاء مسرح الجيب** » لتقديم عليه التجارب الطليعية ، وليكون محل دراسة المتخصصين ، ومجالا للمناقشات الفنية التي تفتح آفاقا في العمل المسرحي .

أما دار الأوبرا فنظرا لقدم مبنائها ، والتخلف الملحوظ في آلية مسرحها وتركيباتها ، وعجزها الواضح عن استضافة الفرق العالمية الكبرى ، فقد رأت الوزارة أن تخطط « **لمشروع دار الأوبرا الجديدة** » الذي رصدت له بالفعل مبلغ مليون جنيه في خطة التنمية الأولى ، والذي بدأت بالفعل مراحل العمل فيه على أحدث الطرز العصرية ، دون إغفال ترجمه المبنى المعماري للملامح الشخصية المصرية .

هذا في قطاع المسرح ، أما في قطاع الفنون الاستعراضية والفنساء ، فقد أنشأت الوزارة « **فريق الكورال** » في دار الأوبرا ، لتدريب أعضائها وصلف مواهبهم الصوتية ، وتلقينهم أصول الانشاد على القواعد العلمية الصحيحة . وبالفعل استطاع هذا الفريق أن يصل الى المستوى الذي يؤهله لأن يقدم في مصاحبه الأوركسترا أعقد الأعمال الكورالية العالية ، كما اشترك بنجاح في جميع مواسم الأوبرا المحلية والأجنبية . كما أنشأت الوزارة « **فرقة المسرح الغنائي** » الذي قدم من العروض العالمية والمصرية الكثير والكثير جدا ، مثل أوبريت « **الأملة الطروب** » وأوبرا « **لاترافتيا** » ومثل « **العشرة الطيبة** » لسيد درويش و « **يوم القيامة** » لتركيا أحمد .

وبالإضافة الى « **فريق الكورال** » و « **فرقة المسرح الغنائي** » أنشأت الوزارة « **الفرقة القومية للفنون الشعبية** » بحيث تكون على غرار الفرق المعمارية ، وبحيث تنتفي موضوعات لوحاتها وموسيقاها من محيط فنونا الشعبية الأصلية ، مرتفعة بها الى المستوى الفني العالمي . كذلك أنشأت الوزارة « **فرقة للسيرك القومي** » على أساس العناصر الوطنية ذات الحجرة المدعمة بعناصر جديدة من خريجي المعاهد والجامعات ، ومن الخبراء الأجانب الذين استدعتهم الوزارة .

المرحلة الثانية

وهي المرحلة التي عهد فيها للوزارة أن تدب مؤسسة المسرح والموسيقى في هيئة الإذاعة ، وأن تضم ميزانيتها إليها ، ورغم اختلاف طبيعة عمل كل منهما ، وتباعد الشقة بين رسالتهما ،

هذا وتبذل الثقافة الجماهيرية قصارى جهودها لتطوير المسرح الاقليمي بتشجيع المواهب المحلية على الانطلاق ، حتى يتحقق لبلد فرقة افليمية شخصية متميزة تعكس بصدق ووضوح واقع البيئة التي تعمل بها .

بعد هذا كله تجيء « عروض المناطق ال اثرية والمهرجانات المسرحية » ؛ فقد اقامت الوزارة تجربة مسرح الهرم التي استضافت لها فرقة مسرح الاولديك ، والتي قدمت اربعة عروض مسرحية نجحت نجاحا كبيرا ؛ والوزارة بصدد تطوير هذه التجربة من حيث استغلال الآثار كديكور طبيعي للعروض المسرحية ، ومن حيث اقامة المهرجانات المسرحية في مساح الهواء الطلق التي تتسع لاعداد ضخمة من المتفرجين .

كذلك قامت الوزارة باستكمال الكشف والترميم للآثر المسرحي الروماني الذي اكتشف في منطقة كوم الدكة بالاسكندرية ، وأعمال حركتنا المسرحية مازالت تتعلق بهذا الأثر منذ اكتشافه حتى الآن تطلعا الى اقامة مهرجانات موسمية فيه على مختلف المستويات ، وبالأخص المستوى العالمي . وربما كان الأهم من هذا جميعه ، هو « تشجيع التأليف المسرحي » بما آتاحتها الوزارة للكتاب من عرض مؤلفاتهم المسرحية ، ومكافأتهم عنها مكافآت مجزية ، فكان أن ترتب على ذلك ظهور الكثير من المؤلفين المسرحيين اللامعين ، وأقبل الطلائع الشابة على هذا الميدان الذي لم يكن فيه ما يشجع على ارتياده ، ولقد استمعت الجماهير من انتاجهم بنصوص قوية محكمة عاجلت العديد من مشكلاتنا الاجتماعية والقومية .

لهذا حشدت جهود مؤسسة فنون المسرح والموسيقى مع جهود الادارة العامة للثقافة الجماهيرية لتحقيق هذا الهدف . وأنشأت المؤسسة لذلك ادارة خاصة بثقافة الاقاليم ، قامت بوضع مخطط تفصيلي لاستخدام طاقات المؤسسة جميعا في مختلف الفنون التي تقدمها ؛ وقد كان « مهرجان المحافظات » الذي أقيم في منتصف يوليو ١٩٦٦ بداية طيبة الى الاهتمام بالثقافة الجماهيرية . هذا بالإضافة الى « مسابقة فرق الاقاليم المسرحية » التي أقيم منها حتى الآن أربع مسابقات مسرحية : الأولى ، أقيمت في القاهرة ، على مسرح الأركية ، في سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، واشتركت فيها أربع فرق . وأقيمت الثانية في القاهرة ، على مسرح الجمهورية في يوليو سنة ١٩٦٦ ، واشتركت فيها ست فرق . كما أقيمت الثالثة في الاسكندرية ، على مسرح الشاطبي ، في يوليو سنة ١٩٦٨ ، واشتركت فيها ثلاث عشرة فرقة . أما الرابعة ، فقد نظمت على مرحلتين ، المرحلة الأولى وتختص بالوجه البحري ، وقد أقيمت على مسرح قصر الثقافة بمحافظة كفر الشيخ في الفترة من ١٩٧٠/١/٢٦ الى ١٩٧٠/٢/٧ . واشتركت فيها ثلاث عشرة فرقة ، على أن يختار منها أحسن ٧ فرق ، للاشتراك في المرحلة الثانية بالقاهرة . أما المرحلة الثانية فتختص بالوجه القبلي ، وقد أقيمت على مسرح قصر الثقافة بمحافظة سوهاج ، في الفترة من ١٩٧٠/٢/٩ الى ١٩٧٠/٢/١٤ . واشتركت فيها ست فرق ، على أن يختار منها أحسن ثلاث فرق ، للاشتراك في المرحلة الثانية بالقاهرة .



في مجال السينما

السينمائي ، غير أن مجهوداتهم كانت قاصرة الى حد كبير ، لأنها تركزت في انشاء الاستوديوهات والمعامل ، ولم يتعد ذلك مواجهة النقص في النواحي الفنية أو الادارية احتياجات اطلب المتطورة ، لأنه ما أن بدأت موجة التضخم في الانحسار حتى أخذ ارتياد دور السينما يقل ، والانتاج يضعف ، ويلقى أن تذكر مثلا أن عدد الأفلام المنتجة تزايد بالتدريج من ١٠ أفلام طوله سنة ١٩٤١ الى ٢٣ فيلما في سنة ١٩٤٨ ، الى ٨٢ فيلما سنة ١٩٥٤ ثم أخذ يتراجع الى أن بلغ ٣٤ فيلما سنة ١٩٥٦ .

وكانت الدولة قد تنبهت للظروف المصيبة التي تواجهها صناعة السينما ، فغضت بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ ضريبة اضافية لتشجيع السينما ، غير أن هذه الضريبة كانت تقرب في ميزانية الدولة لعدم وجود جهاز يتولى الاهتمام والبحث في المشاكل الحقيقية للسينما وتنميتها ، ولم تكن الدولة مطمئنة كثيرا الى المسيطرين على غرفة السينما في اتحاد الصناعات ، ولهذا يمكن القول ان انشاء هذا الجهاز في سنة ١٩٥٧ (الذي يعرف باسم « مؤسسة دعم السينما ») هو فاتحة تطور وتحول السينما المصرية ، ويمكن تقسيم الفترة التي مرت بها صناعة السينما منذ قيام وزارة الثقافة حتى الآن الى ثلاث مراحل متتالية ، تتميز كل منها بأوضاع معينة يتطلب الأمر دراستها على حدة :

المرحلة الأولى

لمواجهة المشكلات التي حاقت بالانتاج السينمائي ، وللإعداد للمرحلة الجديدة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، صدر في يونيو عام ١٩٥٧ قرار جمهوري بإنشاء «مؤسسة دعم السينما» على أن تكون ملحقة بوزارة الإرشاد القومي ، وعلى أن تحدد أغراضها في مهمتين أساسيتين :

شاهدت السنوات العشر الأخيرة تطورات ضخمة في قطاع السينما ، اتسمت باهتمام الدولة وتدخلها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف نواحي النشاط السينمائي ، من انتاج وتوزيع الى اعداد وتنظيم للعاملين في هذا المجال .

وكان هذا التدخل أمرا طبيعيا ، ملازما لتطور العام في أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية بعد قيام الثورة ، وبمعد أن أدت فوضى الحرية الاقتصادية في الحقل السينمائي الى كثير من المتاعب ، انعكس أثرها بشكل واضح على الأجيال الناشئة التي كانت تجد في السينما وسيلتها المفضلة للترفيه .

وعلى الرغم من قدم صناعة السينما في مصر ، وقد ترجع الى سنة ١٩١٧ حينما انشئت (الشركة السينمائية المصرية) في الاسكندرية ، الا انها كانت تسير بخطى متعثرة بالرغم من اتساع السوق ، وتزايد الطلب عليها ، ويرجع السبب الأساسي لهذا التعثر الى التركيب العضوي لهذه الصناعة ، فقد كانت السيطرة الكبرى فيها لمجموعة من اصحاب الأموال الأجانب وللمتصرين الذين لم يكن يهمهم غير الحصول على الكسب السريع والمباشر . وفضلا عن ذلك فان تجاهل الفن السينمائي وعدم وجود دراسات مهينة له ، جعلته ميالا للهواه من ناحية ، وللمحترفين الذين لم يجدوا فرصة للدراسة الجادة من ناحية أخرى . وكانت التجربة الرائدة لبنك مصر في هذا المجال حينما أنشأ شركة مصر للتمثيل والسينما في سنة ١٩٢٥ ، كانت محدودة الأثر ، لأنه لم يكن يسند لها نظام عام يولى السينما الأهمية الواجبة لها .

وكان يمكن أن يستغل المسيطرون على السينما فرصة الرواج الاستثنائي خلال الحرب العالمية الثانية ، والفترة التي تلتها لزيادة العناية بالانتاج

المواهب ، وإعداد شعب للتخصصات المختلفة كالإخراج والسيناريو والمونتاج والإنتاج والصوت والممثل والتصوير والمكياج والدبوكور.

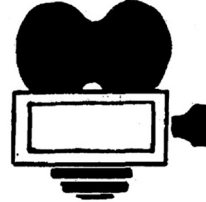
وقد أدى المناخ المشجع للعمل السينمائي الى زيادة الانتاج للأفلام من ناحية ، والعناية بالاستديوهات ومعداتها من ناحية أخرى . هذا فضلا عن زيادة التنافس على الاشتراك في المؤتمرات والمهرجانات السينمائية الدولية الى جانب أساليب الأفلام .

ولم يكن هناك تفكير في أن تقوم الدولة بالانتاج السينمائي ، لما كان يعنيه ذلك من الدخول في مشكلات كثيرة ، في الوقت الذي لم تكن فيه السينما قد تهيأت لهذا التطور ؛ غير أن عوامل كثيرة مكنت لهذا التيار من التغلب ، فقلنا بالتالي الى مرحلة جديدة :

المرحلة الثانية

ويبدو أنه كانت هناك عوامل متباعدة دفعت الى هذه المرحلة ، أهمها التوسع في دور القطاع العام بعد الاجراءات الاشتراكية في منتصف ١٩٦١ ، والاحساس بخطورة وجود الانتاج السينمائي في يد قلة ممن لا تمشي مفاهيمهم مع المفاهيم العامة في تطوره الجديد . وتصور امكان الحل في سيطرة القطاع العام على شركات الانتاج والاستديوهات ودور العرض .

وتتلخص الملامح الرئيسية لهذه الفترة في ادماج مؤسسة السينما في المؤسسة المصرية العامة للسينما والاداعة والتليفزيون ، ثم تغير اسمها بعد ذلك الى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهندسة الاذاعية . وتبع ذلك التوسع في شراء استوديوهات القطاع الخاص ، واقامة مجموعة من الشركات للانتاج والتوزيع والعرض؛ وقد ارتبط أسلوب المهرجانات بنفس الأسلوب الذي سار فيه الانتاج السينمائي ، وهو الانطلاق الى العالم الخارجي ، والاشتراك في المؤتمرات والمهرجانات الدولية كلما سمحت الفرصة لذلك؛ وبعد أن كان الاشتراك في المهرجانات قاصرا على العدد المحدود منها ، وذلك في البلاد التي تترك ظروفنا ، اذا بالاشتراك يتسع الى خد كبير فيشمل مهرجانات استراليا ، وألمانيا الغربية ، والولايات المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي ، وبولندا ، ونيجيريا ، والأرجنتين ، والهند ، ولبنان . وكذلك تم الاشتراك في أسابيع الأفلام التي عقدت في تشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وألمانيا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي ، والصين الشعبية ، والهند ،



الأولى - رفع المستوى الفني والمهني للسينما بزيادة الاهتمام بالمشتغلين بها ، ومنح الجوائز التشجيعية للأعمال الجيدة ، وإفاد البعثات الطويلة والقصيرة لدراسة تفوق السينما في الخارج ، وإعطاء الفرصة للعاملين في السينما لتوسيع نطاق معرفتهم عن طريق الاشتراك في مؤتمرات ومهرجانات السينما الدولية ، وكذلك عن طريق إقامة أسابيع الأفلام العربية والأجنبية في الداخل والخارج .

أما المهمة الأساسية الثانية ، فتتمثل في منح التسهيلات المالية للعاملين بصناعة السينما ، بافراض الانتاج الهادف ، وتحويل الاستديوهات بالقروض ، وضمانها لدى هيئات الائتمان الأخرى ، وتشجيع عرض الأفلام العربية داخل وخارج البلاد .

وقد كان تركيز الاهتمام على مؤسسة دعم السينما ، دليلا على أن الدولة كانت تفضل في هذه المرحلة أن يكون دورها عن طريق التشجيع والإيحاء أكثر منه عن طريق الانتاج المباشر ، أو بمعنى آخر انصب الاهتمام على تهيئة المناخ الصالح للانتاج السينمائي الجيد ، واجتذاب العناصر المثقفة للعمل في الحقل السينمائي .

والذي يعني الآن ، هو أنه في هذه المرحلة تم انشاء نقابة للمهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ، لتعمل على ترقية مستوى أعضائها أدبيا وماديا ، ورعاية حقوقهم ، ومعاونتهم في إبراز مواهبهم وتشغيلهم . كما تم تكوين جمعية الفيلم التي اهتمت بعقد الندوات السينمائية الدورية لعرض الأفلام العربية والأجنبية المختارة ، وتكوين مكتبة سينمائية ، وتنظيم محاضرات عن الفن السينمائي . كذلك تم انشاء المعهد العالي للسينما بهدف تنمية الثقافة السينمائية نظريا وعمليا ، وفتح مجال الدراسة أمام أصحاب

وماليزيا ، وإيطاليا . هذا إلى جوار توسع الوزارة في منح الجوائز التشجيعية للمنتجين والفنانين ، والفنيين ، فضلا عن منح مختلف الأوسمة والنياشين .

المرحلة الثالثة

وتتميز هذه المرحلة بإيجاد حد بين الثقافة والأرصاد ، واستقلال مؤسسة السينما عن الهندسة الإذاعية ، وتجميع شركات الإنتاج ودور العرض ، والعودة إلى وحدة التوزيع والعرض ، وتنظيم العلاقة بين الإنتاج والتوزيع على أساس من المصلحة العامة .

وربما كان من أهم إنجازات هذه المرحلة ، تكوين المؤسسة المصرية العامة للسينما كجهاز مستقل عن المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية ؛ وقد أشير في قرار تكوينها إلى أن الهدف منها هو النهوض بالمستوى الفني والمهني للارتقاء السينمائي ، وتشجيع عرض الأفلام مجليا ، وكافة الإنتاج الفني داخل البلاد وخارجها ، وتنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الصناعي والتجاري الخاص بالأعمال السينمائية ، وتنفيذ المشروعات الصناعية والتجارية المتصلة بإنتاج وتوزيع الأفلام . وأخذت المؤسسة دورها الطبيعي في رسم خطة العمل في الحقل السينمائي ، وتنسيق العلاقة بين شركتي الإنتاج والتوزيع ، وقامت المؤسسة بهمة تحديد الأفلام المنتجة للقطاع العام والخاص .

وبدأت تتضح سمات جديدة في الإنتاج السينمائي ، والاهتمام بالموضوعات الحادة ، وإنشاء وحدة للأفلام التسجيلية والتجريبية ، وأفلام الأطفال والكرتون ، والنظر بعين جادة إلى الإنتاج السينمائي باعتباره نشاطا ثقافيا بجانب كونه نشاطا اقتصاديا .

كذلك كان من أهم ملامح هذه المرحلة ، تحديد أجور الفنانين والفنيين وتنظيم تشغيلهم ، وقد ترتب على ذلك الحد من التفاوت الكبير فيما بينهم ، واتاحة الفرص الكاملة لمختلف العاملين منهم ، وترتب على ذلك أيضا وضع نظام للحوافز يسمح بحصول المنتج والمخرج على ٢٠٪ من الوفر الذي يتحقق في الميزانية المخصصة للإنتاج ، فضلا عن حصولهما وكبار العاملين في الفيلم على ٢٥٪ من الأرباح التي تتحقق في مدى ثلاث سنوات من تاريخ عرض الفيلم .

كذلك حرص الاتجاه الجديد على زيادة الاهتمام بمعهد السينما وخبرييه ، باعتباره نواة التطور في الحقل السينمائي ، ويقوم الاتجاه في المرحلة القائمة على ربط الدراسة في المعهد باحتياجات العمل في الحقل السينمائي ، ويدخل تحت هذا الباب ، الاهتمام بأوسال البحوث العلمية للتدريب في الخارج ، ودعوة الخبراء الأجانب لمعاونة المعهد في أداء رسالته .

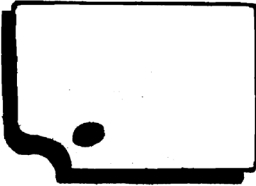
أما في مجال البحوث ، فقد اتخذت الخطوات التنفيذية للبدء في البحث المتفق على إجراءاته بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث لاستطلاع آراء أجيالهم في السينما ، هذا وقد أوشكت المؤسسة على استكمال الأرشيف السينمائي كما بدأت في إنشاء السينماتيك . وقد تمكن المركز الفني للصور المرئية من تطوير نشرته ، وبدأت تنتظم في الصدور بمستوى تأمل في تطوره أكثر وأكثر .

وفي مجال المهرجانات اشتركت المؤسسة في مهرجانات موسكو وأسبانيا وألمانيا الديمقراطية والباكستان وتشيكوسلوفاكيا ، كما اشتركت في معرض مونترال الدولي بكندا ، ومعرض سالونيك الدولي بليونان ، ومعرض الأفلام العلمية بإيطاليا ، ومؤتمر الجمعية الدولية لمنتجي الأفلام القصيرة الذي أقيم بالجزائر . كما أقيم في الجمهورية العربية المتحدة مهرجان أفلام الدول الصديقة ، ومهرجان الأفلام المصرية بمناسبة مرور ٤٠ عاما على نشأة السينما المصرية .

وبعد هذا كله ، بل وقبل هذا كله ، وضعت الوزارة نصب عينها ذلك الهدف القومي الهام ، الذي يتمثل في كسر الحواجز بين القاهرة وأقاليم الجمهورية في مجال السينما ، ونقل الفن السينمائي إلى أقصى الريف ، لذلك حشدت جهود الوزارة مع جهود الإدارة العامة للثقافة الجماهيرية لتحقيق هذا الهدف . وهذا وبعد إنشاء نوايا السينما في قصور الثقافة ، ذروة حركة نوايا السينما التي بدأت في مطلع عام ١٩٦٨ عندما أنشأت وزارة الثقافة نادي السينما بالقاهرة ، كما يعتبر هذا الحدث الثقافي ذروة حركة الثقافة السينمائية التي بدأت مع إنشاء مصلحة الفنون عام ١٩٥٥ قبل إنشاء وزارة الثقافة .

وبالطبع تعتبر حركة نوايا السينما حركة الثقافة السينمائية التي تضمنت نشر الثقافة السينمائية نظريا وعمليا ، نظريا بترجمة الكتب وتأليفها وإصدار الجلات والنشرات ، وعمليا بإنشاء نوايا السينما وجمعيات الأفلام .

في مجال الفنون التشكيلية



التربية والتعليم . ومنذ عام ١٩٥٩ قامت في البناء الإداري لوزارة الثقافة ثلاثة أجهزة ، تولت مسؤوليات الفنون التشكيلية هي (إدارة المتاحف ، إدارة الفنون الجميلة ، إدارة التفرغ والبحوث الفنية) أما ما الذي أنجزه كل جهاز ما هنده الأجهزة ، فهذا ما سنراه الآن :

إدارة المتاحف

حتى عام ١٩٥٩ لم يكن قائماً من المتاحف الفنية سوى متحف الفن الحديث الذي افتتح في سنة ١٩٢٩ ، وزود تبعاً بمجموعة من أعمال المدارس الفنية الأوربية حتى القرن التاسع عشر ، فضلاً عن أعمال المدرسة المصرية الحديثة ، وتكون بعد ذلك من مجموعات القصور المصادرة متحف الجزيرة في سنة ١٩٥٧ فضلاً عن تحول بعض القصور إلى متاحف . وحتى عام ١٩٦٢ تركز نشاط الوزارة على إضافة متاحف أخرى فأقيم متحف مختار بعد تمثال أقامته وقتاً طويلاً وأعد قصر محمد محمود خليل ليكون متحفاً لمجموعته الفنية القيمة .

وانتبه الإهتمام إلى المتاحف القومية فأنشئ متحف سموه هاوس ومتحف جواد حسني ببور سعيد عام ١٩٥٩ ، كما أنشئ متحف

قد يكون من الملائم ونحن بصدد تقييم إنجازات الثورة في مجال «الفنون التشكيلية» أن نشير إلى ما كان عليه حال «الفنون الجميلة» قبل نشأة وزارة الثقافة حين كانت تقوم عليها إدارة عامة بوزارة التربية والتعليم ، اقتصت أساساً بالاشراف على نشاط المتاحف والمعارض والموسيقى بعد حقة كانت فيها الفنون التشكيلية خاضعة لاشراف إدارة التعليم الفني والصناعي «بوزارة المعارف» ، وكان نشاط الوزارة في المعارض بأهت الأثر ، وكانت دار الأوبرا تخضع لاشراف وزارة الأشغال .

وظلت إدارة الفنون الجميلة قواماً على هذا النشاط بعد تجمعه في حدود الاعتمادات القليلة التي كانت تتاح لها ، وفي إطار حجم الميزانية العامة للدولة في ذلك الحين .

ثم أنشئت وزارة الإرشاد القومي وقامت في ظلها مصلحة الفنون للنهوض بأنواع من النشاط الفني يتصل أساساً بالفنون الشعبية وفنون البالية وغيرها من الفنون التعبيرية ، بينما ظلت الفنون التشكيلية تحت اشراف وزارة التربية والتعليم ، إلى أن قامت بمصر وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، فتولت مسؤوليات الثقافة بعامه ، وضم إليها جهاز الفنون الجميلة بوزارة

بقاعات العرض الخاصة **قاعة الانبيلية** ، وقاعة **أختاتون** ، وقد استأجرت القاعة الأخيرة بعد ذلك لنشاطها الرسمي في هذا الميدان . وامتدت الإدارة بنشاطها إلى الأقاليم ، فأخذت توجه منذ سنة ١٩٦١ المعارض إلى مدن المحافظات (**معرض النيل وأهب الحياة** ، و**معرض النوبة** ، و**السند العالي** ، و**الفي** و**العمل**) .

وتأثرت الإدارة خلال هذه السنوات ، التعرف على نماذج من بعض الاتجاهات والأعمال الفنية في عديد من الدول عن طريق المعارض الوافدة ، التي نظم أغلبها في إطار البرامج التنفيذية لمعاهدات التبادل الثقافي . كما سرت عرض الفن المصري بالخارج ، أما عن طريق المشاركة في المعارض الدولية منذ معرض بروكسل الدولي عام ١٩٥٨ ، حتى المشاركة للمرة الأولى في بنينالي باريس الدولي عام ١٩٦٥ ، فضلا عن بنينالي فينيسيا الدولي الذي اتصلت المشاركة فيه حتى هذا العام . وكذلك بنينالي ساو باولو . هذا فضلا عن بنينالي الاسكندرية . والمعرض السنوي العام .

وأما حركة **أحياء الفنون والحرف القومية** ، وهو البعد الثاني في نشاط إدارة الفنون الجميلة ، فقد نشطت هذه الفكرة مع تولى الإدارة مسئولية الإشراف على وكالة الغوري منذ عام ١٩٦١ ، فأنشئ بها مركز الحرف التقليدية ، كما أنشئت شعبة للفنون التقليدية ، وكذلك أعد بالوكالة مركز دائم للفنون التقليدية الشعبية جمعت محتوياتها من فنون الواحات المختلفة . وإلى جانب هذه المراكز أنشئ مركز الخزف بالفسطاط . وفوق هذا كله أعدت مجموعة من قاعات وكالة الغوري مراسم للفنانين للمعترف بهم رسميا من الدولة ، وأنشئ بها قسم للدراسات الفنية الحرة .

يجيء بعد ذلك ، **الإعلام الثقافي** باعتباره البعد الثالث في نشاط الإدارة العامة للفنون الجميلة ،

المصورة القومي عام ١٩٦٠ ، والمتحف الحصري بالاسكندرية عام ١٩٦٦ ، كما تم أيضا أعداد **موسم ناجي** ليكون متحفا لأعماله . ولاشك في أن ميزة المتاحف الفنية من زاوية الفنون التشكيلية هي إبراز الحدث القومي بأدوات الفن التشكيلي ، إلى جوار رصد وتسجيل المعالم البارزة في مسيرة هذا الفن وتطوره .

على أن إدارة المتاحف لم يقتصر دورها على هذا القدر ، وانما تعداه إلى إقامة المسابقات المفتوحة في مجالات النحت والتصوير والحفر لأعمال الثورة في السنوات الأخيرة .

إدارة الفنون الجميلة

أما الجهاز الثاني من أجهزة وزارة الثقافة الثلاثة ، والتي تولت مسئوليات الفنون التشكيلية ، فهو إدارة الفنون الجميلة ، وأهم ما يلاحظ على نشاط هذه الإدارة هو تنوعه واضطراره منذ أتيح لها من الامكانيات مالم يكن متاحا لها في عهد تبعتها لوزارة التربية والتعليم .

وقد تمثل نشاط هذه الإدارة في ثلاثة أبعاد رئيسية ، **المعارض** من ناحية ، و**أحياء الفنون والحرف القومية** من ناحية أخرى ، و**الإعلام الثقافي** من ناحية أخيرة . أما نشاط المعارض فيبعد أن كان يقسم على الجهود الفردية ، وعلى قاعات العرض الخاصة ، سرت الإدارة استخدام بعض قاعات **متحف الفن الحديث** آتاحة لفرص اتصال الفن بالجمهور . وفي عام ١٩٥٨ أعدت الإدارة **قصر المنستر** لي لإقامة المعارض الدولية الوافدة من الخارج ، وإلى جوار هذا ، استأجرت الإدارة **قاعة الفرقة التجارية الكبرى** وأعدتها لإقامة المعارض ، وقد أتاح رحابة هذه القاعة ، وحيوية موقعها ، أتاح للجمهور العريض فرصة التردد على المعارض والاتصال بالنشاط الفني . كذلك أسهمت الإدارة في إقامة معارض أخرى



له بتجربة شملت تفريغ ثلاثة من الفنانين بغرض الاشتراك في المعارض الدولية ، ثم تحولت في سنة ١٩٥٩ الى نظام هدفه تمكين الفنانين من الفنانين والأدباء ورجال الثقافة من التفريغ للانتاج بعيدا عن العوائق المادية والاجتماعية ، فضلا عن مساعدة المهويين من الناشئين على استكمال تكوينهم الفني أو الأدبي أو الثقافي .

وهكذا والى حد كبير حقق نظام التفريغ الكثير من الامال التي عقدت عليه ، وفي الميدان التشكيلي توج نظام التفريغ بتنظيم العديد من المعارض للفنانين المتفرغين ، فأقيمت لهم معارض داخلية ، كما أسهم كثير منهم بانتاجه الفني في المعارض الخارجية .

بعد التفريغ تجيء **البحوث الفنية** باعتبارها الشق الثاني في هذا الجهاز الثالث والآخر ، والفكرة الأساسية في انشائها هي البحث في تاصيل الثقافة الفنية والشعبية ، وبحث دور الفن في ثقافة الناشئ الأساسية ، ولورة أوجه الحياة الفنية بحيث تحمل الطابع المميز لشخصية البلاد .

وتضم الإدارة مجموعة من الباحثين الموظفين ، فضلا عن الاستعانة ببعض الباحثين الخارجيين في تصميمات الخزف والنسيج والأثاث والتحت الدقيق والتصوير الفوتوغرافي ، وهي جميعا من المعروضات التي تعرض بمقر الإدارة ببيت السناري .

وهكذا يلاحظ أول ما يلاحظ على النشاط التشكيلي بوجه عام ، أن التوسع في حجم الجهد الذي بذل في هذا المجال ، والتنوع في مختلف نواحي النشاط الفني ، يضيء في جانب الإيجابيات في تقييم أعمال الوزارة خلال هذه السنوات ، وذلك برغم قلة الاعتمادات التي خصصت للفنون التشكيلية بالنقياس إلى ما خصص لنواحي النشاط الأخرى التي اضطلمت بها الوزارة .

فقد عملت الإدارة على تيسير الامتداد الأفقي للثقافة الفنية ونماؤها عن طريق استخدام مختلف الوسائل ، فنشطت المحاضرات والتدوات الفنية منذ عام ١٩٥٨ حين كان متحف الفن الحديث مركزا للمحاضرات الفنية والثقافية عامة ، ثم امتد النشاط إلى وكالة الفوري في سنة ١٩٦٣ ، وإلى قاعة المحاضرات بالفرقة التجارية في نفس العام ، وقد استخدم في هذه المحاضرات الأسلوب الملائم للتثقيف الفني عن طريق الأفلام والشرائح المصاحبة للحاضرة . كما صحب معارض الفنا بقاعة الفرقة التجارية ندوات كان لها أثرها في اجتذاب جهود جديد ، وفي تعريفه بأسلوب تقييم الأعمال الفنية .

وكذلك اعتمدت الإدارة مشروعاً لطبع مجموعات من الشرائح الملونة عن الفنون والآثار المصرية صدر منها مجموعتان عن الفنون القديمة ، كما أعد في سنة ١٩٦٥ مجموعتان أحدهما للفنان **محمود سعيد** ، والأخرى للمصور **يوسف كامل** عن طريق معمل طبع هذه الشرائح الذي استوردته وزارة الثقافة وأسلمت ادارته إلى ستوديو مصر .

وفي مجال الكتاب بدأت الوزارة بخطة طموحة لاصدار مجموعة من الكتب على مستوى عال من الأخراج ، صدر منها كتاب « **الفن المعاصر في مصر** » باللغات العربية والانجليزية والفرنسية كما امتد النشاط المطبوع بحيث شمل الكتابات التي أعدتها إدارة المتاحف ، والكتيبات والكتالوجات التي اعتمتها إدارة الفنون الجميلة بمناسبة المعارض التي تقمها في مصر وفي الخارج على السواء .

إدارة التفريغ والبحوث الفنية

وهي الجهاز الثالث في البناء الإداري بوزارة الثقافة ، والذي تولى مسئولية الاشراف على الفنون التشكيلية ، أما الشق الأول في هذا الجهاز وهو **التفريغ** ، فقد بدأ قبل انشاء جهاز

في مجال الآثار

تاريخي عام . كذلك اتجهت السياسة في هذه الفترة الى الاهتمام بربط هذه الآثار بكل مستويات الشعب ، وذلك بالعناية باظهار هذه الآثار في أحدث أساليب العرض كما حدث في الصبوت

والضوء •

كذلك اتضح في هذه الفترة الاتجاه نحو ما يمكن تسميته « بعالية البحث العلمي في مجال الآثار » وذلك عن طريق الإفادة من الجسرات الأجنبية ، كما أنها لا تخرج عن نطاق الخبرة خاصة بعد نجاح الاضالات الأولية بهيئة ليوننسكو لتنظيم حملة دولية لانقاذ آثار النوبة • ودعما لهذا الاتجاه تقرر سياسة إيفاد الآثار للعرض في الخارج للمرة الأولى •

وفي هذه الفترة أيضا بدت ظاهرة تعميق البحث العلمي في مجال الآثار ، وذلك عن طريق العناية بإيفاد البعثات العلمية ، وتشجيع بعثات الجفر عن الآثار في بلاد النوبة وفي المناطق الأثرية الأخرى كذلك عكست هذه الفترة العناية بالمتاحف والعمل على توسيع العرض المتحفي وتحسينه واتباع أحدث الوسائل في العرض ، فأتخذت الإجراءات ورصدت الاعتمادات اللازمة لإقامة عدد من المتاحف الإقليمية خارج القاهرة والإسكندرية • وفضلا عن ذلك عنيت هذه الفترة عناية خاصة بإقامة المتحف المصري الجديد ، وخصصت له أرض المعارض بالجيزة ، وندبت الخبراء لدراسته ، وتعاقدت مع المهندسين على البدء فيه ، وكذلك جرت بالنسبة لإقامة متحف قومي كبير في الإسكندرية ، واختيرت له الأرض اللازمة ، وتم التعاقد مع المهندسين بشأنه •

كذلك عولجت في هذه الفترة مشكلة المشكلات القديمة في قطاع الآثار. وفي الحراسة

نستطيع أن نقول باختصار أن مهمة مصلحة الآثار هي الحفاظ على التراث الأثري عمارة وفنوناً، والكشف عما في باطن الأرض من هذا التراث والتعريف به سواء بعرضه في أماكنه أو في المتاحف أو بنشر الأبحاث والدراسات عنه •

وفي هذا النطاق ترسم مصلحة الآثار سياسيتها وتضع خطط عملها ، وهي تحرص في هذا على مساندة زركب التقدم العلمي باتباع الأساليب الحديثة فيما يتعلق ببيادين نشاطها لتطوير الخدمة وتحسينها مشاركة منها في أعمال التقدم والنهوض والتنمية •

والواقع أن إنشاء مركز تسجيل الآثار ، يعد مثالا حيا واضحا لاستخدام أحدث الأساليب العلمية في عمليات تسجيل الآثار • ففي الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ انفصلت مصلحة الآثار عن وزارة التربية والتعليم ، وضمت إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي • لكن وزارة الثقافة والإرشاد القومي اتسع إشرافها على نواحي النشاط الأخرى فشملت السياحة كما شملت أجهزة الإعلام في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ ، وفي السنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ أنشئت وزارة جديدة تحت اسم وزارة السياحة والآثار أصبح قطاع الآثار تابعاً لها • ثم أعيد قطاع الآثار إلى وزارة الثقافة منذ أواخر ١٩٦٦ حتى الآن •

ويمكن بوجه عام تقييم العمل في مجال الآثار في هذه الفترات الأربع على النحو التالي :

في الفترة الأولى :

يلاحظ الاتجاه نحو تحقيق أهداف وزارة الثقافة والإرشاد القومي • في قطاع الآثار ، على اعتبار أن هذه الآثار تمثل أصول الحضارة في وادي النيل ، وتربط الأجيال المتعاقبة برابط

لها من قبل ، منذ بدأت المرحلة الأولى في سنة ١٩٥٨ ، واستئناف العمل في بعض المشروعات العامة ، ومن أمثلة ذلك استئناف العمل في اقامة مركب خوفو بالهرم .

الفترة الأخيرة :

ويلاحظ عليها بوجه عام ، أنها كانت فترة مراجعة ، تولت فيها وزارة الثقافة مراجعة المشروعات الأثرية الرئيسية ودراسة أسباب تعثر بعضها ، لازالة العقبات من طريقها حتى تمضي في طريق التنفيذ . من ذلك مشروع باعادة ترميم معابد الكرنك ، وفي هذا عقدت اتفاقية مع الحكومة الفرنسية ، لعمل كبير مشترك يستهدف اعادة ترميم هذه المعابد ودراساتها وتجميل البيئة المحيطة بها . كذلك لوحظ في هذه الفترة البطء في ترميم الدبر البحري ، فاعد لذلك مشروع مشترك مع الجهات العلمية البولندية بقصد اتمام الجزء الرئيسي من هذه المهمة في ثلاث سنوات ، ثم استئناف العمل المشترك بين العلماء المصريين والبولنديين خلال فترات أخرى ، هذا فضلا عن الحطة التنفيذية التي وضعتها الوزارة لتنفيذ مشروع الصوت والضوء بالكرنك ، بحيث يتم هذا المشروع خلال السنوات القليلة القادمة ، وفضلا عن الحطة التنفيذية الأخرى التي وضعت لانجاز متحف مركب خوفو بالهرم ومتحف الأقصر .

وعلى العموم ، فإن الحطة الأساسية للعمل في مجال الآثار ، تعتبر امتدادا للسياسة التي وضعت منذ الفترة الأولى ، مع العناية بتخطيط النشاط على أساس علمي ودقيق .

بعد هذا جميعه نجحت بعض المشروعات ذات الطابع الخاص ، التي وفقت الوزارة في انجازها على أكمل وجه ، مثل مشروع انقاذ آثار النوبة ، الذي بدأ منذ عام ١٩٥٩ في الطريق المرسوم له الى أن حقق غاياته كاملة ، ولم يعد أمام هذا المشروع الا مشروع انقاذ معابد قبلة ليتحقق عن طريقه حلم جميع المثقفين في العالم .

فبعد أن كانت الحراسسة تقوم على الحفر ، الخصوصيين ، نظمت تنظيميا وإقاعيا ، وانتقلت الى السلطات المسؤولة بوزارة الداخلية ، ووضع نظام للتدرج بها ، كى تصبح أكثر فاعلية في أداء وظيفتها .

وباختصار يمكن اعتبار هذه الفترة فترة التمهيد العلمي الأساسية لتطور العمل في حقل الآثار ، خاصة بعد أن آلت هذه المهمة الى السلطات المصرية ، لتتحمل وحدها مسئوليتها بعد خروج الأجانب منها عقب قيام الثورة سنة ١٩٥٢ .

في الفترة الثانية :

يلاحظ أن الخط الرئيسي للسياسة العامة في مجال الآثار ، قد استمر خلال هذه الفترة ، فقد ظهرت تتسائج بعض المشروعات التي بدأت في الفترة الأولى ، كارسال المعارض للخارج ، كذلك بدا واضحا اتجاه التوسع في بعض المشروعات كمتحف الهرم واللوحات الارشادية ومشروع الصوت والضوء بالكرنك . وفكرة ادخال الترجان الآلى في المتاحف .

وباجمال يمكن اعتبار هذه الفترة رغبة شديدة في التوسع ، في مجال العمل الأثرى . ويظهر هذا في متابعة ميزانيات حطة الاستثمار ، وما أنفق منها خلال تلك الفترة .

في الفترة الثالثة :

يلاحظ على هذه الفترة أنها كانت تجربة جديدة تتجه نحو ربط قطاعي السياحة والآثار في وزارة واحدة ، وقد حمل هذا الوزارة الجديدة على اعادة تنظيم نفسها بما في ذلك قطاع الآثار ، ويلاحظ أن هذا التنظيم قد حرص على استقلال العمل الأثرى ، فلم تؤثر عليه العوامل السياحية المختلفة ، وزيادة في الحرص على هذه الناحية . صدر قرار بإنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات المتاحف والآثار . وكانت نتيجة هذا الحرص ، استثمار العمل في حقل الآثار وفقا للسياسة التي حددت

في مجال النشر

١٩٦٩ وكان تمويله من ميزانية مكتبات المدارس، وقد خصص المشروع ٧٠٠ كتاب للترجمة ولكن للأسف لم يتابع أحد المشروع بالتقويم والدرس، وإنما لاحظ على قوائم ما نشر منه أن كثيرا من الكتب القديمة أعيد طبعا، وأن كثيرا مما لا يدخل في المشروع حسب التصور الأول قد أدخل عليه. وإذا أردنا تقويما عاما للمشروع **فإننا يمكن أن نؤكد أنه طوال اثني عشر عاما قد سد فراغا في ميدان الترجمة بكفاءة وجد** **وأن أكثر من ٥٠٪ من الكتب التي احتواها تعد** **كنا جيدة.**

وكان ثاني مشروع للثروة في مجال التخطيط لصدور الكتاب هو مشروع « **المكتبة العربية** » الذي كلف بتفنيده لجان المجلس الأعلى لرعاية **الفنون والآداب** كل في اختصاصها. فلقد طلب إلى كل لجنة أن ترشح كتابا للترجمة وموضوعات للتأليف وكتابا للنشر من ترانسا لتكمل المكتبة العربية في كل هذه المجالات. ولقد نشطت لجان المجلس، ووضعت كل لجنة قوائم كتبها، وأصطدم المشروع بعدم وفاء كثيرين ممن التزموا بالتأليف أو بالترجمة أو بالتحقيق بالتزاماتهم، ولكن هذا لم يعق المجلس عن أن يستمر في المشروع فأصدر نخبة ممتازة من الكتب، وضم إليه سلسلة مسرحيات عالية لتكون تحت إشراف المجلس.

والملاحظ أن كتب التراث كثير منها عبارة عن إعادة طبع بالأوفست، وأن اختياراتها لا شك ممتازة وكذلك الاختيارات في الترجمة والتأليف، والملاحظ أيضا أن ما تم نشره خلال الفترة الأولى من قيام المشروع يعد قليلا بالنسبة لما كان يمكن أن ينشر لولا تقاعس المترجمين والمؤلفين والمحققين عن العمل في الكتب المترجمة، وكلها من الكتب ذات الوزن والقيمة.

وتأتي خطة النشر لوزارة الثقافة ثالث مشروع مخطط للمكتبة العربية. **تأليفًا وتخطيطًا**

يستهدف تخطيط الثقافة في العصر الحديث امورا أوجبها تحديده وظيفة الثقافة أو نشر المعرفة، فهو ينظر إليه على أنه من وسائل المحافظة على التراث الفكري والحضاري، كما أنه من وسائل الاطلاع على ما يدور في العالم من اتجاهات فكرية، ذلك إلى أنه عرض للاحتياج الفكري في الأمة، ليصل إلى أبنائها، وإلى غيرهم ممن يفيدهم الاطلاع عليه، فيلقى لدى النقاد ما يستحقه من تقدير، ويتلقى منه سائر القراء ما يلائم أذواقهم. ثم هو في البلاد الآخذة في التنمية وتطوير البناء الاجتماعي أداة من أدوات التطوير، إذ أن التحول الذي يجرى له البقاء إنما يأتي نتيجة للتحول الثقافي والاقتصادي الفكري.

ويتسم العصر الحاضر بما فيه من تغيرات كما وكيفا، ولذلك كان المواطن في حاجة إلى ثقافة تمكنه من مسايرة زمنه في تطوره، مساهمًا في تحفظه بشخصيته متمثلة في تراثه الثقافي، وقيمه الرفيعة، متفتحة للمواقف والعلاقات الجديدة، في توازن يجمع بين الأصالة والتجديد.

وقد أدت ديمقراطية التعليم إلى تضيق المسافة التي كانت تفصل فيما مضى بين أهر المعرفة وكنتل الشعب التي حرمت من التعليم. ولكنه قد نتج عن هذا وجود مجموعات كبيرة من أنصاف المتعلمين الذين لا بد من تزويدهم بما يناسبهم لاستكمال ثقافتهم، إلى أقصى الحدود التي تتيحها لهم استعداداتهم العقلية وإمكاناتهم المادية.

ولقد كان مشروع « **الألف كتاب** » الذي صدر في سنة ١٩٥٥ في الإدارة الثقافية بوزارة التربية والتعليم، هو أول محاولة في عهد الثورة لتخطيط ميدان لم يظفر قط بالعناية الكافية من حيث أهمية التخطيط له، والتقييم لكل ما ينتج في مجاله. وكان المشروع مقسما على خمس سنوات ولكنه استمر حتى عام ١٩٦٨ -

ما نسميه بشعبية الثقافة ، فلقاء قروش قليلة كان القارئ العربي يزود بخير زاد ثقافي ، والدولة الاشتراكية تدفع المعز في ميزانية هذه السلاسل ، ايماناً منها بأن زاد الشعب الثقافي لا يقل قيمة عن زاده العضوى .

وأصدرت وزارة الثقافة في عهدها الأولى مجلتي : الأولى هي مجلة « المجلة » والأخرى هي مجلة « نهضة افريقيا » ، وقامت وزارة الثقافة الى جانب ذلك باصدار كتب مختلفة تتصل بالمعارف العامة ، والفلسفة ، والدين ، والاجتماع ، والفنون ، والعلوم البحتة .

ولقد أعادت المؤسسة نشر كثير من مطبوعات دار الكتب للتراث ، كما يسر الأوفست إعادة طبع كتب هي مفخرة من مفاخر مصر ، وقد قام بتحفيظها نخبة ممتازة من علماء نشر التراث وتحفيظه بعترف بجهودهم العالم العربي كله . من هذه الكتب .. **الإغاني ، عيون الأخبار ، نهاية الأرب ، صبح الأعشى ، لسان العرب ، الأم ، مختار الأفاني** . هذا الى جانب نشر سلسلة « **من مختارات تراثنا** » صدر منها بعض أعداد تقرب التراث الى القارئ العادى .

ولعل من أهم ما قامت به الوزارة فى ميدان النشر هو تبني المشروعات الضخمة مثل دوائر المعارف والقواميس ، ولقد بدأت وزارة الثقافة فى أول عهدها مشروعين كبيرين هما : دائرة معارف **الفكر الإنساني ، والقاموس الانجليزي العربي** ، الى جانب ذلك انتهت الوزارة من **قاموس الرائد الصغير ، والعمل مستمر فى قاموس الرائد الكبير ، وكذلك ينتهى العمل فى قاموس الرائد المصور** .

وقد نشرت الوزارة أيضاً لوحات كتاب « **تطور الفن المعاصر فى مصر** » باللغات الثلاث .. عربية ، انجليزية ، فرنسية . كما نشرت

و**ترجمة** وهى أول خطة شاملة ملتزمة ، وأوسع خطة للنشر التزمت بالتخطيط لكل ما ينشر من مجلات أو كتب أو سلاسل أو تراث أو ترجمة أو تأليف . ولعل أهم ما تمتاز به أنها ضمت أيضاً مشروعات ثقافية ذات وزن ، لم تكن تدرج فى مشروعات من قبل ، وهى **خطة ترجمة أهميات الكتب ، وإصدار القواميس ، ودوائر المعارف للفكر الانساني الى غير ذلك مما تفضلع به الدولة عن طريق القطاع العام فى الثقافة** .

وخطة النشر فى وزارة الثقافة هى فى الواقع شيء مختلف من كثير من النواحي ، اذ يكفى أن نذكر أنها جزء من خطة شاملة متكاملة لكل النشاط الثقافي بشتى صورته ، تتداخل فى نسجه ويكمل بعضها بعضاً ، ويكفى أن نذكر أن مبادئ كثيرة كانت معطلة فى المشروعات السابقين ، أصبحت جزءاً هاماً فى خطة الوزارة

ومنذ صدور القرار بإنشاء وزارة الإرشاد القومى سنة ١٩٥٢ ، كانت هناك ادارة ثقافية فى هذه الوزارة الجديدة ، ثم أنشئت وزارة الثقافة والإرشاد القومى فتوسعت هذه الادارة وضمت اليها ادارة الثقافة بوزارة التربية والتعليم . وفى أول عهد **وزارة الثقافة بدأت بإصدار ما يسمى بالسلاسل ، وكانت هناك أقرا فى دار المعارف . وسلاسل لدار الهلال ، ولم تكن الدولة تشرف على سلسلة دورية للكتب بعد . فأنشأت الوزارة أربع سلاسل هى « **تراث الإنسانية** » ، و « **أعلام العرب** » و « **الكتبة الثقافية** » و « **دوايع المسرح العالمى** » ثم أنشأت بعد ذلك سلسلة « **مسرجات عالمية** » وأنشأت بعد ذلك أيضاً سلسلة « **روايات عالمية** » و « **المسلم للجميع** » و « **دراسات فى القومية العربية** » و « **مشكلات فلسطين** » .**

والواقع أن هذه السلاسل فى عمومها أدت مهمة عظيمة ، بأن أتاحت للقارئ العادى عملاً

كتاب « القاهرة في ألف عام » • وفوق ذلك أصدرت بالفرنسية تجليلا لكتاب « وصف مصر » •

والى جوار هذا كله ، نشر المجلس الأعلى المعجم الديرافى ، ومعجم مختصر للمصطلحات الفلسفية ، ونتائج مؤتمر مصطلحات تعليم التربية وعلم النفس ، الى جانب ما نشره المجمع اللغوى من معاجم مثل اجزاء من معجم لفاظ الحضارة ، وقوائم مصطلحات الفنون والعلوم ، وكلها جهود على مستوى المجمع اللغوى الرفيع ، وخاصة فى علنا العربى حيث الحاجة ماسية الى توحيد المصطلحات وتعريب الكثير منها كوسيلة أولية للتقدم بالتأليف العلمى العربى المعاصر •

يضاف الى ذلك أيضا ، بعض الجهود التى قام بها المجلس الأعلى فى ميدان النشر مثل مشروع الكتاب الأول الذى نشر منه حتى الآن (٤٣) كتابا ، ومشروع نشر الرسائل الجامعية ، وقد عجزت الجامعة عن نشر رسائل البحث المتنازعة ، حتى وان أوصت بنشرها ، فنشر المجلس عشرا منها ، كما نشر بعض كتب جوائز الدولة (تسع كتب) الى جانب مؤلفات ذات طابع خاص ، لصيقة بنشاط لجانته المختلفة أو نشاطه العام فى ميادين المؤتمرات الدراسية ومائى حكمها ، وهى تبلغ (٤١) كتابا (٢٥ مؤتمرات وحلقات و١٧ مؤلفات عامة) •

والمجلات التى صدرت عن وزارة الثقافة وأجهزتها التابعة ، نشاط مختلف عن نشاط

الكتب ولكنه فى ميدان النشر وسيلة أسرع وأعم ، وهى لذلك اثر له طابع خاص • ولقد أنشأت الوزارة فى أول عهدها مجلتين هما مجلة «المجلة» ومآزالت تصدر حتى الآن ، ومجلة « نهضة افريقية» التى توقفت عن الصدور • ثم أصدرت الوزارة مجلة «الفنون الشعبية» ومجلة « الفكر المعاصر » ومجلة « الكتاب العربى » ، وعادت فأصدرت دفعة واحدة مجلة « القصة » و « الشعرى » واستأنفت إصدار مجلة « الرسالة » و « الثقافة » بعد توقف دام أعواما ، ولكن المجلات الأربع الأخيرة توقفت عن الصدور • ثم ضمت الى المؤسسة مجلة «اللسرح» ومجلة «الكتاب» وأضيف اليهما مجلة خاصة بثقافة « السينما » •

ونظرة عامة على المجلات الثقافية كمجال للنشر ، نخرج منها بالحقائق التالية :

١ - أن المجلات يجب أن تخصص لتستحق عناية الوزارة وجهود المثقفين •

٢ - أن المجلة المتخصصة تحتاج دائما الى معونة لا تبخل بها الدولة ، بشرط أداء الرسالة

٣ - أن المجلة التى تشرف عليها الدولة ، ملك لكل المثقفين ، ولا يمكن لها صحيا أن تنفلق على أشخاص بعينهم ، أو تبني اتجاهها دون آخر مادامت الاتجاهات جميعا فى اطار فلسفة الدولة ، وتسار مسارها الثورى ، وتحقق أغراض الثورة فى ميدان الفكر شمولاً وشعبية ، وثورية •



ملحق (4)

مقالات نادرة

وزارة الثقافة منحة مباركة من منحة الثورة بقلم السيد الأستاذ شروث عكاشة

المتخصصين في الدراسات المتصلة بهذه البيئة : أثرياً ،
وجغرافياً ، وتاريخياً ، وعنصرياً ، وحضارياً .

وكان الهدف من هذا واضحاً في ذهن نابليون ،
وهو أن يحاول السيطرة على الثقافة في هذا الإقليم
بمختلف صورها ، وتوجيهها في الاتجاه الذي يكفل له
البقاء ودعم مكانته في بلاد الاحتلال .

وقد حاول نابليون بالفعل بمحاولته ، وعهد إلى أن
خطاطب الجماعات باللغة التي يفهمونها ، ولكن جميع
هذه المحاولات أدت إلى عكس ما كان يريده نابليون ،
فإذا جميع الأجهزة الثقافية التي أقبل بها هذا الغازي ،
تنقلب في خدمة البيئة ، ونمو الثقافة القومية في طريق
نموها الطبيعي ، لا في الطريق الذي أراده الغازي الوافد .

وهذه نابليون ، وهذه الاحتلال الفرنسي .

وبقيت ثقافة هذه الأمة لأبنائها .

وأقبل احتلال آخر ، أثقل وأطول ، هو الاحتلال
الإنجليزي ، وحاول هذا الاحتلال نفس المحاولة .

حاول أن يحول أبناء الشعب إلى إنجليز .

وحاول أن يغير اللغة ، وأن يؤثر على مفهومات
الناس ، وأن يسيطر على طريقتهم في الحياة ، وأسلوبهم
في التعامل .

وشهد هذا الإقليم زحفاً ثقافياً بريطانياً ، بجوار

لم يكن إنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي
علماً هيباً في ذاته ، ولا يمكن اعتباره مجرد إنشاء جهاز
جديد من أجهزة الدولة ، اقتضته طبيعة تنظيم الأداة
الحكومية .

ولأنما كان إنشاء وزارة الثقافة في هذه الجمهورية ،
منحة من منح الثورة ، قدمتها لأبناء هذه الأمة ،
لتصحح وضعاً ثقيلاً من أوضاع ماضٍ طويل مرير .
والذين يعودون إلى تاريخ حديث ، مررنا به في
نضالنا يتبينون - لو أنهم تعمقوا النظر والدراسة - أهمية
هذه المنحة العزيرة التي قدمتها الثورة لبلادنا .

لقد أقبل نابليون غازياً هذه البلاد ، يراوده حلم
استعماري قديم ، وهو أن يحطم عناصر المقاومة في أبناء
أمتنا ، لتلين له قناة أبناء الشعب ، ويتم له السيطرة على
البلاد إلى الأبد .

وقد كان نابليون - كأى غازٍ محترف - يدرك
أن عناصر المقاومة في أبناء شعب هذا الإقليم ، كامة
في نفسه ، وفي ثقافته ، وفي الحضارة القديمة العريقة
التي شحذت فيه الهمة ، وعمّقت فيه الشعور بمسئوليته
القومية ، وأتاحت له استقلال الشخصية ، فلا يميل
ولا يلين ، ولا ينهار أمام الأحداث .

ولهذا فلم يكن غريباً أن نرى نابليون يعنى بأن
يستقدم معه ، في الجيوش ، والجحافل والنخائر ،
ومواد القتال ... مطبعة ، ومجموعة ضخمة من العلماء

ولكننا انتصرنا على كل هذه المحاولات .
فلما تمّ هذا النصر ، وتمكنت الثورة من تأمين
ظهورها ضد خصومها ، وضد أعدائها في الداخل والخارج
معاً ، اتجهت إلى الثقافة تؤمّنّها بدورها ، لانتصارات
المستقبل التي نعمل لها ، ونحلم بها ، ونضحي من
أجلها .
فكانت هذه الوزارة منحة من منح الثورة
لأبناء هذه الأمة .
وهيّا واضحة ، وهدفها مفهوم ، وهو أن تنقّي
ما عساه يكون قد لحق بثقافتنا من شوائب ، وأن
تؤكد في أبناء أمتنا الثقافة الأصيلة الحرة القائمة على
تراثنا ، وانتصاراتنا ، وطموحنا إلى مستقبل أسعد .
والذي أرى أنه هو أن تستطيع هذه الوزارة أن تؤدي
دورها هذا ، كما ينبغي أن يؤدي ، وأن تقوم بواجبها
على خير ما نرجوه لها .
إن وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، هي الأمانة
العزيزة الغالية التي طالما تمنينا قيامها ، وهي إحدى
قلاعنا في مقاومة خصومنا ، وتحصين أبنائنا من
محاولات الغزو الفكري .
ولهذا فإن صمودها في الميدان ضرورة تحتّمها
المصلحة القومية لبلادنا ..
وستصمد وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الميدان ،
لأن وراءها قلوباً كبيرة تساندها ، وثقافة قديمة عريقة
تكون أضخم رصيد نعتزّ به في كفاحنا .
والله يوفقنا .

الزحف الذي شنه الاستعمار البريطاني على نظم التعليم ،
ونظم الإدارة ، ونظم الحكم .
بجوار الاحتلال العسكري ، والسيطرة السياسية ،
والاقتصادية .
فهل نجح الاستعمار البريطاني في تغيير طبيعة هذا
الشعب ؟
وهل تغير شيء من العناصر الأصيلة في أبناء هذه
الأمة ؟
الحقيقة أن شعورهم بهذا الاحتلال ، وإدراكهم
لهذه المحاولات ضاعفت عناصر المقاومة في هذا الشعب ،
حتى لقد ازداد صلابته ، وازداد مناعته ، وازداد على
الأيام قدرة على التحكّم في مصيره .
فأنا قامت ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، حتى أسفرت
المناعة والمقاومة ، عن قوة هائلة أثبت الشعب عن طريقها
أن نفسيته أعصى على محاولات الاستعمار ، وثقافته أبقي
من محاولات الاحتلال ، وحضارته أعرق في سجل الزمن ،
من فساد الحكم ، وفساد الذمة ، وفساد الضمير .
ولولا أننا شعب ، قامت ثقافته على أسس راسخة
ومبتينة ، ولولا أننا شعب بُنيت حضارته على الصلابة
والثقة والصبر .
لولا هذا ، لأمكن أن تنجح محاولات الاحتلال
الفرنسي ، والاحتلال البريطاني والحكم الفاسد ،
ومصالح الإقطاع ، في التأثير على عناصرنا الأولى ،
وبالتالي في التأثير على ثقافتنا ، بما يهدد شخصيتنا .



الثقافة في مجتمعنا الجديد

بقلم الدكتور ثروت عكاشة

الإنسانية في أبنائها ، لكنها عندما تتعرض لأزمة في وجدانها فغالباً ما يكون ذلك على أساس ما ابتنته بداها . لأن البنيان يتكون حينئذ بنياناً خاوياً خالياً ، بلا روح .

ولأن الشعور بالمسئولية عن هذا البيان ، يصبح شيئاً عزيزاً في مجتمع تطور إلى آلات صماء ، تحكمها الاتجاهاات المادية المجردة عن كل ما ينصل بالذوق ، أو التلوق ، أو الشعور بالجمال ، أو الارتباط الوجداني بالحياة .

وهكذا كان للتجربة التي مرت بها الثقافة في بلادنا ، أكبر الأثر ، في تحديد الدور الإيجابي الذي يجب أن تؤديه الثقافة للمجتمع الذي تحيا فيه . وكانت أولى خطوات التجربة ، أن يستقر الرأي على مفهومها .

ولعلنا قد قطعنا زمناً طويلاً ، ناقش هذا المفهوم ، وطالما اختلفنا عليه .

على أننا انتهينا ، أو كدنا ننتهي ، إلى أن هذا المفهوم واسع وعريض ؛ يستوعب كل مصدر يمكن أن يشع فكرة ، وكل صوت يمكن أن يوضع بانفعال ، وكل حركة يمكن أن تشرق على الناس بشعور .

الثقافة إذن ، وبهذا المفهوم ، شيء شائع في حياتنا جميعاً ، يستوعب جميع طرق الأداء الفكرى أو الفنى ، ويدخل حياتنا مع الشمس ومع الهواء .

إن التجربة التي مرت بها الثقافة ، خلال سنوات الثورة ، تحمل أكثر من دلالة ، على التطور الجديد ، في حياتنا الفكرية ، لإقامة ميزان القوى في كيان الإنسان ، على أسس نابضة بالأمل وبالحياة .

وفي مرحلة التطور الصناعي ، التي نمر بها في هذه الأيام ، نحس أننا أشد حاجة إلى الثقافة ، ليقوم هذا التوازن في كياننا ، فلا يصرفنا البناء المادى عن بناء العاطفة ، والوجدان ، والضمير .

وبعض الأمم يغربها ما تحققه من تقدم في مجال الصناعة ، ففعل الجانب الروحى من حياتها ، وإذا هى أمام مجتمع جاف جامد غير متوازن .

ذلك أن الثقافة ، تدخل حياة الفرد وحياة المجتمع ، لتجلب بصيرته وتضاعف من حساسيته بما يحيط به من عوامل ، وتنمى شخصيته في طريق التطور الإنسانى المستقيم ، وتربطه ربطاً محكماً بالحياة ، وبالأحداث ، وبالزمن ، وبالناس .

فإذا ما جف هذا المعين الإنسانى من حياة الإنسان ، أو إذا ما انخفض مستواه في تكوين الجماعة ، فإن الإنسان والجماعة التي يحيا فيها ، تعيش حينئذ وهى شديدة الإحساس بأن شيئاً ما ينقصها ، ليملاً حياتها نوراً وجمالاً وأملاً .

وقد تنسج جماعة من الجماعات ، في فترة الاندفاع الأولى نحو البناء المادى ، ما ينبغي أن يتوفر لها من نمو وجداني وعاطفي ، وصقل للمشاعر والإحساسات

الفكرية أو النفسية ، لواجه مسؤوليات المجتمع الجديد ، في أمانة وشجاعة وصدق .

وليُسهم في بناء مستقبلنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، على أساس من وجدان طيب ، وبصيرة مجلوبة ، وإرادة تعرف إمكاناتها ، وتعرف كذلك غاياتها .

ويوم يتحقق لنا هذا المواطن ، ستكون جميع البرامج التي أعدتها الدولة قد آتت ثمراتها . ومن بينها برامج التنمية الثقافية .

وحيثُتد تزدد أصداء الصيحة التي أطلقها فينا الرئيس جمال عبد الناصر في ضائير الأجيال .

وعلى هذا الأساس من فهم الثقافة ، مضت الثورة في طريق التنمية الثقافية لتقيم شخصية الفرد على أساس من التثوق والقعدة على الاستمتاع بما في الحياة من جمال .

ذلك لتتقوى ملكة الملاحظة المستنيرة في كل المواطنين ، ولتزداد مقدرتهم على الخلق والإبداع ، عن طريق ارتباطهم بالطبيعة من حولهم ، وبالحياء النابضة فيهم ، بل بحياة الأجيال التي سبقهم ، وبالأمل في مستقبل أفضل للأجيال التي تعقبهم .

وهذا تعرف الثورة طريقها ، لتكون المواطن السليم المتوازن ، الخالي من العُقد الاجتماعية أو



المصادر والمراجع

الوثائق:

- مشروع الميثاق، قدمه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في 21 مايو 1962.
- كلمة السيد الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة في افتتاح مؤتمر الكتاب العربي 1967.
- السياسة الثقافية، بيان الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة في 16 يونيو 1969.

الكتب والدوريات:

- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، 1996.
- ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000.
- عبد المنعم الصاوي، عن الثقافة، عالمية للنشر والإعلان، القاهرة، د. ت.
- شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، دار ميريت، 2005.
- الدكتور درية شرف الدين، السياسة والسينما في مصر (1961 - 1981)، دار الشروق، 1992.
- فتحي رضوان، ذكريات مع عبدالناصر: الثقافة والثورة، مجلة الأدباء العرب، عدد 1، 1971.
- حسن كامل الصبري، المؤتمر العام للثقافة والفنون، مجلة المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مايو 1959.
- عبد القادر القط وآخرون، مناقشات اليوم الأول لمؤتمر الكتاب العربي

- وسياسة النشر في الجمهورية العربية المتحدة، مجلة عالم المكتبات، إبريل 1967.
- لويس عوض، ازدهر الإبداع ومات الفكر، مجلة أدب ونقد، عدد أغسطس 1988.
- د. مصطفى عبد الغني، جريدة الأهرام، صفحة دنيا الثقافة، 31 يوليو 2008.
- عز الدين نجيب، ثروت عكاشة: مواقف دالة وأفكار لا تموت، المجلة - الإصدار الثاني - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مايو 2012.
- حسام فازولا وآخرون، السياسات الثقافية (النشأة.. التطور.. العقلانية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، د. ت، ص 5.
- المختار ابن حينا، مفهوم السياسة الثقافية في العالم، مجلة التربية - قطر، يوليو 1986.
- مجموعة مؤلفين، السياسات الثقافية في الوطن العربي، مجلة التربية - قطر، ديسمبر 2010.
- عدنان بغجائي، التكامل في مجال تخطيط السياسة الثقافية، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 1984.
- خطة عمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي: اعتمدها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 2009.
- فاديا كيوان، السياسة الثقافية أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية، المجلة العربية للثقافة - تونس، مارس 2010.
- محمود أحمد عبد الله، السياسة الثقافية والإرهاب: حالة مصر: تحليل نقدي ورؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، يونيو 2015.

المراجع الإلكترونية:

- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=3032>
- <http://gate.ahram.org.eg/News/1556216.aspx>
- <http://nasser.bibalex.org/Besaraha/BesarahaAll.aspx>
- <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

ملحق الصور



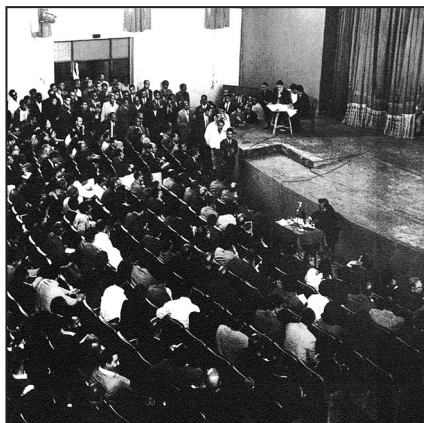




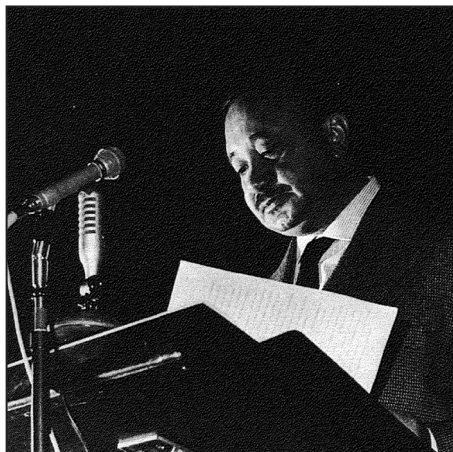
















سيرة ذاتية (إعلامية – ثقافية)



محمد سيد ريان

- كاتب في مجال الثقافة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والإعلام الإلكتروني، ومهتم بقضية التسويق الإلكتروني للثقافة.
- عضو لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للثقافة السابق.
- عضو اللجنة الإعلامية باتحاد كتاب الإنترنت العرب.
- عضو نقابة الصحفيين الإلكترونيين والاتحاد العربي للصحافة الإلكترونية.
- عضو اللجنة التأسيسية للنقابة المهنية للصحفيين الإلكترونيين.

- مدرس الصحافة الإلكترونية بجامعة الإسكندرية.
- مسئول التسويق الإلكتروني بالهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عضو مجلس الثقافة بمحافظة الإسكندرية.
- عضو اتحاد شباب مصر.
- حصل كتابه "تسويق المنتج الثقافي في عصر الثقافة الرقمية" على جائزة أفضل كتاب في مجال العلوم الرقمية من معرض القاهرة الدولي للكتاب 2018.
- فاز بالمسابقة البحثية للمؤتمر العام لأدباء مصر عن بحثه (أدب الهامش ومواقع التواصل الاجتماعي) في عام 2016.
- حاصل على جائزة الشباب العربي المتميز 2011 من مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالقاهرة.
- تم تكريمه كأحد أهم الشخصيات البارزة في مجال الإعلام الجديد من الاتحاد العربي للصحافة الإلكترونية 2012.
- تم تكريمه من الاتحاد العربي للإعلام الإلكتروني 2013 تقديراً وعرفانا بجهوده المبذولة لرفع شأن الإعلام العربي الإلكتروني بما أضافه من إبداع إعلامي أدبي وفني وثقافي يميز شرف به واجهة الإعلام.
- صاحب لقب أفضل قارئ لمكتبة الأسرة من الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010.
- له العديد من المبادرات الشبابية الثقافية من أهمها أنه مؤسس أول جمعية للقراء في مصر والعالم العربي وهي جمعية قراء مكتبة الأسرة؛ وكذلك تأسيسه أول تكتل شبابي للمثقفين العرب وهو اتحاد شباب

المثقفين العرب بمؤتمر مكتبة الإسكندرية للشباب العربي في مارس 2011، وتم إصدار مجلة ثقافية باسم "التغيير" وُجِّعت فيها أقلام من كل الدول العربية.

- عمل باحثاً بعدد من المراكز البحثية في مجال الإعلام الجديد، أبرزها: مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، والمركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، ومركز (أرابيوم) لدراسات الإعلام الجديد.
- عمل كباحث مع الجمعية الدولية للقراءة بالولايات المتحدة الأمريكية ضمن مشروع "كيف يقرأ العالم؟"، وتم تكريمه دولياً لإنجازاته في مجال القراءة.
- نشر عنه العديد من الاخبار والتحقيقات، كما أجريت معه حوارات بعدد كبير من الصحف المصرية والعربية، كما أجريت معه لقاءات بوسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون المصري وإذاعة البرنامج الثقافي والقنوات الفضائية.
- شارك بالعديد من المؤتمرات وورش العمل والملتقيات والمنتديات الدولية والإقليمية والمحلية التي تناولت قضايا الثقافة الرقمية وقضايا الشباب العربي ثقافياً وفكرياً.
- حاصل على شهادات دولية في البرمجة وتطوير المواقع وقواعد البيانات من شركة مايكروسوفت العالمية.
- عمل كمدرّب في مشاريع وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات مع شركة مايكروسوفت لتطوير وتأهيل المدرسين والإداريين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- عمل كمدرّب في الدورات الصحفية التخصصية التي قدمتها نقابة الصحفيين الإلكترونيين والاتحاد العربي للصحافة الإلكترونية

لإعداد كوادر صحفية قادرة على التعامل مع وسائل الإعلام الجديدة.

- عمل مدرباً للرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر والبرمجة وتصميم المواقع والتسويق الإلكتروني بعدد من المراكز، أهمها: نيوهورايزن، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، والأكاديمية البريطانية، وأكاديمية أسيب لأساسيات التدريب.

الكتابات الصحفية:

- 2011 - 2012 مقال أسبوعي ثقافي دوري - كل سبت - بصحيفة الوفد المصرية (صفحة شباب أون لاين)، وتناول من خلاله أهم قضايا المثقفين وعلاقتهم بوسائل الإعلام الجديدة في ظل التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.
- 2012 - 2013 مقال شهري ثابت بمجلة الثقافة الجديدة الصادرة عن (الهيئة العامة لقصور الثقافة)، وتناول الشأن الثقافي المصري وعلاقته بالسياسة في ظل وسائل التواصل الاجتماعي على المواقع الإلكترونية ومن أهمها الفيس بوك بما لها من تأثير كبير على الثقافة والمثقفين وخصوصاً بعد الثورة المصرية وموجاتها المتتابعة من 25 يناير وحتى 30 يونيو ومابعدھا.
- 2014: مقال أسبوعي ثابت بجريدة القاهرة، يتناول شئون القراءة والتجارب الدولية لتنشيط الوعي بقضية القراءة والثقافة، وخصوصاً لدى فئة الشباب.
- 2015 - 2016: مقال غير دوري بجريدة المقال، يتناول أحدث الكتب والإصدارات.

- 2017 - 2018 مقال غير دوري بجريدة عالم الكتاب يتناول قضايا الكتاب والنشر والسياسات الثقافية.
- نُشرت مقالات متنوعة له بعدة صحف ومجلات عربية ثقافية كبرى، أهمها: العربي الكويتية، ومجلة الكويت الثقافية، ومجلة الإمارات الثقافية، بالإضافة إلى الصحف والدوريات الإلكترونية.

المؤلفات والكتب المنشورة:

- 1 - كيف تفجرت الثورة في 25 يناير.. الفيس بوك وأدوات التكنولوجيا الثورية - صادر عن دار اكتب للنشر والتوزيع - 2011؛ وهو أول كتاب يتناول تقنيات الثورة المصرية.
- 2 - الحملات الانتخابية الإلكترونية - صادر عن دار اكتب للنشر والتوزيع - 2011.
- 3 - الإعلام الجديد - صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع - 2012.
- 4 - الفيس بوك والثورة المصرية - صادر عن كتاب الجمهورية - عدد يناير 2013.
- 5 - الصورة والثورة - صادر عن دار الكتب والوثائق القومية - 2013.
- 6 - القراءة والثقافة الرقمية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 2014.
- 7 - التسويق السياسي على الوسائط الإلكترونية - دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي - 2014.
- 8 - فؤاد حداد، مسحراقي الثقافة - سلسلة شخصيات مصرية تصدر عن وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة - 2014.

- 9 - الرقابة الإلكترونية في مصر والعالم، صادر عن داركنوز للنشر والتوزيع - 2015.
- 10 - الافتراضي والمفترض "المثقفون والسياسة على الفيس بوك" - دار روافد للنشر - 2015.
- 11 - الصحافة الإلكترونية - إشكاليات وأطروحات، صادر عن دار الوراق للنشر والتوزيع بالأردن، 2016.
- 12 - الفيس بوك (قضايا ومشكلات)، صادر عن مؤسسة بتانة للنشر، 2016.
- 13 - تسويق المنتج الثقافي في عصر الثقافة الرقمية، صادر عن المجلس الأعلى للثقافة، 2017.
- له عدة أبحاث منشورة بمؤتمرات ومنتديات عديدة، أبرزها: مؤتمر الثقافة الرقمية بالإسكندرية، ومؤتمر شباب الباحثين بالقاهرة، ومؤتمر إقليم وسط وغرب الدلتا الثقافي، ومنتدى الصحافة الإلكترونية الذي تنظمه نقابة الصحفيين الإلكترونيين، والاتحاد العربي للصحافة الإلكترونية، ومكتبة الإسكندرية، ومؤتمر الأدب الإلكتروني بدبي.

البيانات الشخصية

البريد الإلكتروني:

Mohammed_rayan@hotmail.com

الصفحة الشخصية على الفيس بوك:

Mohamed Sayed Rayan

الصفحة الرسمية على ويكيبيديا:

محمد_سيد_ريان [/https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_سيد_ريان](https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_سيد_ريان)

